جامعة آل البيت

كلية الدراسات العليا

معهد بيت الحكمة

العلاقات السياسية والاقتصادية السعودية الإيرانية وأثرها على الأزمة اليمنية 2011-2017

Saudi – Iranian Political and Economic Relation and it's Impact on The Yamani Cries: 2011-2017

إعداد الطالب

خالد عمير النعيمي

الرقم الجامعي 1670600009

إشراف

الدكتور صايل فلاح السرحان

الفصل الدراسي الأول

2018-2017

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تفويض

أنا خالد عمير النعيمي ، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة .

التوقيع: _____ التاريخ: 16/ 11/ 2017م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنا الطالب: خالد عمير النعيمي ..... الرقم الجامعي: 1670600009

التخصص: علوم سياسية .....الكلية : القانون

اقر بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

العلاقات السياسية والاقتصادية السعودية الإيرانية وأثرها على الأزمة اليمنية 2011-2017

Saudi – Iranian Political and Economic Relation and it's Impact on The Yamani Cries: 2011-2017

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل العلمية، كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستله من رسائل أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: _____ التاريخ: 16 / 11 /2017

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

العلاقات السياسية والاقتصادية السعودية الإيرانية وأثرها على الأزمة اليمنية 2011-2017

Saudi – Iranian Political and Economic Relation and it's Impact on The Yamani Cries: 2011-2017

إعداد الطالب

خالد عمير النعيمي

الرقم الجامعي 1670600009

إشراف الدكتور

صايل فلاح السرحان

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور صايل فلاح السرحان..... (مشرفاً ورئيساً)	
الدكتور عاهد مسلم أبو ذويب.....(عضواً)	
الدكتور عبد الله راشد العرقان.....(عضواً)	
الدكتور بدر صيتان الماضي..... (عضواً خارجياً)	

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في معهد بيت الحكمة قسم العلوم السياسية في جامعة آل البيت نوقشت وأوصي بإجازاتها بتاريخ 16 / 11 / 2017

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

إلى والدتي التي علمتني الصبر والإيثار والحب والصدق إلى تلك الشمعة

التي كانت ولا زالت تواصل الدرب في سبيل رفعة أبنائها حفظها الله

إلى روح والدي الذي كان رمزا للرجولة والصدق والمحبة والتضحية

إلى إخواني وأخواتي الذين كانت نصائحهم نبراسا لحياتي.

إلى زوجتي وأبنائي الذين شاركوني همومي وأحلامي

إليكم اهدي ثمرة جهدي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد النبي العربي الهاشمي الأمي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بخالص شكري وتقديري واحترامي وعرفاني بالجميل والاحترام لمن كانت إرشاداته وتوجيهاته النور في كل مفصل من مفاصل رسالتي، الدكتور والمعلم الخلوق الدكتور صايل فلاح السرحان والذي تشرفت وتتلمذت على يديه، وتعلمت من نهيل علمه سبل البحث العلمي، والذي جنبني أخطاء ما كنت لا تخلص منها لولا اهتمامه ورعايته ومتابعته.

كما وأتقدم بخالص الحب والتقدير والاحترام وعظيم الامتنان إلى أساتذة معهد بيت الحكمة الذين كانت الحكمة منهجهم والصبر ديدنهم في التعامل مع البحث العلمي، والذين أفادوني من وقتهم ونهيل علمهم وما قدموه من نصائح وإرشادات.

وخالص الشكر وعظيم التقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، والذين تحملوا عناء قراءاتها وتقويمها والحكم عليها، حتى تبقى مرجعا لكل الاجيال يعتد به.

الباحث

خالد عمير النعيمي

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمة المحتويات

تفويض ..... ب
اقرار ..... ج
قرار لجنة المناقشة ..... د
الإهداء ..... هـ
شكر وتقدير ..... و
قائمة المحتويات ..... ز
الموضوعات ..... ح
قائمة الجداول ..... ي
ملخص ..... ك
المقدمة : 1
الفصل الأول طبيعة الأزمة اليمنية 12
الفصل الثاني طبيعة العلاقات السعودية الإيرانية 39
الخاتمة 104
ثانيا : التوصيات : 106
مراجع الدراسة 107
Abstract 116

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوعات

الموضوع
تفويض
إقرار و ألتزام
قرار لجنة المناقشة
الإهداء
شكر وتقدير
قائمة المحتويات
قائمة الجداول
الملخص باللغة العربية
المقدمة
أولا - أهمية الدراسة
ثانيا- أهداف الدراسة
ثالثا- مشكلة الدراسة وتساؤلاتها
رابعا - فرضيات الدراسة
خامسا - متغيرات الدراسة
سادسا - مفاهيم ومصطلحات الدراسة
سابعا - حدود الدراسة
ثامنا - منهجية البحث
تاسعا - الدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول طبيعة الأزمة اليمنية
المبحث الأول : البنية الداخلية للازمة اليمنية
المطلب الأول : اليمن: المحدد الجيوبولتيكي الجغرافي.
المطلب الثاني : النظام السياسي اليمني (القوى السياسية الفاعلة).
المبحث الثاني : بيئة الأزمة اليمنية الخارجية
المطلب الأول : القوى الإقليمية ذات الصلة.
المطلب الثاني : الأطراف الدولية ذات المساس المباشر بالأزمة اليمنية.
الفصل الثاني طبيعة العلاقات السعودية الإيرانية
المبحث الأول : الجانب الاقتصادي في العلاقات بين الطرفين.
المطلب الأول : المجال التعاوني في التبادلات الاقتصادية .
المطلب الثاني : جانب الصراع التنافسي في العلاقات الاقتصادية .
المبحث الثاني : ماهية العلاقات السياسية السعودية الإيرانية
المطلب الأول : عوامل التجاذب والاستقطاب في العلاقات الثنائية .
المطلب الثاني : الأسباب الصراعية في العلاقات الثنائية .
المبحث الثالث: العلاقات السياسية والاقتصادية السعودية الإيرانية وأثرها على مسارات الأزمة اليمنية
المطلب الأول : عوامل الدفع تجاه حل الأزمة اليمنية.
المطلب الثاني : مدى إسهام العلاقات في استمرار الأزمة وزيادة حدتها.
الخاتمة
النتائج والتوصيات
مراجع الدراسة
الملخص باللغة الانجليزية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
1	حجم الصادرات الإيرانية إلى السعودية بالمليون دولار أمريكي	44
2	حجم الواردات الإيرانية من السعودية بالمليون دولار أمريكي	45

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات السياسية والاقتصادية السعودية الإيرانية وأثرها على الأزمة اليمنية 2011-2017

إعداد الطالب

خالد عمير النعيمي

إشراف

الدكتور صايل فلاح السرحان

ملخص

هدفت الدراسة إلى بحث العلاقات السياسية والاقتصادية السعودية الإيرانية واثر تلك العلاقات على مسارات الأزمة اليمنية في الفترة من 2011-2017 وتسلط الضوء على طبيعة العلاقات السعودية الإيرانية في الفترة التي سبقت الأزمة اليمنية أي قبل 2011، وكذلك بيان مدى تأثير التطورات الإقليمية على العلاقات السعودية الإيرانية فيما يتعلق بالأزمة اليمنية وخاصة بعد تسلم الرئيس حسن روحاني والملك سلمان بن عبد العزيز السلطة في بلديهما.

استخدمت الدراسة المناهج التالية : منهج صنع القرار، ومنهج النظام الدولي ، للوصول إلى النتائج المطلوبة والتي كان منها : أن الدور السعودي في اليمن يواجه صعوبات وعقبات منها صعوبة استمرار الحل العسكري، ووجود الأدوار الأخرى، وخلافات محتدمة حول مستقبل اليمن، بالإضافة إلى الدور الإيراني وتراجع أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد السعودي وان المشروع الإيراني في الخليج والمنطقة كبير والمليشيات هي إحدى أدواته، والرؤية هي دولة عالمية تحت حكم ولاية الفقيه، ولذلك نرى أن الإيرانيين استغلوا التناقضات ووظفوها لمصلحتهم وتثبوا أنفسهم في سوريا ولبنان والعراق إلى جانب اليمن ودور غير مباشر في البحرين، وهم كما يدعون أنهم يواجهون المشروع الصهيوني، ولذلك متنوا علاقاتهم مع النظام السوري لتحقيق الوصول إلى البحر المتوسط لما له من أهمية كبرى سياسا واقتصاديا.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

توصلت هذه الدراسة بأنه يتحتم على صناع القرار في كلا من السعودية وإيران الالتزام بقرارات الشرعية الدولية فيما يتعلق بحل الأزمة اليمنية والعمل على توظيف أدوات الصراع لبناء اليمن ومستقبله وعلى إيران والسعودية تبني إستراتيجية واضحة وموحدة بشان حل للازمة اليمنية وأزمات الخليج بشكل عام، والعمل على تطوير السعودية لخطابها السياسي والاقتصادي اليمني على مفهومي التنافسية والتكامل الإقليمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة :

عادت إيران إلى المشهد السياسي العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، وهي عودة ارتبطت بتزايد القلق العربي (وخاصة الخليجي) من الحضور الإيراني السياسي ثم الأمني والاقتصادي في المشهد السياسي العراقي، ولا شك في أن هذا الحضور سبقه حضور في المشهد السياسي اللبناني، فضلا عن بناء العلاقة الإستراتيجية مع السعودية، وان فهما واضحا وعميقا لطبيعة الحضور الإيراني في المشهد السياسي العربي وتطور يقتضي البحث النظر في أن الحضور الإيراني يستند إلى الاستثمار في ظروف شكلت عبر معطيات ومتغيرات مختلفة وفاعلين آخرين وليس عبر إيران وحدها.

وقد مرت العلاقات السعودية الإيرانية بمراحل عدة: ففي المرحلة الأول (1978-1982)، اقتصرت هذه الفترة (المرحلة) على مراقبة الوضع في إيران دون إبداء موقف منها، ذلك لان السعودية قد أخذت موقفا سلبيا من الثورة الإسلامية (كما أطلقت عليها إيران)، لذلك فإن السعودية والدول العربية تخطط لدرء الخطر الإيراني عنها، إلا أنه في الأعوام (1982-1986) قد تحسنت العلاقات بين إيران، والسعودية ، وقد أرادت السعودية لفت أنظار المسؤولين الإيرانيين بإقامة مسيرة البراء، وساندت لجان الوساطة لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية، وفي المرحلة الثالثة والتي امتدت من 1986 حتى 1989 أخفقت السعودية في مواجهة إيران نحو الصلح والتفاوض، وقد سعت المملكة خلال هذه الفترة (المرحلة) إلى أضعاف إيران بغية احتوائها ودفع إيران إلى قبول الصلح، وما شجع السعودية على ذلك هو قدرتها العسكرية وتواجد الأساطيل الأمريكية في المنطقة، وما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بسبب الأحداث المتلاحقة وكان ذلك في شهر نيسان/ ابريل 1989، واتسمت العلاقات بين إيران السعودية في هذه المرحلة بالبرود رغم التحفظات السعودية من قيام إيران من مساعدة معارضين عراقيين، وفي المرحلة من 1989-2003، كانت هناك ظروف قد هيأت وساعدت على اتخاذ سياسة الانفتاح على مستوى السياسة الخارجية الإيرانية، وبالتالي فإن السياسة الإيرانية الخارجية في عهد الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي عملت على إزالة أسباب التوتر مع دول المنطقة ومنها السعودية، لكن المرحلة من 2003-2011، عادت إيران بقوة إلى المنطقة مع بدايات بروز الملف النووي الإيراني، ولا شك في أن هذا الحضور سبقه حضور في المشهد السياسي اللبناني فضلا عن بناء العلاقة الإستراتيجية مع سوريا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما المرحلة من 2011-2017 فقد تصاعد النفوذ الإيراني في المنطقة بعد تشكيل المحاور الإقليمية والذي استفادت منه حتى أصبح واقعا تجلى في سيطرتها على القرار في أربع عواصم عربية، في اليمن وسوريا والعراق ولبنان، وعلى الرغم من أن التدخل الإيراني كان وأضحاً في العراق وسوريا ولبنان فإن سقوط صنعاء بأيدي الحوثيين شكل ذروة التمدد الإيراني حول شبه الجزيرة العربية، وقد أدركت السعودية خطورة هذا الوضع، ما أدى إلى إن تركيا تستشعر أن الدور الإيراني أصبح يهدد دورها في منطقة الشرق الأوسط.

أولا - أهمية الدراسة :

هدفت إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقات بين السعودية وإيران وموقف كلا من البلدين من الأزمة اليمنية في الفترة من 2011-2017، حيث أن الحضور الإيراني في المنطقة مرتبط بعلاقة شديدة، حيث لعب رئيس النظام اليمني السابق علي عبد الله صالح على تطويرها بين الحوثيين وبين إيران على أساس استخدام الحوثيين كورقة ابتزاز ضد المملكة العربية السعودية، وتحالفهما مع التجمع اليمني للإصلاح المرتبط بجماعة الإخوان المسلمين ومن ثم وقوفهما ضد ومن هنا فإن هناك اهميتان لهذه الدراسة على النحو التالي :

الأهمية العلمية (النظرية) :

تأتي الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال فهم الدورين الإيراني والسعودي في إدراك حجم التطورات الإقليمية والدولية في المنطقة منذ بداية 2011 ولغاية 2017 وخاصة فيما يتعلق بالأزمة اليمنية التي تفاقمت وأصبحت تؤثر على دول الجوار وعلى الوضع الإقليمي برمته، وبيان تطور تلك العلاقات لإثراء معلومات الباحثين والدارسين والمهتمين وإيجاد آفاق جديدة في البحث العلمي على مستوى هذه الدراسة.

الأهمية العملية (التطبيقية) :

تمكن أهمية هذه الدراسة من خلال ما تقدمه هذه الدراسة من حقائق عملية هامة حول الوضع الإقليمي والمتمثل بالدورين السعودي والإيراني في اليمن وخاصة الفترة من 2011-2017، وتحليل أنماط العلاقة بينهما واثر ذلك عمليا على دول المنطقة ، وبالأخص دول الخليج العربي، وللوقوف على آخر المستجدات العملية في اليمن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا- أهداف الدراسة :

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

تحليل العلاقات السعودية الإيرانية .

بيان الموقف السعودي والايراني من الأزمة اليمنية.

بيان الموقف الإيراني من الأزمة اليمنية.

الموقف الإيراني من التطورات في المنطقة إبان الفترة من 2011-2017 (فترة الربيع العربي).

مدى تأثير التطورات الإقليمية والدولية على السياسة الخارجية السعودية تجاه إيران.

مدى تأثير التطورات الإقليمية والدولية على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه السعودية.

طبيعة السياسة الخارجية السعودية تجاه إيران في ظل قيادة الملك سلمان بن عبد العزيز.

طبيعة السياسة الخارجية الإيرانية تجاه السعودية في ظل حكم الرئيس الإيراني حسن روحاني.

ثالثا- مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

شهدت الفترة 2011-2017 الكثير من الأحداث والتطورات الإقليمية والدولية كان أهمها فترة الربيع العربي والاحتجاجات الشعبية في معظم البلاد العربية احتجاجا على الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة، وقد نتج عن تلك الأوضاع أزمات سياسية وعسكرية في المنطقة أدت إلى حروب أهلية ما استدعت دولتي الدراسة السعودية وإيران إلى التدخل تبعا لمصالحها الإستراتيجية ومن تلك الأزمات الهامة (الأزمة اليمنية) والتي كان لها تأثير بالغ .

تكمن الإشكالية الرئيسية في الدراسة في معرفة موقف كلا من السعودية وإيران من الأزمة اليمنية في ظل قيادتين جديدتين، وعلى ذلك فان السؤال الرئيس للدراسة ما طبيعة العلاقات السعودية الإيرانية وموقف كلا من الدولتين من الأزمة اليمنية في الفترة من 2011-2017؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية :

ما هو اثر التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات السعودية الإيرانية؟

تطورات العلاقات السعودية الإيرانية على الوضع الإقليمي؟

تطورات العلاقات السعودية الإيرانية على الوضع الخليجي؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتغير القيادي المتمثل في وصول كلا من الملك سلمان بن عبد العزيز والرئيس حسن روحاني إلى السلطة؟

رابعا - فرضيات الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على فرضية مفادها :

تسهم البيئة الدولية والإقليمية في التأثير على العلاقة الارتباطية السعودية الإيرانية .

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية :

كلما كان هناك استقرار في البيئة المحلية والدولية والإقليمية أدى ذلك إلى تحسن في العلاقات السعودية الإيرانية.

كلما كان هناك علاقة ارتباطية ايجابية بين السعودية وإيران كان هناك تأثير ايجابي على النظام الإقليمي العربي.

كلما كانت العلاقات السعودية الإيرانية ايجابية اثر ذلك ايجابيا على الأزمة اليمنية.

كلما كانت العلاقات السعودية الإيرانية تصادمية اثر ذلك سلبا على الأزمة اليمنية.

خامسا - متغيرات الدراسة :

برز من خلال الدراسة متغيران رئيسيان هما :

المتغير المستقل : العلاقات السعودية الإيرانية.

المتغير التابع : الأزمة اليمنية.

سادسا : مفاهيم ومصطلحات الدراسة :

العلاقات السعودية الإيرانية (اصطلاحا)

مجموعة من الأنشطة والتفاعلات والأفعال وردود الأفعال بين مختلف دول العالم وعبر الحدود الإقليمية، وترتبط ارتباطا وثيقا بأمور الحياة الإنسانية وتؤثر تأثيرا مباشرا على امن العالم واستقراره، حيث أن العلاقات المبنية على أسس من التعاون والتفاهم تؤدي إلى ازدهار حياة الشعوب وتقدم الدول، على عكس العلاقات التي تعج بتفاعلات الصراع، والتي تستند لسياسة مركز القوة، في العلاقات الدولية، فإنها تكون مصدرا لإثارة المنازعات الدولية، معرضة العالم لويلات الحروب ومعيقة لمسيرة الشعوب في طريق تقدمها وازدهارها". (دوفرتي، وبالستغراف، 1985 :26).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات السعودية الإيرانية (إجرائيا) : هي مجموعة من الأفعال وردة الأفعال بين دولتين، وهي تعبر عن سلوك سياسي لكل دولة تجاه الدول الأخرى، وتعبر تلك العلاقات بين دولتين عن مصالح كل دولة في الدولة الأخرى، فالذي يحرك العلاقات السياسية بين الدول عدة عوامل منها العوامل الاقتصادية، والجيوسياسية، والجيواستراتيجية، والثقافية والاجتماعية.

الأزمة اليمنية (اصطلاحا) : إن الأزمة مصطلح قد ترجع أصوله التاريخية إلى العهد الإغريقي الذي يعتبر نقطة تحول بمعنى أنها لحظة قرار حاسم في حياة الانسان، وهي تطلق للدلالة على حدوث تغيير جوهري ومفاجئ في جسم الإنسان، وثم اقتباس هذا المصطلح للدلالة في القرن السابع عشر على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة، وبحلول القرن التاسع عشر تواتر استخدامها للدلالة على ظهور مشكلات خطيرة أو لحظات تحول فاصلة في تطور العلاقات بين الدول.(البلدواي، 2015 :1).

والأزمة هنا هي الأزمة في اليمن التي أدت إلى حرب أهلية بين الفصائل ذات الأهداف المختلفة.

الأزمة اليمنية (إجرائيا) " الأزمة هي تلك المشكلة بين الشعب والدولة اليمنية التي كانت برئاسة علي عبد الله صالح والتي تحولت إلى حرب أهلية بين الفصائل اليمنية مع بداية الربيع العربي، والتي كانت كنتاج تراكمات سياسات الحكومات اليمنية السابقة والقوى السياسية والقبائل على حد سواء ، وقد ساهمت في تطور هذه الأزمة عوامل ذاتية وموضوعية تفاعل فيها الداخل اليمني الخارج، وشكلت إطارا للازمة الحالية.

سابعا : حدود الدراسة :

لقد تم تحديد سنة (2011) كبداية للدراسة وعام (2017) كنهاية للدراسة وذلك لرصد كل ما هو جديد في العلاقات الدولية والإقليمية والسياسية بين المملكة العربية السعودية وإيران في ظل الظروف والمتغيرات الدولية.

وأما عن سبب اختيار عام (2011) كبداية للدراسة فهو بسبب إن أحداث الربيع العربي التي انطلقت مع بداية ذلك العام وانتشرت في معظم الدول العربية، ومن تلك الدول التي احتج فيها الشعب على ممارسات رئيسها اليمن؛ إذ أن اليمن انطلقت مع ثورة عامة احتجاجا على حكم الرئيس السابق علي عبد الله صالح الذي استمر في حكم اليمن لأكثر من 30 سنة، ولذلك انطلقت شرارة الثورة اليمنية والتي شملت أطراف كثيرة منها الحوثيين، والمؤيدين للريس صالح والمعارضين له، والمؤيدين للدولة الشرعية فيما بعد برئاسة عبد ربه منصور هادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما عن سبب اختيار سنة (2017) لان هذا التاريخ كان بداية الحكم الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب الذي اتخذ موقفا حازما تجاه إيران وتهديدها لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ولان هذا التاريخ (2017 يمكن الباحث من الحصول على معلومات ومعطيات وبيانات ووثائق متاحة يستفاد منها في البحث حول تطورات الأزمة في اليمن، وخاصة بعد عاصفة الحزم بقيادة السعودية.

ثامنا - منهجية البحث:

حتى يتم المعالجة البحثية للدورين السعودي والإيراني وعلاقتهما بالأزمة اليمنية، ودور كل من البلدين تجاهها في ظل الظروف الإقليمية والدولية والأنماط والأبعاد في المنطقة، سيتم اعتماد المناهج التالية لدراسة الظاهرة السياسية، وتحليل العلاقات الدولية فيما يختص بالبلدين السعودية وإيران، وعلاقتها بالأزمة اليمنية وتلك المناهج هي :

منهج صنع القرار :

تعريف المنهج : هو المنهج الذي يركز على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير العلاقات الدولية والسياسة الخارجية لكل دولة ، حيث تشمل البيئة الإنسانية وغير الإنسانية ومساحة البلد وموارده، والموقع الجغرافي ونظام القيم والتجانس بين السكان والثقافات العامة والهوية الوطنية والمعتقدات والأحاسيس وسلوك المجتمع والبيئة الخارجية .(الحمداني، 2004: 7-21)

مقومات المنهج : تنقسم مقومات منهج صنع القرار إلى البيئة الداخلية، حيث تشمل البيئة الإنسانية وغير الإنسانية والمجتمع والسكان، ومساحة البلد وموارده، والموقع الجغرافي ونظام القيم والتجانس بين السكان والثقافات العامة والهوية الوطنية والمعتقدات والأحاسيس وسلوك المجتمع.

والبيئة الخارجية والتي تشمل العوامل خارج الدولة من أفعال وردود أفعال للدول الأخرى غير المباشرة والمحيط الجغرافي ومن الدول والمجتمعات والثقافات والأعراق والعوامل الاقتصادية وتوجهات نظام القيم في المجتمع وعملية صنع القرار، وتشمل تدفق المعلومات الواضحة والدقيقة لصانع القرار والأدوار والأهداف.(الخوالدة، 2014 : 76).

وضعت نماذج متعددة لتفسير عملية صنع القرار منها : (شلبي، 1997 : 164-165)

نموذج العملية التنظيمية : ويشير إلى أن الحكومات هي منظمات مع مجموعة إجراءات ثابتة وسلوكها يتبع هذه القواعد والإجراءات والقرارات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نموذج السياسة العقلانية : هنا صانع القرار فاعل عقلاني وذو سلوك هادف لتحقيق المكاسب بأقل التكاليف.

نموذج السياسة البيروقراطية : يعتبر هذا النموذج من القرار السياسي نتاج للمساومة والتوفيق، والمفاوضات.

توظيف هذه المنهج : يمكن توظيف هذا المنهج كونه يقدم تفسير لبعض الظواهر الخارجية التي تختص بالعلاقات السعودية الإيرانية، وتحديد موقف صانع القرار في كلا من السعودية وإيران تجاه الأزمة اليمنية ومدى تأثير كلا من البيئة الداخلية والخارجية في السعودية وإيران.

2- منهج النظام الدولي :

تعتمد الدراسة بالأساس لاختبار فرضيتها على منهج تحليل النظم الذي يدور حول مفهوم مركزي هو النظام باعتباره وحدة التحليل الرئيسة.

تعريف النظام : هو مجموعة من العناصر التي ترتبط بينها وظيفيا بشكل منتظم بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل وبالتالي فإن النظام السياسي يغدو حالة من التواصل بين الأجزاء. (المنوفي، 1987، 40).

ومن رواد هذا المنهج جورج مودلسكي و ماكلاند وبارسونز الذين ساهموا في وضع قواعد للتفاعل في النظام الدولي

مقومات هذا المنهج : فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية للدول ضمن منهج تحليل النظم فإنها تأتي دائما على مدرك تفسير السلوك الخارجي نظميا، بمعنى يكون التعامل مع العلاقات الخارجية لأية دولة باعتبارها نظاما متحركا يتحرك بموجب التفاعل بين مجموعة من الأجزاء وظيفيا إلى درجة الاعتماد المتبادل وينجز هذا النظام نظام علاقات وسياسية الخارجية أسياسية هي اتخاذ القرارات الخارجية وتنفيذها تحقيقا للأهداف التي يطمح إليها، ويتحرك نظام السياسة الخارجية ضمن إطار بيئة مركبة تشمل بيئة داخلية وخارجية، تجسد مجمل الظروف التي تحيط بالنظام.(Easton, 1966, 30-31) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كيفية توظيف هذا المنهج سنحاول من خلال الدراسة الاستفادة من منهج النظم في دراسته البيئية الداخلية والخارجية الخاصة بكل من السعودية وإيران وتأثيرها تلك البيئة على الأزمة اليمنية، والمقصود بالبيئة هنا البيئة الداخلية والإقليمية والدولية والتي يمكن اعتبارها مدخلات شكلت بيئة النظام، وبيان مدى استجابة هذا النظام لهذه البيئة ومخرجاته التي تمكن صانع القرار من الاستفادة من الايجابيات وتلافي السلبيات.

وعند تطبيق نموذج النظام الدولي عند ديفيد ايستون على العلاقات السعودية الإيرانية وتأثيرها على الأزمة اليمنية سنجد ان تلك العلاقات تمر بأربعة مراحل وهي:

المدخلات : وهي المطالب التي تتلقاها الظاهرة السياسية وتدفعها وتنبع البيئة الداخلية والإقليمية والدولية الخاصة بالعلاقات السياسية السعودية الإيرانية وتأثيرها على الأزمة اليمنية.

التحويل (العمليات) : وهي عمليات التفاعل أي عملية استيعاب عناصر المدخلات ليتم تحويلها إلى مخرجات وهي تصورات صاحب القرار السياسي في كلا من السعودية وإيران تجاه الأزمة اليمنية.

المخرجات : وهي مدى الاستجابة الفعلية أو المتوقعة، ويعبر عنه بالقرارات أو المواقف أي السلوك الفعلي للعلاقات السعودية الإيرانية وتأثير تلك العلاقات السعودية الإيرانية الأزمة اليمنية إيجابا أو سلبا.

التغذية الراجعة : (العكسية) : وهي الانعكاسات وردود الفعل تقويم المخرجات لتعود مرة أخرى مدخلات.

تاسعا : الدراسات السابقة :

دراسة (الدقامسه ،2000) السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، 1988-1997).

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقات العربية الخليجية الإيرانية خلال هذه الفترة وطبيعة العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي والأزمات التي مرت بها هذه العلاقات وبيان أسبابها ،أضافه إلى الإجراءات التي رافقت هذه الأزمات ، وأثرها على كلا الجانبين ونتائج تلك العلاقات.

دراسة (مبيضين،2006) العلاقات الخليجية الإيرانية (1997–2006)

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح عناصر التقارب والتباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية عامة، والعلاقات السعودية الإيرانية حالةً دراسة وذلك منذ حكم الرئيس محمد خاتمي (1997 -2006)، وحتى رئاسة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، وتوضيح العناصر المفصلية في عمليتي التقارب والتباعد التي شكلت تلك العلاقات، والتطورات الإقليمية والدولية التي أثرت على عمليتي التقارب والتنافر بين قطبي الخليج، السعودية وإيران.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أوضحت الدراسة أن هناك عوامل أدت إلى عملية التقارب بين الدول الخليجية وإيران؛ مثل النهج الجديد في السياسة الإيرانية الداعي إلى الانفتاح والحوار، والزيارات المتبادلة على أعلى المستويات، وعقد الاتفاقيات الاقتصادية بين الطرفين. وكانت طبيعة التقارب تتم بمبادرة إيرانية على وجه العموم، وبمشاريع اقتصادية بحيث كان للنفط تأثير واضح على عملية التقارب إضافة إلى التطورات الدولية. أما بالنسبة لعناصر الاختلاف، فكان على رأسها النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الإماراتية المحتلة، والاختلاف الطائفي. كذلك بينت الدراسة أن تطور الأوضاع الإقليمية والدولية، وبخاصة الوضع في العراق، وتطورات البرنامج النووي الإيراني، قد أدى إلى تذبذب في العلاقات الخليجية الإيرانية، مع أن السمة البارزة كانت وما زالت السير نحو التقارب.

دراسة نبهان (2011)، الموسومة بـ" اثر النظام السياسي على عملية صنع القرار في إيران.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة كيفية صنع القرار السياسي في إيران، ودور القوى والمؤسسات السياسية في النظام السياسي الإيراني، ودراسة النظام السياسي الإيراني، باعتباره نموذجا على ارض الواقع للفكر الشيعي الاثني عشري لأول مرة في العصر الحديث، هذا الفقه الذي يمتلك العديد من المقومات التي تفصله عن الفكر السني، وأيضا تحدث عن طبيعة العلاقات بين الفقيه (الملالي) والسلطات السياسية من ناحية، وعن علاقات الفقيه بالجماهير من ناحية أخرى.

وهذه الدراسة تبين مدى تطور العلاقات العربية الإيرانية وأثرها على الأمن القومي العربي الخارجية الإيرانية، ونقاط التلاقي والاختلاف في تلك العلاقات وكيفية العمل على تطويرها ودعمها.

دراسة (المطيري ،2011) امن الخليج العربي والتحدي النووي

تناولت هذه الدراسة تطور العلاقات العربية الإيرانية ونقاط التلاقي والاختلاف والمخططات الإيرانية لزعزعة امن المنطقة وخصوصا الخليج العربي والتأثير المستقبلي على المنطقة والعالم من السلاح النووي الذي تسعى إيران لامتلاكه ، كما تناقش الرسالة الخيارات الأمريكية لردع إيران ومنع تطويرها للأسلحة النووية، أضافه إلى التحديات الأمنية التي ستواجه دول مجلس التعاون الخليجي في حال تمكنت إيران من تطوير قدراتها النووية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة (الجرابعه ،2012) الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منظفة الشرق الأوسط.

تتناول الدراسة بيان دور إيران في منطقة الشرق الأوسط ومحاولات إيران إثارة الصراع الطائفي في المنطقة من خلال المجموعات الطائفية الموالية إليها، كما تناقش الدراسة العلاقات العربية الإيرانية والإستراتيجية الإيرانية في المنطقة ، والعقيدة الدينية التي تتبناها إيران ومحاولاتها التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية وخصوصا سوريا والعراق ولما لهذا التدخل من بعد طائفي أضافه إلى سعي إيران لتصدير ثورتها إلى الدول المجاورة .

دراسة عبد الحسين (2015) : والموسومة (السياسة الخارجية الإيرانية مستقبل السياسية في عهد الرئيس حسن روحاني"

تهدف هذه الدراسة (المطبوعة) : إلى بيان المقومات الجيوسياسية الإيرانية وكيفية صناعة القرار السياسي الإيراني، ومؤسسات صنع القرار وتوجهات السياسة الخارجية وعلاقات إيران مع دول الخليج العربي وخاصة المملكة العربية السعودية الدولة الإستراتيجية في المنطقة.

وقد استخدم الباحث في دراسته منهج تحليل النظم ونظرية الدور وصنع القرار للوصول إلى نتائج مهمة للدراسة.

ومن نتائج هذه الدراسة أن الرئيس الإيراني المعتدل حسن روحاني يسعى إلى تحسين العلاقات مع دول الخليج العربي وخاصة السعودية، ودعا الباحث إلى إيجاد آليات وأساليب منظورة لتحسين العلاقات السعودية الإيرانية.

دراسة جبريل وآخرون (2015): والموسومة (آفاق السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز.

تهدف هذه الدراسة وهي عبارة عن مجموعة دراسات صادرة عن مركز دراسات الشرق الأوسط إلى بيان كيفية صنع القرار السياسي في السياسة الخارجية السعودية وذلك لما تتمتع به السعودية من مكانة إستراتيجية وحيوية في المنطقة والعالم، وبيان الدور الإقليمي والدولي للسعودية في ظل التحديات التي تشهدها المنطقة والسعودية بالذات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد استخدم الباحثون فيها منهج تحليل النظم والدور وصنع القرار للوصول إلى أهداف مشتركة للدراسة.

ومن نتائج هذه الدراسات أن التوسع الإيراني ومحاولة فرض إيران لنفسها بقوة على أجندة دول المنطقة لها تأثيره السلبي على العلاقات مع دول الخليج العربي وخاصة السعودية ودول المنطقة بشكل عام.

دراسة نوفل وآخرون (2016)، والموسومة بـ (الأزمتان اليمنية والعراقية ":

تهدف هذه الدراسة إلى بيان طبيعة الأزمتين اليمنية والسورية والتدخل الإيراني المباشر فيهما وعلاقة السعودية بإيران وموقفها من تلك الأزمات التي أثرت على تلك العلاقات سلبيا، وفي حدود الأزمة اليمنية فإن الباحثين د تنالوا خافيات الأزمة ومظاهرها ومخاطرها ومواقف كافة الأطراف منها وخاصة السعودية ومن نتائج هذه الدراسة إن الأزمة اليمنية قد أثرت على دولة المنطقة وخاصة الخليج العربي سياسيا وديمغرافيا واجتماعيا واقتصاديا، ومن التوصيات التي دعا إليها الباحثون بالعمل على منع تفاقم الأزمة والعمل على حلها وفق آليات محدودة تضعها كافة الأطراف المعنية وخاصة السعودية وإيران.

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بما يلي :

لم تتناول معظم الدراسات السابقة موضوع العلاقات السعودية الايرانية بحيادية كاملة فقد كان موقف معظم الدراسات يميل الى جانب دون الاخر.

حداثة الطرح حيث ان هذه الدراسة ركزت على فترة الرئيس الايراني حسن روحاني أي بعد عام 2013 وهي فترة مهمة جدا في العلاقات بين السعودية وايران.

تكتسب هذه الدراسة اهمية على المستويات الدولية والاقليمية وذلك لان كلا من ايران والسعودية لاعبين اساسيين في منطقة الشرق الاوسط على المستوى السياسي والاقتصادي والجغرافي .

لم تتطرق معظم الدرسات السابقة الى عملية صنع القرار السياسي في ايران وكيفية صناعته ومؤسساته ، لذا جاءت هذه الدراسة لتبين ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
طبيعة الأزمة اليمنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

طبيعة الأزمة اليمنية

ما تزال المنطقة العربية تشهد تحولا استراتيجيا في بينة نظامها السياسي على الصعيد الوطني والإقليمي، ومنذ انطلاق الحراكات الشعبية على شكل ثورات أو توجهات إصلاحية ظهرت القدرة الكامنة لديناميكيات المجتمع العربي وحركاته السياسية التقليدية وبمشاركة فاعلة وأساسية من قطاعات الشباب الذي سخر وسائل التواصل الإعلامي والاجتماعي الحديثة لخدمة برامج هذه الحراكات، ومع نجاح ثورتي مصر وتونس بإسقاط النظام سلميا، ونقل البلدين إلى جو من الحرية يؤسس لنظام ديمقراطي تعددي، سارعت القوى السياسية والاجتماعية في دول عربية أخرى (كاليمن) باستنساخ التجربة لان أهداف الثورة في مصر وتونس هي ذات أهداف الثورات وحراكات الإصلاح في الدول الأخرى التي تستهدف التخلص من الظلم والاستبداد والفساد الذي يقوده تحالف قوي بين رأس المال والأمن والسلطة، وبرغم هذا التفاوت في تقدير ونهج تعامل النخب السياسية الحاكمة مع هذه الحراكات بمطالبها الوطنية المشروعة غير أن الخوف من المجهول يعد القاسم المشترك بينهما .(الحمد، 2011 : 7).

تتصف الأزمة اليمنية الحالية بتعدد مكوناتها، حيث تشمل وبالتزامن مع الاحداث والتغيرات جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية يكرس بعضها بعضا وتهدد في مجموعها الدولة اليمنية الضعيفة بطبيعتها بالانهيار، ففي أقصى شمال البلاد يخوض الجيش منذ عام 2004 حروبا متقطعة مع ما يعرف بالتمرد الحوثي الذي يزداد تعقيدا مع كل جولة جدية من جولات الحرب، وفي المحافظات الجنوبية والشرقية، والتي تمثل أكثر من ثلثي مساحة البلاد، تواجه الحكومة نزعة انفصالية متنامية تريد العودة باليمن إلى عهد التشطير.(الفقيه، 2011 : 1)

أما في سواحل اليمن الجنوبية والشرقية والتي تمثل الرئة التي تتنفس منها البلاد، فإن تلك السواحل تزحم بالقراصنة والأساطيل الدولية التي تكافحها مع ما يحمله ذلك من تأثيرات سلبية، في الأنشطة التجارية والاقتصادية وفي امن البلاد، والاستفادة من الاختلالات والأزمات السائدة والعمل على التمدد والانتشار بصنعاء، وبشكل الوضع الاقتصادي الصعب لليمن وضعف التنمية وتدهور الأوضاع المعيشية بيئة مناسبة لنمو حركات التمرد والاحتجاج نزعات الانفصال والحراكات المتطرفة والمتشددة بكافة أشكالها.(الفقيه، 2011 : 2). وعلى ضوء ما تقدم يتناول هذا الفصل المبحثين الآتيين:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : البيئة الداخلية للازمة اليمنية.

المبحث الثاني : البيئة الخارجية للأزمة اليمنية.

المبحث الأول

البيئة الداخلية للازمة اليمنية

تعتبر الثورة اليمنية وما رافقها من أحداث ، واحدة من ثورات الربيع العربي الطويلة، فالأزمة الراهنة ما هي إلا امتداد لأحداث الانتفاضة التي بدأت بثورة الشباب اليمنية في 11شباط /فبراير 2011 كسلسلة من الاحتجاجات الشعبية، منادية بإسقاط منظومة حكم الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح، الذي اضطر إلى توقيع المبادرة الخليجية في 23 /تشرين الثاني /نوفمبر 2011 ومن ثم التنحي عن الحكم، وقد تميزت الأزمة اليمنية بنجاحها في عقد صفقة جديدة بالنسبة إلى اليمن تمثلت في رحيل الرئيس صالح عن سدة الحكم محصنا من العقاب نظير حقن الدماء ، لكن بقاء رجاله بقوتهم في المشهد اليمين افسد جزءا من تلك الصفقة وهذا من أسباب الأزمة الحالية، حيث مهد ذلك إلى عودة صالح إلى المشهد من خلال تحالفه مع جماعة الحوثي.(مخمير، 2013 : 3). واستنادا لما سبق يتناول هذا المبحث المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : اليمن: المحدد الجيوبيولتيكي الجغرافي.

المطلب الثاني : النظام السياسي اليمني (القوى السياسية الفاعلة).

المطلب الأول

اليمن المحدد الجيوبيولتيكي الجغرافي

إن الموقع الحيوي والاستراتيجي لليمن من جانب، وتجاوره مع منطقة الخليج العربي من جانب آخر، وتدهور الأوضاع الداخلية من جانب ثالث، تجعل الأزمات والنزاعات اليمنية الداخلية تؤثر مباشرة في الأوضاع السياسية في الجوار الخليجي والعكس صحيح، إضافة إلى أن ارتفاع عدد السكان ووجود خلل كبير في الهيكل الديمغرافي من جانب، وارتباط ذلك بضعف العامل الاقتصادي ، وانتشار الفساد الاقتصادي والمالي والإداري إضافة إلى البطالة والتي تصل إلى 35 % بالمئة من إجمالي سكان اليمن كل تلك العوامل أدت إلى النزاعات المسلحة،ـ وذلك نتيجة الخلل البنيوي التركيبي وعدم قدرة الدولة على الاستجابة لمتطلبات الشعب اليمني.(Krebs, and levy , 2011 :62-105) . وفي ضوء ما تقدم يتناول الباحث في هذا المطلب المحورين الآتيين :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا : الطبيعة الجيوبوليتيكية لليمن.

ثانيا : الخارطة السكانية الديمغرافية.

أولا : الطبيعة الجيوبيوليكيية لليمن :

للجغرافيا السياسية دورا كبيرا في تحديد مسارات الدول، والحديث عن المستقبل السياسي سواء من الناحية السياسية والجغرافية في ضوء العلميات العسكرية الراهنة أو بعد نجاحها لا يمكن فصله عن واقع اليمن الجيوسياسي، حيث تمثل الطبيعة الجغرافية لليمن عاملا لا يمكن تجاوزه وإنما فقط التفاعل معه، فالمرتفعات في شمال اليمن وان كانت تمثل حاجزا طبيعيا ضد أي عمل عسكري على الأرض، فإن هذه الطبيعة تشكل أيضا حاجزا يحاصر شمال اليمن، ويمكن أن يمنع عنه قدرة الحياة في حال قدر الشماليون على الاستمرار في معاندة الإجماع العربي والدولي.(كابلي، 2015 : 1).

عانى اليمن على امتداد ما يقارب ثلاثون عاما من حكم الرئيس السابق علي عبد الله صالح من تعطيل للتنمية وفساد للحياة السياسية والاقتصادية والأمر الذي ضاعف من تحدياته وأزماته، حيث وصل الأمر باليمن لان يكون أفقر بلد عربي بنسبة 40 في المائة تحت خط الفقر، ووصل الأمر باليمن لان يكون أفقر ثاني دولة عالميا في معدل سوء تغذية الأطفال وبنسبة أمية تتجاوز 50% وانعدام للأمن الغذائي بنسبة 44 % وبطالة تصل إلى 35% لشعب يشكل فيه الشباب حوالي نصف الشعب، واقتصاده يعتمد بنسبة 75% على تصدير نقط قارب على النضوب. وفي اليمن 135 ألف قرية الأمر الذي يجعله من الدول العربية التي يسكن أكثر من 50% من سكانها خارج المدن في المناطق الريفية ويشير ارتفاع أسعار السلع في اليمن خصوصا مياه الشرب بنسبة 200 في المائة عام 2012 إلى حجم التحدي الذي تفرضه الجغرافيا اليمنية، كل تلك الظروف السابقة تجعل من الصعب على اليمن الاستمرار كوحدة سياسية واحدة وهي ما فرضته من الأساس التقسيم الجغرافي لليمن بين شماله الجبلي وجنوبه السهلي.(كابلي، 2015 : 2).

إن موقع اليمن الاستراتيجي جعل اليمن ساحة صراع محلي ودولي وخصوصا انه يقع بين السعودية وسلطنه عُمان ويطل على مضيق باب المندب احد أهم المعابر المائية في العالم ونحو ألفي كيلو متر هي الحدود التي يشترك فيها اليمن مع السعودية من الشمال بينما تحد اليمن من جهة الشرق سلطنة عُمان وتشترك الدولتان بحدود يبلغ طولها 288 كيلو مترا وعلى مسافة قدرها 2500 كيلو مترا، تمتد الجهة البحرية لليمن، وتطل على بحر العرب وخليج عدن من الجنوب والبحر الأحمر من الغرب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتميز موقع اليمن البحري بإطلالته على مضيق باب المندب احد المضائق المائية المهمة باعتباره عنق الزجاجة بالنسبة للبحر الأحمر، والذي يتحكم بالطرق التجارية بين الشرق والغرب، ويمر عبر باب المندب يوميا ما نسبته ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف برميل نقط، بما نسبته 4% من الطلب العالمي على النفط، وتمر عبره إحدى وعشرون ألف سفينة سنويا، أي أن الشحنات التجارية التي تمر عبر الممر تعادل عشر بالمئة من الشحنات التجارية العالمية هذه الخصائص جعلت باب المندب يحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد مضيق هرمز، ومضيق ملقا من حيث كمية النفط التي تعبره يوميا، مما زادته أهميته الإستراتيجية ، وزاد من قيمته الاقتصادية.(العالم، 2015 : 1-2).

ولم يكن مفاجئا ما حصل في اليمن من تطورات عسكرية متسارعة، دخلت على خط الانفلات الأمني والسياسي المتفاقم في البلاد منذ بدايات العام 2011، وذلك أن الاعتبارات السياسية والموضوعية تستوجب النظر إلى اليمن من زاوية بالغة الأهمية، يتداخل فيها العامل المحلي مع العامل الإقليمي مع العامل الدولي، كما أن الصراع في اليمن له خصوصية معقدة، تتشارك فيه العوامل الجغرافية مع التاريخ وتمتزج التنوعات السكانية المتعددة ضمن سياق عربي واحد، وفي اليمن أيضا تعددية مذهبية وقبلية.

كانت اليمن مقسمة إلى دولتين شمالية وجنوبية، فتوحدت في 22 أيار / مايو1990، وهي عضو في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ومساحتها تصل إلى 528 ألف كيلو متر مربع، وعدد سكانها يتجاوز 25 مليون نسمة، وناتج البلاد الإجمالي لا يتجاوز 36 مليار دولار أمريكي، ويقسم المجتمع اليميني إلى سنة وشيعة زيديون يشكلون 30 % من سكان اليمن، وهم عرب مسلمون من أتباع الإمام يحيى بن الحسين بن علي، ولكنهم لا يتبعون المذهب الشيعي الاثني عشري، وقد تزعم عبد الملك الحوثي على هؤلاء بدعم من إيران، ولشعورهم بالتهميش قاموا بمجموعة من الأعمال التمردية ضد النظام السياسي الحاكم في اليمن، وبعد خلع الرئيس السابق علي عبد الله صالح 2011 بعد الانتفاضة الشعبية اليمنية إبان ثورات الربيع العربي بدا الحوثي يتطلع إلى زيادة نفوذه في مناطق أخرى في اليمن بعد أن كان هذا النفوذ مقتصرا على محافظة صعده، وتنامت الآلة العسكرية لميلشياته المسماة (أنصار الله) ووصل بهم الأمر إلى الاستيلاء على العاصمة صنعاء في 21/ أيلول سبتمبر 2014 ، مما خلق اجواء ارتباك كبيرة ، أفقدت السلطة المنتخبة برئاسة عبد ربه منصور هادي كل مقومات السيادة الذين هاجموا على قصر الرئاسة الأمر الذي جعل هادي يخرج متخفيا إلى مدينة عدن الجنوبية والذي أعلنها عاصمة مؤقتة للدولة اليمنية.(زيدان، 2015 : 1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن جهة أخرى، لا يمكن في حسابات المصالح الدولية تسليم مقدرات اليمن وحماية المصالح الدولية الواسعة إلى قوى تتمرد على الشرعية المنتخبة لا سيما باب المندب، كما لا يمكن التسليم بالانفلات الخطير جنوب الجزيرة العربية، والذي ينذر بصراع طويل بين المنظمات الإرهابية للقاعدة وبين المليشيات الحوثية، عدا التهديد الذي يطال مصالح الدول المجاورة لليمن، وليس اقل تلك الأخطار ما يمكن أن يصيب المصالح العليا لمصر من جراء الاضطراب في البحر الأحمر ومضيق باب المندب لكون قناة السويس المصرية تعتبر النيل الثاني،وثاني أهم مصدر للاقتصاد المصري، وبالتالي لا يمكن لمصر أن تتهاون مع الأحداث الجارية، حيث أن عاصفة الحزب بقيادة السعودية تستند إلى المكانة الجيواستراتيجية المتقدمة لليمن، والتي لا يمكن التساهل أو حتى مجرد التفريط بها.(زيدان، 2015 : 2).

ثانيا : الخارطة السكانية الديمغرافية :

وصل عدد سكان اليمن في عام 2015 إلى 26.8 مليون نسمة بمعدل 2.4%، والملاحظ أن عدد السكان اليمن ينمو بسرعة نظرا إلى معدل الخصوبة المرتفعة والذي يبلغ 4 ولادات لكل امرأة في عام 2015 ، على الرغم من انخفاضه من 6.3 ولادات لكل امرأة في عام 2006. ولهذا فإن أغلبية سكان اليمن هم من الشباب، إذ أن 91% منهم دون سن الثلاثين، ويعيش معظم السكان في المناطق الريفية إذ بلغت نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية 34 % فحسب من مجموع سكان اليمن في عام 2014.(جامعة الدول العربية، 2016 : 1-2).

أما متوسط العمر المتوقع عند الولادة في اليمن فيبلغ 64 سنة من عام 2015، ويعد اقل من المتوسط الإقليمي البالغ 156 لكل 100 ألف ولادة حية، ففي عام 2013 كان حوالي 9.8 مليون يمني أي 40% من سكان اليمن يعيشون تحت خط أفقر المتعدد الأبعاد كما كان يعيش ما يقارب 5.5 مليون نسمة إلى 22.4 ضمن فئة المعرضين لخط الفقر،ونتيجة للأحداث والصراعات في اليمن فإن ما نسبته 21.2 مليون يمين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، بما فيهم 2.5 مليون نازح ويقدر أن 0.27 مليون لاجئ وطالب لجوء يعيشون في اليمن في بداية عام 2016 وبالإضافة إلى ذلك فإن 19.4 مليون يمني يفتقرون لمصادر مياه شرب آمنة ومرافق صرف صحي، وقد فقد 9.8مليون شخص يمني الوصول إلى المياه ذلك بسبب الصراعات المسلحة داخل اليمن.(الأمم المتحدة ، 2016 : 1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي عام 2015 بلغ عدد الذين يلمون بالقراءة والكتابة لدى البالغين في اليمن ما نسبة 70%، مقابل نسبته 54 % لعام 2004، وبعد تصاعد وتيرة الصراع والعنف في آذار /مارس 2015 اضطر نحو مليون طفل يمني إلى ترك المدرسة بالإضافة إلى إغلاق أكثر من ثلاثة آلاف وخمسمائة مدرسة (3500) وفي بدايات العام 2016، كان لا يزال هناك 170 مدرسة مغلقة ، الأمر الذي اثر سلبيا على 387 ألف طالب وطالبة.(الأمم المتحدة، 2016 : 1-3).

ويصنف اليمن ضمن البلدان في المستويات الدنيا من البلدان المتوسطة بالنسبة للدخل، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي في البلاد ما يقدر 93.5 مليون دولار أمريكي عام 2011 ، وفي عام 2013 بلغ الدخل القومي الإمكانات الاقتصادية الكبيرة في السابق، حيث شكل قطاع التعذيب واستغلال المحاجر ما نسبته حوالي 22.6% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك في عام 2013 وفي أعقاب الأزمة السياسية في البلاد. واجه اليمن خسائر فادحة في اقتصاده، حيث انكمش الاقتصاد اليمني ما نسبته 27.7% (الجهاز المركزي للإحصاء، 2016 : 1-5).

انتعش الاقتصاد اليمني بشكل بسيط عام 2012، ثم ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي بحسب الأسعار ثابتة لعام 2005 إلى 240% و48% في العامين 2012-2013 ولكنه تباطأ بعد ذلك وحقق انكماشا وضعفا مرة أخرى بلغ 28.1% في عام 2015، وفي الوقت نفسه ارتفع معدل التضخم عنده 119.5% في العام 2011، وقد انخفض إلى 8.2% في العام 2014 ثم ارتفع بعد ذلك إلى 30.0% منذ العام 2015، وقد سجل عجزا نقديا نسبته 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 إلى 6.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام2013 ، ليرتفع مرة أخرى إلى 8.3% في العام 2015، وقد ارتفع الدين العام نسبته 45% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011، حيث وصل إلى 67% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015(صندوق النقد الدولي، 2016 : 1-2).

ومن أهم صادرات اليمن النفط الخام والغاز الطبيعي المسال، بينما وارداتها الرئيسية هي القمح والنفط المكرر، وكانت اليمن قد انضمت إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2014 وهي عضو في منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي أنشأته كلا من مصر والعراق والسودان وتونس وسوريا والإمارات العربية المتحدة واليمن في عام 1964 وفي العام 2004 كانت اليمن قد وقعت على اتفاقية التجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة الأمريكية. (وزارة الاقتصاد اليمنية، 2014: 1).

أما البطالة في اليمن بالنسبة للشباب فان تفوق مرتين من بطالة البالغين، إذ بلغت نسبتها 30.1% عام 2015، علاوة على ذلك فإن معدل البطالة بين النساء حيث يساوي ضعفي المعدل لدى الرجال مسجلا 25.9% مقارنة مع 12.5% للرجال عام 2015(منظمة العمل الدولية، 2016 : 1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

النظام السياسي اليمني " القوى السياسية الفاعلة "

إن الدولة اليمنية ومنذ عام 2011 وهي تمر بأزمة سياسية تحولت من انتفاضة شعبية، وقد جاءت تلك الأزمة السياسية بسب النظام السياسي الضعيف الذي ارتكز على قواعد مؤسسية وقانونية ورمزية، حيث أن المجتمع اليمني يتسم بتعدد البنى القبلية والعصبوية الفاعلة التي تتناقض مع مفهوم الدولة، ونظامها وضوابطها المدنية، إلا أن مفتاح الفهم للفاعلين غير الرسميين يكمن في عملية إعادة إنتاج القوى اللاعبة ضمن عملية صراع لا تحتكر للدستور، والأطر القانونية ضمن مؤسسات الدولة، ومن خلال محددات القوة والعلاقات خارج القبلية واستعصائها على التحديث والإدماج ضمن كيان الدولة، بل من خلال عملية الصراع السياسي التي تسعى قوى الصراع من خلالها خاصة الحزب الحاكم إلى إعادة إنتاج القبلية ومنظومتها الثقافية للاستقرار بها.(الصلاحي، 2011 : 2) .

وعلى ضوء ما تقدم يتناول الباحث في المطلب المحاور الآتية :

أولا : بنية النظام السياسي.

ثانيا : القوى والتنظيمات السياسية.

ثالثا : أسباب ومسار الأزمة اليمنية.

أولا: بنية النظام السياسي :

تتميز اليمن بعدم ثبوت واستقرار النظام السياسي فيه، بل تنوعت النظم السياسية فيه، وذلك بتنوع الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية في داخلها وخارجها، وظلت أنظمة الحكم في اليمن تأخذ ملامح المناطق المحيطة وتعكس الأوضاع المختلفة التي تتأثر بها، لكن الحقيقة أنها ظلت محكومة بالمتغيرات ولم تكن تعرف الشباب حتى في النطاق الزمني المحدود (مركز الجزيرة للدراسات، 2016: 1) .

وتعتبر الفترة الأولى ما بين قيام النظام الجمهوري وإعلان الوحدة أكثر هذه المداخل تقلبا لدى صياغة شكل النظام السياسي القائم، فرغم تحوله من نظام أما في إقطاعي إلى نظام جمهوري مستمد أحكامه من الشريعة الإسلامية وفق ثاني أهداف الثورة ، إلا أن شكل النظام السياسي ظل أحاديا في شمال اليمن،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولم يكن تعدديا كما لم تكتمل أركان النظام وأسسه الحديثة الممثلة بالديمقراطية والحرية وتوسع قاعدة المشاركة السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة فقد لجأت القوى المتباينة للتعبير عن نفسها فيما كان ما يسمى بالشطر الشمالي من اليمن بالدخول مع السلطات المتعاقبة في سجل سياسي وصراع عسكري محدود في أكثر الأحيان فيما كان يعرف بالشطر الجنوبي فقد أسست الجبهة القومية بعد الاستقلال من بريطانيا نظاما سياسيا يسمى بالتوجه الاشتراكي ويقوم على ديكتاتورية البروليتاريا، تحالف العمال والفلاحين والمثقفين والثوريين، والحقيقة أن هذا النظام يقدر ما يتعاطى مع احتياجات وقضايا الشعب عموما يبقى نظاما شموليا قائم على أساس استبعاد الفصائل السياسية المعارضة وقد استمر هذا النظام أكثر من احد عشر عاما وخاض بعض الصراعات الدموية في إطار الحزب الواحد، إلا انه استطاع أن يمارس ثقافته المدنية ويقبض على زمام الأمور القبلية ويوجهها في إطار مفاهيم التقدمية التي سيصوغ لها.(علوي، 2014 : 1-2).

لقد مرت اليمن كجمهورية منذ قيامها في 22أيار / مايو 1990 وحتى عام 2001 بعدة مراحل، ولعل أكثر الطرق حيادا في تحديد تلك المراحل هو الاعتماد على الأحزاب الحاكمة في كل مرحلة ، هذا وتنقسم تلك المراحل إلى آلاتي : (الفقيه، 2019 : 1-4).

المرحلة الأولى : الانتقالية والتي بدأت في 22 أيار /مايو 1990 واستمرت حتى 27 /ابريل 1993م، وقد بدأت هذه المرحلة بقيام الوحدة اليمنية في 22 أيار / مايو 1990 واستمرت حتى 27 نيسان 1993م، وقد اتصفت هذه المرحلة بما يلي :

قيام وحدة اندماجية كاملة (دولة موحدة بسيطة) بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ذابت فيها الشخصية الدولية للدولتين السابقتين في شخصية دولية واحدة، وقد أطلق على الدولة الجديدة الجمهورية اليمنية .

تقاسم السلطة بين شريكي الوحدة المؤتمر الشعبي العام الذي كان يحكم ما عرف بالجمهورية العربية اليمنية أو اليمن الشمالي والحزب الاشتراكي اليمني الذي حكم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية اليمن الجنوبي، وهو تقاسم لم يقتصر على عضوية المؤسسات السياسية رئاسة الجمهورية ، مجلس النواب، بل امتد إلى كافة مفاصل الدولة بما في ذلك مناصب نواب الوزراء ووكلاء الوزارات وحتى مدراء العموم والتي هي بطبيعتها وظائف إدارية يفترض أن تكون محايدة سياسيا .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم إنشاء مجلس رئاسة ليكون بمثابة القيادة الجماعية للبلاد، ويكون مجلس الرئاسة مكونا من خمسة أشخاص، ثلاثة يمثلون المؤتمر، واثنان يمثلان الحزب الاشتراكي، وقد تم انتخاب مجلس الرئاسة من قبل:

السلطة التشريعية في الجنوب قبل الوحدة.

مجلس الشورى السلطة التشريعية في الشمال قبل الوحدة.

شكل مجلس الوزراء بموجب السلطة التي أعطيت له في المادة الخامسة من اتفاق إعلان اليمنية أول حكومة للجمهورية اليمنية برئاسة حيدر أبو بكر العطاس، والذي كان يشغل منصب رئيس الجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية قبل الوحدة وذلك في 24/أيار /مايو 1990.

لقد نص إعلان اتفاق الجمهورية اليمنية على أن تمارس الحكم حكومة الوحدة ويتقاسم مقاعدها كل من المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني وكانت مقاعدها 19 للحزب الاشتراكي و20 للمؤتمر الشعبي.

يكون مجلس النواب السلطة التشريعية للجمهورية اليمنية، مكونا من 301 عضوا وذلك على النحو التالي: (المركز الوطني للمعلومات، 2014: 1-4).

أعضاء مجلس الشورى في الشمال وعددهم (159) عضوا 128 تم اختيارهم من قبل المواطنين في انتخابات عام 1988 و31 منهم تم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية.

أعضاء مجلس الشعب الأعلى في الجنوب وعددهم 111 تم انتخابهم عام 1989م.

31 عضوا تم تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء في 24 أيار مايو 1991.

شهدت الفترة الانتقالية وضع الأسس الدستورية والقانونية لدولة الوحدة ثم الاستفتاء على دستور الوحدة في منتصف أيار مايو 1991 وصدرت الكثير من قوانين حسب طبيعة الظروف لتنظيم عمل الدول.

ظهرت في الفترة العديد من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المحلي المدني والصحافة الحزبية والأهلية وكان ابرز الأحزاب التي تأسست خلال الفترة الانتقالية هو التجمع اليمن للإصلاح الذي تأسس عام 1990.

عمل كل من المؤتمر الشعبي والحزبي الاشتراكي خلال الفترة الانتقالية على توظيف الموارد العامة للدولة بما في ذلك الوظيفة العامة للدولة وذلك بغرض تعزيز المواقع وتحقيق مكاسب في الانتخابات البرلمانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلة الثانية : وهي فترة الائتلاف الثلاثي في الحكم بين المؤتمر الشعبي والتجمع اليمين للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني، وجاءت هذه الفترة بعد انتخاب 27 نيسان / ابريل 1993م البرلمانية انتهت إلى محاولة قيادة الحزب الاشتراكي بالانفصال والسعي لذلك عن طريق الحرب، لكنها هذه الخطوة فشلت وانتصر الشعب اليمني في حماية وحدته.

المرحلة الثالثة : تميزت بائتلاف بين المؤتمر الشعبي اليمني العام والتجمع اليمني للإصلاح بإجراء تعديلات دستورية والتي تضمنت تغيير شكل رئاسة الدولة والتحول من مجلس الرئاسة إلى رئيس جمهورية وتميزت هذه الفترة بإصلاح ما أفسدته حرب الانفصال.

المرحلة الرابعة : بدأت بعد انتخابات 27 نيسان/ ابريل 1997م وحصول المؤتمر الشعبي على الأغلبية المريحة واتسمت هذه الفترة بتعميق الطابع الديمقراطي للنظام السياسي وإدخال إصلاحات دستورية مثلت خطوة متقدمة في تعزيز الحياة الديمقراطية في اليمن.

المرحلة الخامسة : تميزت هذه الفترة بإجراء أول انتخابات رئاسة مباشرة سنة 1999 يفوز فيها مرشح الإجماع الوطني الرئيس علي عبد الله صالح وتمديد فترة رئيس الجمهورية لتصبح 7 سنوات، وتمديد فترة مجلس النواب لتصبح ست سنوات، وقد عززت هذه الخطوات شيئا من الديمقراطية في البلاد، (المركز الوطني للمعلومات، 2014 : 1-4).

ثانيا : القوى والتنظيمات السياسية اليمنية :

مرت الحياة الحزبية في اليمن بالمراحل التالية : (سالم، 2004 : 1-2) :

المرحلة الأولى : وهي تمتد من الأربعينيات حتى نهاية الخمسينيات من القرن الماضي، وقد وصف هذه المرحلة بتجربة التعدد الحزبي حيث طفت على السطح في هذه الفترة الأحزاب والجماعات التالية :

جمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

حزب الأحرار.

الاتحاد اليمني.

كما ظهر في جنوب اليمن الأحزاب والجماعات التالية (سالم، 2004 : 1-2)

الاتحاد الشعبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابطة أبناء الجنوب.

حزب البعث العربي الاشتراكي.

حركة القوميين العرب.

المرحلة الثانية : وهي تمتد من الستينيات من القرن الماضي حتى نهاية الثمانينيات وقد اتصفت هذه الفترة بما يلي :

توقف النشاط الحزبي الحر.

تحول العمل السياسي من العلن إلى السرية.

طغيان الملامح العقائدية على العمل الحزبي والأيديولوجية .

ظهور الحزب الواحد في شطري اليمن الشمالي والجنوبي نتيجة العمل الأيديولوجي العقائدي.

المرحلة الثالثة : وتمتد من 1990 حتى يومنا الحالي 2017 وتميزت هذه الفترة الطويلة والتي شابها الكثير من الأحداث السياسية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية بما يلي :

الجو التعددي الحزبي

إنشاء قانون الأحزاب.

إجراء انتخابات محلية وبرلمانية ورئاسية انطلقت مع الوحدة اليمنية عام 1990.

أما عن المشهد الحزبي اليمني فإن شانه شان اغلب الدول العربية فهو ينقسم ويتوزع إلى تيارات سياسية منها الإسلامي والقومي واليساري ومنها أحزاب محافظة على وجودها بعد أن كانت قائمة إبان الحزب الواحد، فضلا عن أحزاب صغيرة.

أما ابرز الأحزاب التي ظهرت بقوة على الساحة اليمنية : (اشتيوي، 2015 : 1-2)

التجمع للإصلاح : ينتمي أعضاء وأنصار هذا التجمع إلى حركة الإخوان المسلمين في اليمن، والذي تم تأسيسه عام 1990، ويرأسه عبد الله بن حسين الأحمد فهو شيخ تجمع قبائل حاشد وزعيم اكبر الأحزاب اليمنية الإسلامية، ويعرف حزب التجمع اليمني للإصلاح بأنه : حزب الأحزاب المسلمين، في اليمن إلا انه في الحقيقة مكون من قيادات من التيار المتشدد لجماعة الإخوان المسلمين إضافة إلى تجمع قبلي وقيادات سلفية وهابية، ومن بين القيادات الداعية عبد المجيد الزنداني، مؤسس الإخوان المسلمين في اليمن،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والذي تصفه الولايات المتحدة الأمريكية بأنه الأب الروحي لزعيم تنظيم القاعدة الأسبق أسامة بن لادن، وتتوزع الحركة الإسلامية في اليمن إلى تشكيلات سياسية عديدة، ستة أحزاب، ذات توجه إسلامي وهي التالية : (سالم، 2004 : 2-3)

اتحاد القوى الشعبية.

المنبر اليمين الحر.

الحزب الإسلامي الديمقراطي.

حزب الحق.

حركة التوحيد والعمل الإسلامي.

حركة النهضة اليمنية.

التوجه الناصري : وهو من الأحزاب القومية الذي بدا نشاطه في اليمن عام 1995 على يد مجموعة من الطلبة اليمنيين الذين كانوا يدرسون في بيروت وانطلق العمل القومي الناصري في مصر، وان ظل متشدد إلى التنظيمات القومية بيروت بقيادة جورج حبش وهاني الهندي ومن ابرز الأحزاب الناصرية اليمنية : التنظيم الوحدوي الناصري والحزب الناصري الديمقراطي وتنظيم التصحيح الناصري.

التوجه البعثي من الأحزاب القومية، حيث نشا حزب البعث العربي الاشتراكي في اليمن في منتصف الخمسينات من القرن الماضي، وله فرعان فرع في صنعاء وآخر في عدن وذلك بعد عقد من تأسيسه في سوريا.

الحزب الاشتراكي اليمني وهو من الأحزاب اليسارية : يجمع أهم الفصائل اليسارية في اليمن الجنوبي أسس في تشرين أول أكتوبر عام 1978 وقد أتت نشأته ثمرة تقارب وتوحد عدد كبير من الأحزاب والتنظيمات والجماعات السياسة خاصة في مؤتمر الأول في 9 آذار / مارس 1979م.

التوجه الأيديولوجي للحزب الاشتراكي اليمني فهو يدعو إلى تحقيق الأهداف المحددة كما جاءت في مؤتمر التأسيس وهي : (سالم، 2004 : 3)

تعزيز سلطة الدولة.

تطوير التركيبة الطبقية للمجتمع،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تأميم النشاط الاستثماري.

أحزاب السلطة هي : حزب المؤتمر الشعبي العام الذي أسس عام 1982م ويرأسه الرئيس السابق علي عبد الله صالح، وقد دخل هذا الحزب في ائتلاف حكومي مع أهم حزبين سياسيين هما الاشتراكي والإصلاحي ثم تحالف أثناء الحرب 2011-2017 مع الإصلاح لمحاربة الاشتراكيين ويتصف هذا الحزب بأنه ليس له أيديولوجية واضحة وليس له برنامج سياسي محدد، وقد جمع تحت أجنحته فئات وقوى مختلفة من المجتمع اليمني وعلى رأسها القبائل واعتبر وجهة مفضلة للراغبين في النفوذ إلا أن أحزاب اللقاء المشترك تتهم الحزب بهيمنته على مجريات الحياة السياسية عن طريق تضييق الهامش المتاح لأحزاب المعارضة والعمل على المستمر على تفريغ أحزاب تدين له بالولاء والطاعة، فضلا عن اختراق أحزاب المعارضة بغية إضعافها وخلق الانقسام في صفوفها والحيلولة دون ممارستها لدور سياسي.(اشتيوي، 2015 : 4).

الحراك الجنوبي : وهو حراك شعبي في جنوب اليمن بدا بكيان جمعية المتقاعدين العسكريين والامنيين، ويتكون من أكثر من 60 شخصية أو كيانا سياسيا، حيث طالب في بدايات تأسيسه بالمساواة إلا أن السياسات التهميش والإقصاء دفعته لاحقا للمناداة بالاستقلال لجنوب اليمن ومع بدايات ثورة 2011 طالب الحراك الجنوبي بإسقاط النظام ورحيل الرئيس واليوم فإن بعض فصائل الحراك الجنوبي تنادي بفك الارتباط بين الشمال والجنوب ، ومنها من لا يتعرض أصلا بهوية الجنوب اليمنية، ويعتبر أن جنوب اليمن محتل من الشمال، فيما يرى آخرون الفيدرالية هي الحل ما بين الشمال والجنوب.(اشتيوي، 2015 : 4-5).

حركة أنصار الله الحوثيين : وهي حركة سياسية شيعية ظهرت في محافظة صعدة شمال اليمن، عرفت باسم الحوثيين أو جماعة الحوثي نسبة إلى زعيمها الروحي بدر الدين الحوثي، كما تعرف أيضا بحركة أنصار الله والشباب المؤمن، وقد ظهرت هذه الجماعة عام 2004 اثر اندلاع أولى مواجهاتها مع الحكومة اليمنية لكن جذورها تعود إلى ثمانينيات القرن الماضي مع إنشاء اتحاد الشباب في عام 1986 لتدريس شباب الطائفة الزيدية على يد صلاح احمد فليتة، بدأت تأسيسها بخنق الحريات، وتهديده العقيدة الدينية وتهميش مثقفي الطائفة الزيدية وتصنف بعض المصادر الجماعة بأنها اثني عشرية، لكن الحوثيين ينفون ذلك، ويؤكدون أنهم لم ينتقلوا على المذهب الزيدي رغم إقرارهم بالالتقاء مع الاثني عشرية في بعض المسائل كالاحتفال بعيد الغدير وعاشوراء ، طالبت الجماعة منذ تأسيسها باعتماد المذهب الزيدي مذهبا رئيسيا بالبلاد إلى جانب المذهب الشافعي،ـ ويحق لأبناء المذهب الزيدي في تعلم المذهب في الكليات الشرعية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناء جامعة معتمدة لتدريس مجالات علمية ومعرفية مختلفة الأمر الذي اعتبرته السلطات اليمنية سعيا لإعادة حكم رجال الدين تولي قيادة الجماعة عام 2004 حسين الحوثي الذي كان نائبا في البرلمان اليمني 1993-1997 حيث حصلت مواجهات واصطدامات مع القوات اليمنية، لكنه قتل في السنة نفسها في مواجهة السلطات وتولى بدر الدين الحوثي وهو والده قيادة الحركة، ثم خلفه ابنه الأصغر عبد الملك الحوثي، الذي خاضت حركته مواجهات عديدة مع الحكومة اليمنية استمرت حتى 2011 كما دخلت في مواجهات مع السعودية عام 2009 على حدود صعدة، واتهمت الجماعة بأنها مدعومة ومسنودة من إيران، وبعد اندلاع الثورة اليمنية ضد نظام الرئيس المخلوع صالح 2011، شاركت جماعة أنصار الله في الاحتجاجات والمظاهرات، ووقعت على مخرجات الحوار الوطني عام 2014 وطالبت بإسقاط عبد ربه منصور هادي الرئيس اليمني، وفي 21/أيلول 2014 سيطر الحوثيين على كامل العاصمة، ومؤسسات الحكومة والبنك المركزي واخضعوا الرئيس هادي لإقامة جبرية، وقد تقدم الأخير لاستقالته في 22/كانون الثاني 2015 إلا انه في 20 شباط فبراير افلت من قبضة الحوثيين، وأعلن عدن عاصمة لليمن مؤمنة، وفي 20/آذار /مارس انطلقت عاصفة الحزم بمساهمة عشرة دول على رأسها السعودية ضد جماعة الرئيس السابق علي عبد الله صالح والحوثيين، استجابة لطلب الرئيس عبد ربه منصور هادي لحماية اليمن(مركز الجزيرة للدراسات 2015 : 1-3).

ثالثا : أسباب ومسار الأزمة اليمنية

تعد الأزمة في اليمن نتاج تراكمات عديدة لسياسات الحكومات السابقة والقوى السياسية والقبائل على حد سواء وقد ساهمت في تطور هذه الأزمة عوامل ذاتية وموضوعية تفاعل فيها الداخل والخارج وشكلت إطار الأزمة الحالية، ويمكن النظر بشكل خاص إلى تفاقم البعد المذهبي في الصراع السياسي وليس بين الحكومة والمعارضة بل بين صفوف المعارضة ذاتها، وعلى وجه التحديد بين ما يعرف بالحوثيين وحزب التجمع اليمين للإصلاح والقوى المتحالفة معه، علما بان الطرفين كانا قد عملا معا بشكل مباشر بوصفهما عضوين فاعلين في الثورة الشعبية التي انطلقت في عام 2011 وأطاحت بالرئيس اليمين السابق علي عبد الله صالح ز(فريق الأزمات العربي، 2015 : 1-4).

ومع ذلك ، ولأسباب خاصة بموضوعنا، يمكن إرجاع الأسباب المباشرة للازمة الحالية إلى عام 2011 حين اندلعت الاحتجاجات المطالبة برحيل الرئيس السابق علي عبد الله صالح، وهي الاحتجاجات التي حملت مخاطر الدخول في حرب أهلية طويلة ودامية بسبب اتجاه النظام رفض مجمل المطالب الشعبية والى استخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين والمعتصمين. (البدور، 2015: 1-2)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وغير أن المبادرة الخليجية المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تمكنت من احتواء هذا الخطر مؤقتا بعد توقيع الأطراف كافة عليها في العاصمة السعودية في 23 تشرين الثاني /نوفمبر 2011 وقد تضمنت المبادرة بنودا وإجراءات لتسوية سياسية تهدف إلى الانتقال من نظام سياسي قائم على الفردية والاستبداد ذي تمثيل واسع بشرعية تقوم على الاختيار الشعبي الحر ضمن قواعد متفق عليها من قبل القوى السياسية وتضمنها مؤسسات منتخبة قوية بإسناد أممي وعربي وخليجي (نص المبادرة الخليجية، 2011 : 1-2).

ونظرا لغياب المؤسسات السياسية القوية في المرحلة الانتقالية التي نصت عليها المبادرة، وفي ظل ضعف التفاهم بين الطبقة السياسية وضعف الموارد الاقتصادية وسوء إدارة المتوفر منها، وترهل إدارة الأجهزة الحكومية وخضوعها لتوجهات القوى السياسية منفردة، في ظل عدم جدية الأطراف الخارجية في إعادة بناء اليمن وفق هوية وطنية عربية إسلامية سياسية جامعة لليمنيين جميعا، في ضوء ذلك فإن التسوية السياسية التي تم التوقيع عليها لم تتمكن من التحرك نحو بناء الدولة المدنية وتحريك العملية الديمقراطية برغم نجاحات أولية حققتها بتسليم الرئيس لسلطاته وانتخاب رئيس جديد، وانعقاد مؤتمر الحوار الوطني.(نص المبادرة الخليجية، 2011 : 2-3).

المبحث الثاني

البيئة الخارجية للأزمة اليمنية

نجحت الجماهير في اليمن في كسر حاجز الخوف عندما بدأت الاحتجاجات في التشكل في عدد من المدن الرئيسة أولا في كانون الثاني / يناير 2011 قبل أن تنتقل الاحتجاجات إلى العاصمة صنعاء، حيث أن عدد قليل من اليمنيين يؤيدون علي عبد الله صالح ، وعلى الرغم من لجوء النظام للعنف تقمعه المظاهرات إلا أن المظاهرات اتصفت بالطبيعة السلمية، وقد تضمنت شعارات مختلفة، منها جمعة الغضب في 18 شباط /فبراير في تعز وصنعاء وعدن، وجمعة اللاعودة في 11 آذار / مارس 2011 ، إلا أن الوضع انفجر في العاصمة صنعاء عندما أطلقت القوات الحكومية النار على المتظاهرين في 18/آذار مارس الأمر الذي أدى إلى مقتل 52 شخصا الأمر الذي حث عددا من أعضاء القوات المسلحة إلى لانضمام إلى صفوف المتظاهرين، وعلى الرغم من ذلك بقي الجيش بشكل عام تابعا للنظام خاصة وهو قائد الجيش إلى جانب أولاده وأقربائه باستثناء احد الفصائل الذي انشق عنه.(Hassan , 2011 : 7-24)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولمنع تدويل الأزمة اليمنية إقليميا،/ ودوليا حاول مجلس التعاون الخليجي الاتفاق مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح للقيام بنقل السلطة بشكل كامل، وقد قدم مبادرة لهذا الغرض إلا أن صالح رفض توقيع الاتفاق في البداية في 23/أيار / مايو 2011، الأمر الذي جعل احد مؤيدي الرئيس الشيخ صادق الأحمر ينقلب ضده في 3/حزيران يونيو، وجراء ذلك تعرض إلى انفجار وقع في قصره نقل على أثرها إلى السعودية لتلقي العلاج، ولدى عودته إلى اليمن وافق صالح على توقيع المبادرة الخليجية في 23 / كانون الثاني / يناير 2012 يقضي الاتفاق بتسليم السلطة لنائبه عبد ربه منصور هادي مقابل حصوله وأولاده وأقربائه وجميع من عمل معه خلال 33 سنة عاما من رئاسة على حصانة من الملاحقة القانونية أو القضائية لذا اقر البرلمان اليمني مشروع قانون يمنح الرئيس صالح حصانة كاملة بناء على الاتفاق الموقع، وعلى الرغم من ردود واسعة للشعب اليمني، وفي 21 شباط /فبراير 2012، بعد فوز الهادي بنسبة 99.8% من أصوات الناخبين كونه المرشح التوافقي الوحيد للرئاسة تسلم مقاليد الرئاسة لمدة سنتين فقط، تليها انتخابات برلمانية ثم الانتخابات الرئاسة الحرة.(نص المبادرة الخليجية، 2012 : 1-3).

إن الحرب اليمنية بين كافة القوى، والتدخل العسكري الخارجي كان نتيجة طبيعيه لفشل النخب السياسية اليمنية في تجسيد الإدارة الشعبية في تحقيق التغيير الديمقراطي وتنامي حدة التناقضات الإقليمية التي انعكست بشكل مباشر على الوضع الداخلي لأهميته اليمن الجغرافية والإستراتيجية وعجز الأمم المتحدة في إدارة المرحلة الانتقالية والمرحلة الانتقالية كما هو معروف ثورة فبراير 2011 ضد نظام الفساد والمحسوبيات والإدارة السيئة.(شمسان، 2005 : 1) ، واستنادا لما سبق يتناول الباحث في هذا المبحث المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : القوى الإقليمية ذات الصلة.

المطلب الثاني : الأطراف الدولية ذات المساس المباشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

القوى الإقليمية ذات الصلة

تتهدد اليمن مخاطر تنذر بانهيار الدولة، قد تؤدي إلى المزيد من الفوضى والعنف في البلاد التي تتمتع بموقع استراتيجي، مهم فاليمن يطل على خطوط ملاحية مهمة للتجارة الدولية، وأي انهيار للدولة فيه قد يفضي إلى تهديد خطوط الملاحة هذه، عبر عصابات إجرامية أو تنظيمات متطرفة، تقوم أعمال قرصنة وهجمات مسلحة على السفن التجارية وغيرها.(المودع، 2015 : 17).

كما يجاور اليمن دول مجلس التعاون الخليجي والتي تمتلك ما يزيد عن نصف احتياطات العالم من النفط، وتبلغ صادرتها النفطية أكثر من 12 مليون برميل في اليوم، وقد يؤدي انتشار العنف والفوضى في اليمن إلى اختراقات أمنية محدودة أو واسعة في هذه الدول وتحديدا في المملكة العربية السعودية، وهو الأمر الذي سيؤثر على إنتاج النفط وأسعاره، وما قد يعكسه ذلك من آثار على التجارة العالمية. (الرئاسة اليمنية، 2015: 1)

وكما أن ضعف الدولة أو انهيارها في اليمن، سيساعد على تقوية الجماعات المتطرفة والمسلحة وعلى رأسها جماعة أنصار الله، وتنظيم القاعدة في اليمن، والذي يمتلك وجودا فعليا فيها، وتصنفه الولايات المتحدة الأمريكية بأنه من اخطر فروع هذا التنظيم في العالم، وقد يؤدي تقوية هذه الجماعات على عمليات إرهابية قد تتفاقم إلى إشعال حرب أهلية في البلاد لتعكس صراعا إقليميا ودوليا تكون هذه المجموعات أداته الرئيسية .(المودع، 2015 : 18).

كما أن ضعف أو انهيار الدولة في اليمن سيؤدي إلى المزيد من التدخلات الخارجية الضارة باليمن، والمنطقة من أكثر من جهة ويجعل اليمن ساحة صراع تنافس دولي وإقليمي تخلق الأزمات وتساهم في زعزعة استقرار وامن المنطقة.

وعلى ضوء ما تقدم ذكره يتناول الباحث في هذا المطلب المحورين الآتيين :

أولا : مظاهر الأزمة اليمنية.

ثانيا : القوى الإقليمية المباشرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا : مظاهر الأزمة اليمنية

من أهم مظاهر الأزمة في اليمن بعدة أشكال وفيما يلي أهم مظاهرها : (المودع، 2015 : 5)

فشل التسوية السياسية السلمية، التي ترعاها الأمم المتحدة بعد السيطرة العنيفة لمسلحي جماعة الحوثي على صنعاء في 2014/9/21 حيث سيؤدي ذلك إلى العجز عن تأسيس نظام سياسي شرعي، والذي يعد أهم المقومات الأساسية للدولة الحديثة التي وعدت المبادرة الخليجية بها.

انحسار السيطرة الفعلية لأجهزة الدولة الرسمية على البلاد، وزيادة السيطرة الفعلية للمليشيات المسلحة ومن بينها جماعة أنصار الله والقاعدة والقوى المحلية القبلية، والجهوية وغريها على أجزاء واسعة من الدولة، وهو ما أفضى إلى انتشار العنف والفوضى وارتفاع معدلات الفساد والجريمة، وخاصة بعد قيام الحوثيين باجتياح مسلح لمساحات واسعة من البلاد بما في ذلك العاصمة صنعاء وفرض محافظين ووزراء جدد على القوى السياسية، وإجبار هذه القوى على توقيع تسوية غير عادلة في القصر الجهوري وهم تحت السيطرة المسلحة وبإشراف مندوب الأمم المتحدة ، وهي تسوية هدفت إلى تعديل مخرجات الحوار الوطني والتي أعلنها عبد الملك الحوثي زعيم جماعة أنصار الله المسلحة في خطابه يوم 2015/1/20.

وقد تم في أعقاب الخطاب اتفاق الحوثيين مع الرئيس هادي تحت تهديد السلاح على أربعة بنود وهي (الحوثي، 2015 : 1-2)

سرعة تصحيح وضع الهيئة الوطنية لمراقبة مخرجات الحوار قبل أن تمارس أي مهمة.

سرعة تهذيب مسودة الدستور وحذف كل المخالفات .

تنفيذ الشراكة الوطنية التي التزم بها الجميع.

الدخول الفوري لمعالجة الخطر الأمني الذي تعانيه البلاد ومعالجة الأوضاع في محافظة مأرب.

وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس هادي قد استقال بعد هذا الاتفاق بيوم واحد بتاريخ 2015/1/22 وهو ما ادخل البلاد في أزمة دستورية، وفي أعقاب استقالة هادي اصدر الحوثيون ما يسمى بالإعلان الدستوري، في 2014/2/6 لإدارة البلاد، شمل حل البرلمان وتشكيل مجلس بديل من 551 عضوا يقوم بانتخاب مجلس رئاسي مكون من خمسة أفراد تحت رقابة اللجنة الثورية وحدد الإعلان الدستوري المرحلة الانتقالية في اليمن بعامين يجري بعدها التصويت على مسودة الدستور بعد تعديلها، ثم إجراء الانتخابات، فيما عد انقلابا مسلحا على الدولة بالكامل.(الإعلان الدستوري، 2014 : 1-2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي تطور لاحق تمكن الرئيس اليمني منصور هادي من مغادرة صنعاء متوجاً إلى عدن بتاريخ 2014/2/20 حيث أعلن من هناك تراجعه عن الاستقالة وممارسته لمهامه بوصفه رئيسا دستوريا للبلاد، مما خلق حالة جديدة في الوضع اليمني ، وشجع مجلس التعاون الخليجي على التدخل السياسي ودعم الرئيس لاستعادة المبادرة. (وزارة الخارجية السعودية، 2014 :1).

وكانت الظروف السياسية إبان تلك الفترة على النحو التالي: (مركز دراسات الجزيرة، 2015: 1-3)

الانقسام الحاد داخل الطبقة السياسية، وغياب الاتفاق على قواعد اللعبة السياسية السلمية، وتقدم دور قوي تدعو إلى انفصال الجوب مدعومة من أطراف خارجية، والذي تبلغ مساحته ثلثي مساحة اليمن،ـ تقريبا بينما يبلغ عدد سكانه خمس عدد سكان البلاد.

ضعف مؤسسات السيطرة والضبط وتحديدا في الجيش والأمن، ونتيجة تعدد الولاءات وانتشار الفساد، وتغلغل المليشيات، والاختراق، وضعف التدريب والجاهزية، فضلا عن تراجع الخدمات الضرورية التي تقدمها الدولة، وبالتحديد في مجال الأمن والعدالة، والتعليم، والصحة، والكهرباء والماء.

اتساع دائرة التدخلات الخارجية، والتي يستهدف بعضها دعم الميلشيات المسلحة والجماعات الانفصالية والمنظمات الإرهابية وكل حسب توجهاته ومصالحه.

سيطرة مليشيا الحوثيين المسلحة على العاصمة وتمددها إلى عدد من المحافظات وقيامها بممارسة السلطة الفعلية في معظم أجهزة الدولة بالقوة،ـ واستحواذ هذه المليشيات على أسلحة ثقيلة من الجيش توازي ما تمتلكه الدولة أو يزيد.

تنامي قوة تنظيم القاعدة في أجزاء متعددة من الدولة، وخاصة في مناطق وسط اليمن وجنوبه، وقيامه بعمليات كبيرة في المراكز الحيوية للدولة شملت وزارة الدفاع ومقرات المناطق العسكرية والسجن المركزي.

ارتفاع المديونية العامة للدولة، وزيادة أعباء الدين المحلي، والتراجع الحاد في الموارد الاقتصادية، وتحديدا الموارد النفطية التي تشكل المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية، بسبب تدهور الأوضاع الأمنية، وغياب الاستثمارات وعمليات لتخريب وكذلك الفساد المستشري في مؤسسة إنتاج النفط التي ترتبط بالجيش أساسا والذي لا زال النفوذ الأساس فيه للرئيس السابق علي عبد الله صالح ، والذي تتهمه المعارضة بأنه يقف إلى جانب الحوثيين فيما قاموا به من عملية عنيفة مسلحة للسيطرة على الدولة، كما تتهمه بتشجيع أعمال التخريب السياسي والأمني بهدف إفشال العملية السياسية برمتها.(المودع، 2015 : 8-9).

ثانيا : مواقف القوى الإقليمية ذات الصلة بالأزمة اليمنية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي :

تاريخيا تولي السعودية اهتماما كبيرا لمجريات الأوضاع في اليمن كدولة جوار لاعتبارات سياسية وأمنية، واحتفظت المملكة باستمرار بعلاقات قوية وتأثير واضح في التوجهات السياسية اليمنية، وحينما شهدت البلاد ثورة شعبية واحتجاجات واسعة استمرت شهورا في العام 2011 ضد النظام الحاكم في اليمن، دعمت السعودية حليفها سابقا علي عبد الله صالح قبل أن تلعب دورا مهما في بلورة صيغة سياسية انتقالية عبر المبادرة الخليجية التي تخلى صالح بموجبها عن الرئاسة لنائبه منصور هادي.(سلامة، 2015 :1-3).

كان الأمير سلطان بن عبد العزيز يتولى الملف اليمني منذ الستينات حتى وفاته 22أكتوبر 2011م ، وبعد ووفاته اضطرت سياسة المملكة إزاء اليمن بسبب تبعثر الملق اليمني لدى الحكومة السعودية، وتراجع العلاقات السعودية مع حزب التجمع اليمني للإصلاح، ومع آل الأحمر شيوخ قبائل حاشد اكبر القبائل اليمنية، وذلك بسبب تطور الموقف السعودي من ملف الإخوان المسلمين عموما، وخاصة في مصر، الأمر الذي أدى إلى تراجع الاهتمام السعودي بالشأن اليمني باستثناء عمل المملكة على منع أي اختراقات مصدرها اليمن لأمن السعودية، وتحديدا من طرف تنظيم القاعدة في اليمن. (مركز دراسات الجزيرة، 2015: 1-2)

وفي المحصلة فإن المملكة اليوم تواجه تحديا خطيرا في ضوء العنف الحوثي على حدودها الغربية والجنوبية، علما بان الدور السعودي ظل غائبا منذ السيطرة المسلحة للحوثيين على العاصمة صنعاء وعدد من المحافظات الأخرى، حيث شهدت المملكة مرحلة انتقالية إستراتيجية بسبب شدة مرض الملك عبد الله بن عبد العزيز ومن ثم وفاته ومبايعة الملك سلمان ملكا للبلاد، وهو الذي أجرى تغييرات مهمة في مطبخ صناعة القرار السعودي، سيكون الملف اليمن بالتأكيد احد أركانها. (سلامة، 2015 : 1-2).

وفي أعقاب تسلم الملك سلمان للحكم في السعودية فان هناك ثمة دعوات ، وربما توقعات بشان مراجعات للسياسة الخارجية للمملكة في ضوء التهديدات الخارجية، وأهمها زيادة النفوذ الإيراني في اليمن من خلال سيطرة الحوثيين وهو تهديد يتطلب انخراطا اكبر من قبل السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي في حل الأزمة اليمنية، وإعادة الاستقرار إلى البلاد.(محمود، 2016 : 1-2) ، وهو ما تبدو بوادر أولية له بعد خروج الرئيس هادي إلى عدن وانعكاس ذلك في الموقف الخليجي الداعم له مركز للشرعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إيران :

دعمت إيران الجماعة الحوثية منذ بداياتها، وذلك عبر الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية كما استثمرت إيران في الحوثيين عسكريا وامنيا من خلال تدريبهم في إيران ولبنان حسب الرئيس اليمني هادي وتقارير أخرى، فضلا عن دعم قناة إعلامية تابعة للحوثيين تبث من الضاحية الجنوبية في بيروت

يرى بعض الخبراء أن هدف إيران الأساسي في اليمن يتمثل في أن تكون دولة رخوة تستطيع إيران أن توظفها في تحجيم الدور السعودي ودول الخليج، كما تشكل لها نفوذا استراتيجيا على باب المندب معبر الملاحة الدولية.

وفي سبيل ذلك، فإن الدعم الإيراني لا يقتصر على الحوثيين بل أن إيران تدعم أيضا علي سالم البيض إلي يدعو إلى انفصال الجنوب ولديه قناة (عدن مباشر، Live) التي تبق من جنوب بيروت، كما أنها تدعم جناحا ليبراليا في تعز وله قناة (الساحات) تبث في جنوب بيروت أيضا.(احمديان، 2015 : 1-2)

وقد أكدت إيران على موقفها تجاه الأزمة في اليمن عبر النقاط التالية : (احمديان، 2015 ": 3-4)

تأكيد إيران على الحل السياسي والسلمي.

العمل على احتواء الأزمة دون تحجيم انجازات حلفائها الداخلية والخارجية في رسالة موجهة لمنافسيها.

تبحث إيران عن أي فرصة في المنطقة لتبدي زيف الادعاءات بان إيران لاعب ينشر الفرض وعدم الاستقرار في الشرق، وهذا الادعاء تنفيه إيران، ذلك لان هذا الادعاء كان مقترنا مع المفاوضات النووية الإيرانية مع الدول العظمى (مجموعة 5+1)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

الأطراف الدولية ذات المساس المباشر بالأزمة اليمنية

استغلت الأطراف الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية عوامل القوة والضعف والانقسام داخل اليمن لصالحها لتنفيذ مصالحها في اليمن، حيث اظهر النظام السياسي اليمني جملة من نقاط القوة كان أولها وأبرزها القوات العسكرية الموالية للرئيس علي عبد الله صالح وعلى رأسها الحرس الجمهوري الذي يقوده ابن الرئيس صالح وثانيها سيطرة الكثير من أقارب الرئيس على الأجهزة الأمنية، وثالثها الدعم الأمريكي السعودي سواء المالي أم السياسي كان موقف الولايات المتحدة مترددا في بداية الأمر إلا أن مصالحها غلبت ترددها، حيث أنها كانت تخشى أمرين هما : (عبد الكريم وآخرون، 2012 : 39)

بديلا عن الرئيس علي عبد الله صالح لا يراعي مصالحها ويتحالف مع عدوها الأول لتنظيم القاعدة، هذا فضلا عن سيطرة النظام اليمين على موارد الدولة من النفط والغاز ونجاحه في إقناع المملكة العربية السعودية بأنه يمثل مصالحها.

أن يكون هناك دور مركزي لإيران في اليمن وبالتالي هذا سيشكل عقبة ضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والدول العظمى الأخرى، وخاصة في ظل انشقاق الجيش اليمني، وفقدان السيطرة على مناطق واسعة من اليمن خصوصا مدن الجنوب، ثم تزايد الانشقاقات في الحزب الحاكم وفي الدولة خاصة خروج صالح للعلاج في السعودية بعد عملية القصر، مما سيؤدي إلى إحلال قوى تابعة لإيران.

عن الحديث عن نقاط الضعف لدى الثوار فإن عدم توافق كل من شباب الثورة وأحزاب اللقاء المشترك على مشروع وطني جامع ليكون بديلا عن نظام صالح، تعد ابرز نقاط الضعف، في السياق ذاته يشار إلى إشكالية التنسيق الدقيق بين الثوار وأحزاب اللقاء المشترك إضافة إلى عدم قدرة المعارضة في الخارج على حشد دعم دولي وخليجي في الإجبار صالح على التنحي، كما أن وجود تنظيم القاعدة وتدخلاته التي تشير إلى مخاوف الغرب من تحول اليمن إلى أفغانستان أخرى، خصوصا أن النظام له قدرة على تحريكه، باتجاهات معنية خشيت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية أن يوجهه ضدهما .(عبد الكريم، وآخرون، 2012 :39-40).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أكثر الدول الخارجية التي كان مساسا مباشرا بالأزمة اليمنية هي الولايات المتحدة الأمريكية حيث أن تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى اليمن من زاوية احتواء تنظيم القاعدة ، ومن هنا كان التقدير الأمريكي للرئيس هادي الذي استمر بالسماح للولايات المتحدة الأمريكية بحرية التحرك في اليمن ضد تنظيم القاعدة سواء من خلال هجمات طائرات بدون طيار أو العمل ألاستخباري، وباستثناء ذلك، فإن الملف اليمني لا يحتمل أولوية في التعامل الأمريكي مع ملفات المنطقة حاليا، بل يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترغب في تحمل مسؤوليات اكبر، وبالتالي فإن انسحابها سياسيا في من اليمن دون بديل إقليمي أو دولي، وفي ظل المرحلة الانتقالية المعقدة في اليمن فسح المجال لإيران في أن توسع نفوذها وتقوي حلفاءها الحوثيين، بل أن تشجيع خطواتهم في السيطرة المسلحة على البلاد.(المودع، 2015 : 10).

على صعيد آخر ثمة غياب لأي دور للاتحاد الأوروبي في الأزمة اليمنية فضلا عن أن دور المبعوث الأممي أصبح مثار جدل بين بعض الأطراف اليمنية التي باتت ترى فيه غطاء لسيطرة الحوثيين المسلحة على اليمن خاصة بعد إشرافه على توقيع اتفاق القصر الجمهوري المحاصر من قبل الحوثيين وفق شروطهم وخلافا لمخرجات الحوار الوطني.(المودع، 2015 : 3-5).

أما بالنسبة لروسيا، فإن تطورات الأزمة اليمنية دفعت موسكو للتحرك الدبلوماسي السريع لأجل اليمن ومحاولة لعب الوسيط بين الأطراف المتحاربة فالتغيير السياسي في اليمن كان سيصب في مصلحتها الخاصة، نتيجة علاقاتها الحميمة بإيران والحوثيين هم ضمن هذه السياسة التي تؤمن لروسيا موقعا منافسا في منطقة الخليج العرب ، ولكن بعد عملية (عاصفة الحزم) بدا واضحا الارتباك على سياسة الكريملين حولوا التودد إلى دول الخليج العربي لإطفاء حرائق حلفيهم الإيراني في نقل رسالة للتسوية ورسالة إيرانية للدول العربية موافقة على الحوار ، خاصة بان هذا التحرك يأتي بعد المكالمة الأولى التي أجراها الرئيس فلاديمير بوتين مع الرئيس حسن روحاني في الساعات الأولى لبدء العملية العسكرية في اليمن، فالموقف الروسي تبدد على وقف الأعمال العدائية في اليمن وضد تصعيد الموقف بين الأطراف الأمر الذي يؤدي إلى انهيار البلاد :ما حدث في ليبيا ويحدث في سوريا) (العزي، 2015 ": 2-3).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أعلنت الأمم المتحدة في تصريح لها من إيران وعلى لسان مبعوثها الأممي إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أن الخيار العسكري للازمة اليمنية ليس حلا، وان الحل السلمي هو الحل الوحيد، وقد حذرت إيران وكذلك الحوثيون من انه يجب على الأمم المتحدة التزام الحياد وعدم الانحياز لأي طرف من الأطراف في الأزمة اليمنية، وكان الحوثيون قد اتهموا المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ احمد بأنه ذهب إلى طهران للبحث عن شرعية تتيح له الاستمرار في مهمته، وقد اتهموه بالانحياز للتحالف العربي بقيادة السعودية حيث أنهم قد قطعوا التواصل معه ردا على ذلك الانحياز، في الوقت الذي اتهمت فيه أطراف يمنية مسؤولة أن الحوثيين قد عرقلوا المساعي التي تبذلها الصين لإعادة التواصل مع الانقلابيين في صنعاء، من تلك التهم وزير الخارجية اليمني عبد الملك المخلافي الحوثيين بأنهم افشلوا جهود السفير الصيني لدى اليمن لتنظيم التواصل مع المبعوث الأممي.(مركز دراسات الجزيرة، 2016 : 1-2).

ومن مخاطر الأزمة اليمنية إقليميا ودوليا :

تفتح الأزمة اليمنية أبوابا كثيرة للمخاطر والتهديدات داخل اليمن وخارجه ومن بينها :

توقف المسار السياسي في اليمن ، حيث ثمة صعوبات في تمرير الدستور والاستفتاء عليه في ظل الظروف الحالية، وعدم إجازة الدستور يعني عدم إجراء انتخابات لأي سلطة في اليمن، وذلك يعني تآكل شرعية النظام السياسي، والذي سيفضي إلى تدهور مؤسسات الدولة وتراجعها لصالح الجماعات العنيفة المسلحة الأخرى كأنصار الله والقاعدة. (المودع، 2015 : 11)

انتشار العنف والفوضى في اليمن، والذي قد يتخذ طابع العلميات الإجرامية والعنيفة الواسعة بين أكثر من طرف، وأكثر الأطراف المرشحة لتكون الرئيسية في هذا الصراع هي جماعة الحوثيين المسلحة منظمة أنصار الله ، والتي يتوقع أن تدخل في مواجهات عنيفة مع أطراف عديدة أهمها تنظيم القاعدة، في اليمن، والذي يخوض معها معارك في أكثر من منطقة، ومن المتوقع أن تتوسع هذه المواجهات بينهما لتشمل مناطق واسعة من الدولة قد تتحول تدريجيا إلى حرب أهلية واصطفافات مذهبية كما حصل في لبنان (1972-1987) وفي سوريا (2011-2014) وفي العراق (2012-2014).

أن تدخل أطراف أخرى في مواجهات عنيفة مع الحوثيين، وأكثرها احتمالية هو حزب التجمع اليمين للإصلاح، والذي واجه الحوثيين في أكثر من مرة ومنطقة ، ورغم أن الحزب فضل التوقف عن المواجهة المسلحة بعد سقوط صنعاء بأيدي الحوثيين وهو يعتمد الآن سياسية استعادة الشرعية عبر الرئيس والدعم الخارجي.(المودع، 2015 : 2-3).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دخول السلطة الحاكمة الرسمية في صراع مع الحوثيين في حال حدث تغير في رأس الدولة وقيادات الجيش والأمن، فمحاولة الحوثيين الحلول محل السلطة أو ابتلاعها عبر دمج مليشياتهم في مؤسساتها سيؤدي إلى تصادم مسلح مع أي سلطة طبيعية تسعى لاستعادة دورها في قيادة اليمن وبسط سيطرتها كاملة على كل أراضيه وإذا كان الرئيس الحالي لم يتمكن من تحريك الجيش لصد الحوثيين، عند احتياجهم للعاصمة لسبب أو آخر، فإن خروجه إلى مدينة عدن وإلغائه لكل التغييرات الأخيرة، فإن أي رئيس سيخلفه باستثناء الرئيس الذي قد يأتي به الحوثيون، لا بد أن يدخل مع الحوثيين في صراع لاستعادة دور الدولة، والأكثر احتمالا أن يكون هذا الصراع بالوسائل العنيفة.(مركز الجزيرة للدراسات، 2015 : 4-5).

تنامي حدة الصراع السعودي الإيراني في اليمن، فزيادة النفوذ الإيراني في اليمن عبر الحوثيين أو الانفصاليين الجنوبيين ستدفع المملكة العربية السعودية إلى التدخل على كل المستويات في اليمن المقاومة الوجود والنفوذ الإيراني، لما يشكله ذلك من مخاطر على أمنها ودورها الإقليمي.

تنامي قوة تنظيم القاعدة وغيرها من التنظيمات المتطرفة المشابهة في ظل سيطرة الحوثيين على أجزاء من اليمن وضعف الحكومة المركزية، فهذه التنظيمات ستستثمر هذا الوضع للحشد والتجنيد وتوسيع عملياتها والمناطق التي تسيطر عليها، وسيرفع ذلك من منسوب العنف داخل البلاد، كما لا يستبعد أن يقوم التنظيم بعمليات خارج اليمن في المستقبل قد تؤدي إلى تدخلات دولية واسعة في اليمن .(المودع، 2015 : 4-5).

تدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية في اليمن، حيث أن العنف والفوضى ستتسبب تراجع قيام الحكومة بوظائفها الضرورية،ـ وهو ما سيرفع من درجة المعاناة للسكان، خاصة أن اليمن يعاني من مشكلة نقص الغذاء وسوء التغذية فترتيبه في عام 2014 هو الأول عربيا، والثاني عالميا في هذا الشأن.(احمد، 2015 : 1-2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تراجع الاستثمارات، وتقص المساعدات الخارجية، والتي تعتمد عليها اليمن كثيرا في تمويل مشاريع البنية التحتية وسد العجز المزمن في الموارد، ومن المتوقع أن تخفض الدول المانحة أو ربما توقف مساعداتها لليمن في ظل السيطرة الحوثية، نتيجة الفوضى وضعف فاعلية الأجهزة الحكومية في استيعابها، كما انه قد يأتي ضمن خطة إضعاف الحركة الحوثية ، فالسعودية ودول الخليج الأخرى والذين يعدون اكبر المانحين لليمن، هددوا بتجميد المساعدات بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء، وفي حال تطبيق هذا التهديد من المتوقع أن يشهد الوضع الاقتصادي تدهورا حادا وأزمات في السلع الضرورية خاصة الوقود الأمر الذي يهدد بحدوث انهيار عالمي جديد. (احمد، 2015 : 1-3)

ومن الجدير بالذكر أن تدهور أوضاع المالية العامة في اليمن بسرعة خلال العام 2014، إذ تسببت هجمات رجال القبائل والمسلحين على خطوط أنابيب النفط الرئيسية في حرمان الدولة من عائدات أساسية، وتعرضت ميزانية الدولة أيضا لضغوط جراء جهود الحكومة لقتال مسلحي تنظيم القاعدة وغيرهم من الجماعات المسلحة، وكانت السلطات اليمنية قد رفعت في آخر يوليو /تموز 2014 أسعار البنزين والكيروسين إلى مائتي ريال (0.93دولار) للتر والديزل إلى 195 ريالا (0.88دولار) وقوبلت هذه الزيادة بردود فعل سياسية رافضة، حيث يعيش أكثر من نصف السكان البالغ عددهم 27 مليونا تحت خط الفقر كما أنها ساهمت في زيادة أعمال العنف.(مركز دراسات الجزيرة ، 2014 : 1-2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
طبيعة العلاقات السعودية الإيرانية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

طبيعة العلاقات السعودية الإيرانية

إن الحديث عن العلاقات السعودية الإيرانية بشكل خاص ، والعلاقات الإيرانية الخليجية بشكل عام يتخلله التعقيد والرقابة فطبيعة التنافس على الخليج سياسيا وعسكريا واقتصاديا واستراتيجيا، وتشكل محور اتهامات بين الطرفين بعد جهود الرئيس الإيراني حسن روحاني ، والحديث عن تقارب غربي – إيراني ، تزيد القلق عند بعض الأطراف في المنطقة ومنها دول الخليج العربي التي ترى أن علاقات إيران مع الغرب سينعكس سلبا على تلك الدول ، ومنها المملكة العربية السعودية ، بينما ترى دول أخرى كالعراق وعمان أن تلك العلاقة سوف ينتج عنها استقرار في المنطقة وتعاون إقليمي على المستوى السياسي والاقتصادي (البحراني، 72:2001).

وكانت العلاقات بين السعودية وإيران في كافة المجالات قد ازدادت كثافة خلال الفترة من عام 1997 وحتى 2000 ، حيث تعتبر هذه المرحلة مرحلة ذهبية للعلاقات بين إيران والسعودية ، وقد كان عام 1997 عاما فارقا في تلك العلاقة ، إذ شهدت تلك العلاقات الرفض السعودي الواضح للمشاركة في مؤتمر الدوحة للتنمية والتعاون في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبالرغم من الجهود الأمريكية التي بذلت لإقناع الأطراف العربية بصفة عامة والسعودية بصفة خاصة لحضور المؤتمر ، في حين شاركت السعودية بوفد رفيع المستوى برئاسة الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد في قمة المؤتمر الإسلامي التي عقدت بطهران، (أبو عامود، 2000: 152). وعلى ضوء مما سبق يتناول الباحث في هذا الفصل المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : الجانب الاقتصادي في العلاقات بين الطرفين.

المبحث الثاني : ماهية العلاقات السياسية السعودية الإيرانية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

الجانب الاقتصادي في العلاقات بين الطرفين

ان الحديث عن تفاعلات المشهد الإقليمي فيما يخص العلاقات السعودية الإيرانية ظاهرة ممتدة زمنيا منذ اوائل الثمانينات من القرن الماضي ، وهو اختلاف تتعدد أسبابه ، لكن نتائجه كانت تشكل ظاهرة هي اقرب الى " الحرب الباردة " بين البلدين ، وفيما يتعلق بطهران فإن الرياض كانت ممن ساندو العراق في حرب السنوات الثماني 1980 -1988 بين البلدين ، كما أن الرياض بما لديها من ثقل عربي قد ساهمت في تشكيل جبهة عربية وأخرى إسلامية ضد إيران ، بل إن السعودية بما لديها من شبكة علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا قد ضاعفت من تأثير العقوبات الاقتصادية على إيران ، لاسيما فيما يتعلق بخفض أسعار النفط وحرمان إيران من عوائد كان يمكنها أن تساعدها في التقليل من أثار العقوبات الأممية منها أو تلك المفروضة من الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أن العلاقات السعودية الأمريكية والخلاف بين السعودية وإيران إزاء التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي يضاف إلى عوامل الخصومة بين البلدين، والذي اثر بالتالي على العلاقات الاقتصادية بأنواعها بين السعودية وإيران. (starfor,2014:13)

وعلى ضوء ما تقدم تناول الباحث المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : المجال التعاوني في التبادلات الاقتصادية .

المطلب الثاني : الجانب الصراعي التنافسي في العلاقات الاقتصادية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

المجال التعاوني في التبادلات الاقتصادية

ترتبط العلاقات الاقتصادية بالخليج العربي بشكل عام والعلاقات الاقتصادية مع السعودية بالأطماع الإيرانية في الخليج منذ عام 1979 ، حيث أن موقع إيراني الجيواستراتيجي أعطى لإيران مكانة هامة في التفاعلات الدولية منذ القدم ، ذلك لأنها تمثل حلقة الوصل بين الشرق والغرب ، علاوة على أنها تعتبر ممرا طبيعيا للتجارة العالمية ، الأمر الذي أتاح لإيران الاتصال بمختلف الدول والشعوب كطريق هام وحيوي في الاستيراد والتصدير بين مختلف دول العالم ومن هنا فقد ارتبط تاريخ إيران الاقتصادي ارتباطا بموقعها الجيواستراتيجي ، ولأنها تشرف على مضيق هرمز الذي يعد من أهم المعابر على المستوى الدولي ، بسبب تحكمه بحركة الملاحة ، وبوسائل النقل البحري من والى الخليج العربي ، غير أن هذه الأهمية تضاءلت بعد افتتاح قناة السويس عام 1869 م ، الأمر الذي زاد المصالح السياسية والاقتصادية الإيرانية في الخليج العربي ، مما أدى بالتالي إلى الصراع السياسي والاقتصادي بين بين السعودية وإيران (الهيتي، 33:1978) .

أن العلاقات الاقتصادية بين دول الخليج عموما والسعودية خصوصا إنما جاءت بسبب الاهتمام المشترك بين دول الخليج وإيران ، حيث شهد عهد الرئيس خاتمي توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية المشتركة ، والهدف تنشيط التبادلات التجارية البينية ، وتفعيل الاستثمارات المشتركة. أو ذلك فضلا الخبرات الفنية وتوظيف العمالة ، وتجلى ذلك في تشكيل ثمان لجان مشتركة بين الجانبين ، كما ازداد حجم التبادل التجاري في فترة محمد خاتمي ليصل إلى نحو (2,4) مليار دولار عام 2001 ، وفي خطوة غير مسبوقة يتم إعفاء مواطني دول الخليج العربي من الحصول على تأشيرات دخول إلى إيران . (الزواهرة،35:2015) .

أما العلاقات الاقتصادية بين السعودية وإيران فقد كان هناك تقارب بين الجانبين في إطار مشاريع اقتصادية مهمة دون وسيط كما كان سابقا ، وقد وصل التبادل بين البلدين (150) مليون دولار عام 1999 ، في حين بلغ عدد المشاريع المشتركة (12) مشروعا استثماريا ، وبالرغم من حالات المد والجزر التي تسود إلا أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين لم تتجاوز (500) مليون دولار ، قبل أن تعلن السعودية قطع علاقاتها الاقتصادية مع طهران تزامنا مع قطع العلاقات الدبلوماسية (عوض، 71:2017) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (1) يبين الخارطة السياسية لدول الخليج العربي وايران

المصدر : المسموعة الحرة (2017)

وقد بلغت التبادلات التجارية (الصادرات والواردات) بين السعودية وإيران قبل بدء ثورات الربيع العربي على النحو التالي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (1)

يبين حجم الصادرات الإيرانية إلى السعودية بالمليون دولار الأمريكي .

الأعوام	لكل مليون دولار
2001	119
2005	487
2006	583
2011	712
2017	توقف النشاط التجاري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر : تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على (الزواهرة ، 2015: 39)

أما الجدول رقم (2) فإنه يبين حجم الواردات الإيرانية من السعودية عبر سنوات مختارة حتى بداية ثورات الربيع العربي على النحو التالي :

الجدول رقم (2)

يبين حجم الواردات الإيرانية من السعودية بالمليون دولار امريكي

السنة	الصادرات السعودية إلى إيران بالمليون دولار
2001	163
2005	444
2006	469
2011	408
2017	توقف النشاط التجاري بين البلدين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر : وزارة الاقتصاد السعودية ، الرياض(2017)

يتضح من خلال الجدولين السابقين ، أن هناك بدء في نمو الصادرات والواردات منذ عام 2001 أي في عهد الرئيس محمد خاتمي ، ورغم خطر الملف النووي الإيراني والذي تم الإعلان عنه رسميا اعتبار من 2006 ، إلا أن العلاقات بين البلدين شهدت علاقات اقتصادية محدود بين الجانبين ، وكان لها أن تستمر وتتطور لولا التدخلات الأمريكية في سياسة المنطقة بشكل عام ، وسياسة إيران التي اعتبرتها دول الخليج عدائية تجاه السعودية أولا ، ويلاحظ أن التبادل التجاري قد قفز بشكل كبير وواضح في عام 2006 ، والذي شهد تطبيق نظام عقوبات صارم من قبل الأمم المتحدة ضد إيران .

وقد سعت السعودية منذ عام 2001 لازالة معوقات التبادل التجاري المباشر بينها وإيران، وطرق تسهيل التصدير بين البلدين من دون بلد ثالث كوسيط بسبب ارتفاع الصادرات بصورة غير طبيعية ، ويتجه جزء كبير من الصادرات بين السعودية وإيران بشكل غير مباشر من خلال المنطقة الحرة بجبل علي بدولة الإمارات او عن طريق البحرين مما يؤدي الى عدم ظهورها ضمن الميزان التجاري بين البلدين ويعطي بالتالي معلومات غير دقيقة عن الحركة التجارية بينهما ، وكانت معوقات التبادل الاقتصادي بين البلدين في الفترة من 1996-2001 هي مايلي (الزبيدي ،2001: 84) .

سياسة إيران العدائية تجاه السعودية كما تراها الاخيرة

اتهام إيران بترويج لمبادئ الثورة الإيرانية عام 1979 والتي قام بها الخميني .

المعوق المالي : وذلك بسبب تغيب ضمانات الدفع من الجانب الإيراني لعدم وجود تعزيز للاعتمادات البنكية المفتوحة من إيران ، وانعدام التنسيق المباشر بين رجال الاعمال في الجانبين متأثرا بمناخ عدم الثقة السياسية الذي كان مسيطرا في السابق .

وجود مؤثرات من التبادل المباشر مثل عدم وجود شحن مباشر بين البلدين بشكل تجاري مستمر .

عدم وضوح الصورة لدى الطرفين عن احتياجات كل طرف من الاطراف باحتياجات الطرف الاخر .

النقص الكبير في حركة التعريف بالمنتجات الوطنية لكل منهما لدى الطرف الاخر .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غياب العملة الصعبة التي واجهت المصدر السعودي في الفترة من 1996 -2011 ، علاوة على التغير السريع في معدل صرف العملات مقارنة بالريال الإيراني الذي اعتبر غير ثابت نسبيا مقارنة بالعملات الأخرى .

وكانت العلاقات الاقتصادية بين السعودية وإيران قد تحسنت كثيرا في عهد الرئيس هاشمي رفنسجاني (1989-1997)، وفي عهد محمد خاتمي (1997- 2005) ، (كانت فترة محمد خاتمي هامة لاجراء اصلاح اقتصادي واجتماعي كتحديد دولة القانون) ، أكد من اليوم الأول لتوليه السلطة ان إيران اذا ما ارادت ان تطور سياستها الخارجية فعليها اولا ان تدرك محيطها ، والا فإن البلد لن يكون قادرا على التعرف على خصومه واصدقائه على المستويين الداخلي والخارجي (عبد الصادق، 2003: 19) .

وتظهر المؤشرات ان الميزان التجاري بين البلدين حقق في الفترة بين عامي 1996- 1999 اي في السنة الاخيرة من ولاية رفنسجاني واول سنتين من ولاية خاتمي فائضا لمصلحة السعودية مقداره (576,6) مليون ريال ونحو 155 مليون ريال عام 1996 ثم انخفض بمعدل 58,8% عام 1997 ، ليسجل 238,3 مليون ريال . (وزارة التجارة الإيرانية، 2000: 1-3)

وسجل عام 2001 تخفيض السلطات السعودية رسومها الجمركية من 12% الى 5% ، مما أدى إلى التبادل التجاري المباشر مع إيران ، وكانت السعودية تمثل سوقا رئيسية لتجارة إعادة التصدير مع دبي ، وبشكل رئيسي في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وقطع غيار أجهزة الكمبيوتر ، رسميا عندما يتعلق الامر بالتبادل التجاري مع إيران (الهيتي، 2016: 2) .

كانت فترة الرئيس محمود احمدي نجاد (2005- 2013) فترة تتميز بالتشدد ، حيث اختلت العلاقة الاقتصادية بين إيران ودولة الخليج وعلى رأسها السعودية في عهده ، ونرى ان نجاد قد وعد الشعب بتوزيع الثروة عليه ، واحياء الافكار الثورية للخميني ، وقد حصل على تأييد اكثر العلماء محافظة (ابراهيميان ،2014 : 277) .

وقد تميز الاقتصاد الإيراني في ظل رئاسة محمود نجاد (2005- 2013) بمايلي :

(المركز الكردي للدراسات، 2001 : 1-2).

نظام اعادة التوزيع الاجتماعي حيث ان تلك الالية ساهمت في اعادة السلم الاجتماعي ، وذلك من خلال تجنب الجمود في البلاد .

اقتصاد المقاومة ، وهذه السياسة الاقتصادية التي اتبعها نجاد هدفت لتخفف من اثار العقوبات الاقتصادية من خلال الالتفاف عليها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستناد الى استخدام الموارد المحلية (التكنولوجية ن المشاريع الوطنية) الامر الذي لايمكنه ان يعوض النقص في النقد الاجنبي او استبعاد الشركات الغربية .

عدم استقرار الاقتصاد الإيراني

وتمثل ولاية احمدي الثانية 2009- 2013 استثناء لمؤشر اتجاهات السياسة ، إذ أن إيران اصبحت في وضع اقليمي افضل مما كانت عليه من قبل ، الامر الذي سببا للدخول في مفاوضات مع الغرب على قاعدة الندية وبما يحفظ حقوق إيران النووية ويقنن دوليا حضور إيران الإقليمي ، لذلك سعت قوى النظام في إيران الى تجاوز خلاف الانتخابات الذي حصل عام 2009 ، لانها كما تعتقد انها تواجه قوى شرسة تحاول زعزعة اركان النظام السياسي في إيران الذي عبر عنه محمد حسنين هيكل بأنه طلقة انطلقت من القرن السابع عشر واستقرت في القرن العشرين ، وقد اعتبرت إيران ان السعودية تحاول مع الولايات المتحدة الأمريكية ان تزعزع النظام في إيران (مركز الجزيرة للدراسات، 2014: 1-4)

وفي عهد روحاني (2013- 2017) راوحت العلاقات الاقتصادية السعودية الإيرانية مكانها، حيث ان روحاني اوكل امر سياسته تجاه دول الخليج ومنها السعودية الى وزير خارجيته (محمد جواد ظريف) ، وبالتالي اصبح الاقتصاد والتبادل التجاري والعلاقات الاقتصدية مع السعودية اصبحت تحت امرة محمد جواد ظريف ، وفي عهد روحاني أيضا ابدت إيران ان عدم رغبتها في التواصل مع السعودية حيث ان روحاني كان يأمل ان ثمة علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية قد تغنيه مع الرياض ، وقد اكد روحاني انه كان يأمل ويحلم بصفقة كبيرة مع واشنطن هو أمر يقلق دول الخليج العربي ومنها السعودية ، الأمر الذي ينطوي عليه تهديد لمصالح الدول العربية المحيطة بإيران وخاصة السعودية(الغارديان : 2016: 4) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي بداية عام 2016 بدأت كلا من إيران والسعودية بقطع العلاقات الدبلوماسية بينهما، ردا على اقتحام سفارتها في طهران بعد اعدام الرياض ل 47 شخصا ومنهم رجل الدين الشيعي (نمر باقر النمر)* ، وفي 4 كانون الثاني / يناير من العام نفسه ، فقد خام برنت بأكثر من 2,5 ليصل الى مستوى مرتفع (38,50) دولار للبرميل الا ان الأسعار لاتزال منخفضة بواقع 66% من منتصف عام 2014 نتيجة التخمة في المعروض ، الامر الذي جعل البلدين يضخان مليوني برميل يوميا أي اكثر من الطلب الموجود في الأسواق . (نون يوست ، 2016 : 201).

المطلب الثاني

جانب الصراع التنافسي في العلاقات الاقتصادية

يمثل الصراع والتصعيد مابين السعودية وإيران في العلاقات الثنائية مابين البلدين فصلا جديدا من فصول الصراع السياسي والدبلوماسي والاقتصادي ، اذ ان هنا الصراع ومنذ 1980 اي منذ بداية الحرب الخليجية الأولى والحرب بين العراق وإيران ، انعكس على ملفات المنطقة التي يتشارك كلا الطرفين في لعب دور فاعل فيها ، ولاسيما في كلا من اليمن وسوريا ، حيث تأثر سوق الطاقة بنتيجة ذلك الصراع الذي ومنذ 1979 (الثورة الإيرانية بقيادة الخميني) وخاصة بعد رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، علاوة على ذلك دخلت روسيا كلاعب أساس في المنطقة في ظل انحسار الدور الأمريكي ، ، الامر الذي القى بظلاله على إدارة الصراع والتوتر الذي تشهده العلاقات السعودية – الإيرانية ، وبالتالي فإن ذلك أدى إلى زيادة إنتاج إيران من النفط والغاز إلى الأسواق العالمية .

وفي ضوء ما تقدم يتناول الباحث في هذا المطلب المحورين التاليين:

أولا : الابعاد الأساسية في الاقتصاد السعودي.

ثانيا : جانب الصراع الاقتصادي مابين السعودية وإيران .

* نمر باقر النمر: احد ابرز رموز الشيعة في السعودية، وصاحب دور رئيس في الأحداث التي شهدتها منطقة القطيف شرق المملكة، زادت من شهرته خطبته الحادة التي انتقد فيها النظام السعودي، وقد ولد نمر باقر النمر في منطقة العوامية بمحافظة القطيف عام 1959م ودرس في الحوزة العلمية في إيران (مركز الجزيرة للدارسات ، 2016: 1-2)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا : الابعاد الأساسية في الاقتصاد السعودي

اشار تقرير صدر عن بنك " جولدمان ساكس " الى ان نصيب الفرد الخليجي من الناتج المحلي الاجمالي سيصل في المتوسط الى 78,800 دولار في عام 2050 ، وهو ماسوف يؤدي الى اختفاء فجوة الدخل بين بلدان دول الخليج ومجموعة الدول السبع الصناعية .

وقد حذر التقرير من امر جدير بالاهتمام ، هو ازدواجية نماذج التنمية وماتحققه من نمو في منطقة الخليج ، وهو مايلفت الانتباه الى اهمية دراسة نماذج التنمية الاقتصادية التي تتبناها الدول الخليجية ، ومن بينها السعودية، للوقوف على حقيقة هذا النموذج من حيث فلسفته العامة وابعاده ومحاوره ، والتحديات التي تصادفه ، وما حققه من انجازات فضلا عن إمكانية نجاحه في تحقيق تنمية متواصلة بعيدا عن طفرات العوائد النفطية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ماتوضحه السطور القادمة(البنك الدولي، 2017 :1-2) .

رغم كل مايقال عن اعتماد عملية التنمية في السعودية بشكل مفرط على الايرادات من النفط والتي تتأثر بتقلبات النفط العالمية ن وان هذا يجعل مسيرة التنمية اسيرة هذه التقلبات رغم كل ذلك ، الا ان الامر الذي لا يمكن انكاره هو ان نموذج التنمية السعودي يعتبر نموذجا مضيئا في كثير من جوانبه ن وذلك لنجاحه في تحويل الاقتصاد السعودي ، خلال ثلاثة عقود فقط من اقتصاد بدائي لا يكاد يوفر الاحتياجات الأساسية للسكان ، معتمدا في ذلك على ايرادات الحج والعمرة وبعض الصناعات الحرفية والتجارة ليصبح اقتصادا متطورا يأتي في مقدمة اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط في عام 2007 ، بل ويأتي في ترتيب دولي متقدم في مجال جذب الاستثمارات ، وفي مجال تيسير الاعمال والاصلاحات الاقتصادية مقارنة بدول المنطقة عدا اسرائيل وتركيا . (ساعاتي، 2017: 1-3)

وقد مر الاقتصاد السعودي طوال العقود الماضية منذ عهد الملك المؤسس بثلاث مراحل أساسية ، المرحلة الأولى هي مرحلة ماقبل النفط حيث كان الاقتصاد السعودي اقتصادا بدائيا صحراويا رعويا تدعمه عوائد موسمية للحج والعمرة والتجارة المرتبطة بهما وكانت المرحلة الثانية مرحلة الاعتماد على النفط كمصدر أساسي وحيد لتمويل مسيرة التنمية في ظل طفرة عوائد النفط الأولى في السبعينيات ، حيث توسعت الاستثمارات الحكومية خاصة في المجال الصناعي وفي مجال المرافق العامة والخدمات ،ولكن وتيرة التنمية والاستثمار تباطأت واصبحت في مأزق صعب في فترة تراجع أسعار النفط العالمية خلال الثمانينات والتسعينات ، وهو ماجعل الاقتصاد السعودي يدخل في المرحلة الثالثة ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهي مرحلة التنمية القائمة على تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد عللاى النفط في تمويل مسيرة التنمية وقد تطلب ذلك ارساء العديد من التشريعات الاقتصادية وارساء اطار مؤسسي ليضع وينفذ استراتيجية التنمية طويلة الأجل وخططها الحمسية والسنوية، وذلك عللا أساس اعمال اليات السوق ، وتوسيع دور القطاع الخاص وزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي . (ساعاتي ، 2007 : 1-3)

ويقوم النموذج السعودي للتنمية على مجموعة من الابعاد الثابتة ، التي تم الحرص عليها طوال العقود الماضية وحتى الوقت الراهن ، وهذه الابعاد تعمل مجتمعة لتحقيق التمنية المتوازنة وزيادة رفاهية المواطن باعتباره الهدف الأول للتنمية ، ولكن بشرط أساسي هو ان يتم ذلك في اطار تحقيق التوازن بين الثوابت والمتغيرات او مايطلق عليه السعوديون التطور والاصالة ، وتلك الابعاد هي (اليوسف :2004 ، 1-4)

البعد الأول – الاندماج في الاقتصاد العالمي مع المحافظة على هوية الدولة :

لايزال هناك ادراك سعودي لحقيقة انه لايمكن العيش بمعزل عم العالم الخارجي اقتصاديا وثقافيا بحجة الحفاظ على الخصوصيات، والموروث من التقاليد والقيم الدينية الوطنية ، ولذلك كان تأسيس وتحديث الدولة من خلال ارساء منظومة من التشريعات الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في تحقيق التنمية وتراعي في الوقت نفسه البعد الدولي ن ولكن مع الإصرار على المحافظة على الثوابت ، وفي مقدمتها الهوية الإسلامية للممكلة ، وذلك باعتبارها ارض الحرمين الشريفين وقبلة جميع المسلمين في العالم ، وترجم هذا التمسك بأحكام الشريعة الإسلامية لتنظيم المعاملات الاقتصادية ، وكمصدر رئيسي للتشريع والعقاب ومحاربة الجرائم ، ورغم تعرض المملكة لانتقادات وضغوط بعضها داخلية ومعظمها خارجية ، خاصة مايتعلق بأحكام الإعدام وحقوق المرأة ومشاركتها في التنمية الاقتصادية الاجتماعية، إلا أن تمسك المملكة بهذا البعد قد أدى على الصعيد الداخلي إلى ترسيخ ثقافة وطنية تتعامل مع هذا البعد عل انه احد الثوابت التي يجب التمسك بها ن بل واتخاذ التشدد والتساهل بصدده كمعيار للمقارنة بين العهود المختلفة للحكم، وان كان هذا يأتي مصحوبا بتزايد الحوار والجدال بالداخل حول ضرورة تقليل التشدد في الجوانب الدينية ، والمطالبة بإعادة صياغة دور بعض الجهات.(تقرير البنك الدولي، 2004: 1-5) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما ادى ذلك على صعيد تعاملات المملكة الى تعامل بلدان العالم مع هذا البعد على انه من خصوصيات المملكة التي يجب احترامها ، ومع ذلك فلا تزال الضغوط خاصة الخارجية، تتزايد على المملكة في هذا المجال من أجل توسيع مساحة الحريات الثقافية وتقليل التشدد بشأن التعاملات الاقتصادية وتوافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية بحجة تحقيق مزيد من التنوع والتوسع الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي ، ولكن الامر الجدير بالذكر هنا ان زيادة اقبال المجتمع السعودي على المعاملات الاقتصادية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ، خاصة المصرفية منها وتمسك غالبية المجتمع بالقيم والتقاليد الإسلامية الظاهرية ، يعطيان مؤشرا على ان هذا البعد أساسي في نموذج التنمية السعودي ، ويصعب تجاهله او تغييره مهما تكن الضغوط على الاقل في الأجل المنظور .

البعد الثاني – الانفتاح الثقافي مع المحافظة على القيم والتقاليد الموروثة : (وزارة الاقتصاد السعودية، 2005: 1-3)

ادى حرص المملكة على عدم المساس بالقيم والتقاليد الموروثة الى وجود نوع من السيطرة على منافذ الثقافة التي يتغذى منها المجتمع السعودي ، الا انه واقعيا لايمكن القول ان نموذج التنمية السعودي يقوم على تبني مبدأ الانغلاق الثقافي ، خاصة في السنوات الاخيرة ، حيث زادت الحريات الثقافية والانفتاح على وسائل الاعلام الخارجية ، أيضا اصبحت هناك غزارة في ابتعاث الشباب السعودي الى العديد من بلدان العالم من أجل التعليم والتدريب وذلك بدعم مباشر من الدولة ، ومن العوامل التي تعزز الانفتاح الثقافي في نموذج التنمية السعودي أيضا هذا التنوع الكبير في الثقافات التي تنحدر منها العمالة الأجنبية التي تعمل بالمملكة ، والتي جاوزت ذ6 ملايين شخص من عدد كبير من دول العالم الإسلامية وغير الإسلامية ، ولكن يجب عدم إغفال حقيقة ان هناك تأخرا سعوديا من هنا وصاعداً في مجال الانفتاح على الثقافات الأخرى وفي مجال دمج العمالة الوافدة في المجتمع المحلي ، وذلك إذا قارنا النموذج السعودي بالنموذج الإماراتي او القطري او الكويتي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البعد الثالث – تنويع القاعدة الاقتصادية ، وتقليل الاعتماد على النفط :

استفاد المخطط السعودي من تجربة سنوات الطفرة النفطية والاقتصادية الأولى في السبعينيات ، وما اعقبها من تراجع في وتيرة النمو الاقتصادي بسبب تراجع أسعار النفط العالمية في الثمانينيات والتسعينيات ن حيث تنبه لخطورة الاستمرار في الاعتماد على النفط بشكل جائر لتحقيق التنمية ، ولذلك بدأ الاتجاه لتنويع مصادر الدخل من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية عن طريق التوسع الصناعي والزراعي والخدمي وتنشيط السياحة ، ورغم التقدم البطيء على هذا الاتجاه ، الا ان الزيادة في الصادرات غير البترولية وزيادة نسب مساهمة الصناعة والزراعة والخدمات في الناتج المحلي الاجمالي تشير الى ان هناك بعض النجاحات التي يمكن البناء عليها في هذا المجال للتخلص من عقدة اعتماد نموذج التنمية السعودي على النفط خاصة ان الظروف الراهنة مواتية بسبب الايرادات النفطية الضخمة وانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية وتوسع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي . (إحصاءات منظمة اوبك،2001)، يتبنى نموذج التنمية في المملكة العربية السعودية استراتيجية طويلة الأجل لإدارة الاقتصاد، وتقوم هذه الإستراتيجية على عدد من المسارات المستهدفة والتي تعتبر قابلة للتعديل في تفاصيلها وليس في توجهاتها العامة وخطوطها العريضة ، وتمتد فترة هذه الإستراتيجية الى 20 سنة، بدأت عام 2005 وتنتهي عام 2024 . وتغطي اربع خطط خمسية للتنمية ، بدأت بخطة التنمية الثامنة 2005 -2009، وتنتهي بالخطة الحادية عشرة 2020-2024 . وترسم هذه الإستراتيجية صورة مستقبلية للاقتصاد السعودي ، مبنية على تطلعات الحكومة والمجتمع السعودي ، وهذه الصورة تختصرها الإستراتيجية في الفقرة الثانية. (وزارة الاقتصاد السعودي ، 2004 : 1-3)

ومن المتوقع ان الاقتصاد السعودي بحلول عام (2024) ، اقتصادا متطورا منتعشا ومزدهرا ، قائما على قواعد مستدامة ، موفرا فرص عمل مجزية لجميع المواطنين القادرين على العمل ، متسما بنظام تعليم وتدريب عالي الجودة والكفاءة ، وعناية صحية متميزة متاحة للجميع ، إضافة إلى جميع الخدمات الأخرى اللازمة لتوفير الرفاهية لجميع المواطنين ، وحماية القيم الاجتماعية والدينية والحفاظ على التراث .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتنطلق الإستراتيجية من عدة توقعات اهمها التوقعات بشأن المؤشرات السكانية في المملكة ، حيث تشير التقديرات السكانية الى نمو سكان المملكة (سعودي وغير سعودي) بمعدل سنوي متوسط قدره 0,87% خلال مدة الإستراتيجية ، ليصل عدد السكان الى نحو 30 مليون نسمة عام 2024، ، منهم نحو 4 ملايين نسمة من غير السعوديين ، وهذا يعني ان الإستراتيجية مبنية على توقع انخفاض في معدل النمو السكاني للسعوديين من نحو 2و4% عام 2005 الى نحو 2.1 عام 2024، كما يتوقع ان تشهد التركيبة السكانية للملكة تغيرا ملحوظا يؤدي الى انخفاض معدل الاعالة الصافي للسعوديين من نحو 4.7 فرد في عام 2004 الى نحو 2.2 فرد ، كما يؤدي الى مضاعفة اعباء الرعاية الاجتماعية والصحية لكبار السن من السكان في عام 2024 . (دائرة الاحصاءات السعودية، 2016: 1-4)

وتهدف الإستراتيجية الى الارتقاء بمتوسط دخل الفرد ليصل الى اكثر من الضعف مرتفعا من نحو 58.5 الف ريال عام 2006 الى نحو 98.5 الف ريال في عام 2024 ن اي بمعدل نمو سنوي متوسط لفترة الإستراتيجية قدره 4.2 % وبالتبعية ، تستهدف الإستراتيجية تحقيق نمو في الناتج المحلي الاجمالي للوصول الى هذا الهدف بمعدل 6,6% خلال فترة الإستراتيجية . ولتحقيق تنوع مصادر هذذا الناتج وتقليل مساهمة قطاع النفط فيه ، فإن الإستراتيجية تتبنى عدة اليات رئيسية لإدارة السياسات الاقتصادية الكلية ، اهمها مايلي: (وزارة الاقتصاد السعودي 2015: 2 -4).

تعزيز الاستثمارات العامة والخاصة ، بحيث تصبح المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي ، حيث يتوقع للانفاق الاستثماري ان ينمو بمعدل 9.3% وسوف يأتي معظم النمو في الانفاق الاستثماري من نمو الاستثمارات الخاصة ، بمعدل سنوي قدره 10.3% لفترة إستراتيجية، وذلك حتى يرتفع اسهام الاستثمارات الخاصة في الناتج المحلي الاجمالي من 15.4% الى 30.7% .

زيادة الصادرات بمعدل 6% سنويا لتصبح مساهمتها نحو 31,6% في الناتج المحلي الاجمالي عام2024، وتنويع هيكل الصادرات ليتحول لصالح الصادرات غير البترولية ، والتي تتضمن صادرات الصناعات التحويلية والبتروكيماويات ووالتكرير والتعدين حيث سترتفع نسبتها في اجمالي الصادرات من 20و75 في عام 2004 الى نحو 53و7% عام 2024 .

زيادة الصادرات الخدمية بمعدل نمو سنوي نحو 7,3% ليصل اسهامها في الصادرات الى نحو 9.6% .

- تنمية القطاعات الانتاجية غير النفطية بمعدل 7,1 سنويا لتصل حصتها في الناتج المحلي الاجمالي الى نحو 27و4% عام 2024 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحقيق نمو سنوي في قطاع الخدمات بمعدل 8و8 % ليرتفع اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي الى نحو 41و9% في نهاية الإستراتيجية .

زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي ليصل الى نحو 69.3% عام 2024 وذلك بمعدل نمو سنوي يبلغ نحو 8.1%

وبالاضافة الى هذه الاليات فإن الإستراتيجية السعودية طويلة الأجل تستهدف تحسين نوعية الحياة للمواطن ، بالتركيز علىالجوانب المكملة للجانب الاقتصادي ، والتي تؤثر في مؤشرات التنمية البشرية ن وتساهم في تحقيق أهداف الالفية الانمائية ،خاصة الصحة ، والتعليم، وتوزيع الدخل والبيئة ، وتمكين المرأة والنقل والاتصالات والاسكان.(وزارة الاقتصاد، 2010: 1-3)

اما منهجية التخطيط في نموذج التنمية السعودي يقوم النموذج السعودي في التنمية على منهج التخطيط لرسم معالم مسيرة التنمية وتحديد سياساتها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية في اطار خطط خمسسية شاملة تنبثق من الإستراتيجية طويلة الأجل ن وذلك لتؤدي دورين أساسيين ومتكاملين هما : (الحضري، 2007: 24-26)

الدور الاول : دور توجيهي يتصل باجهزة الدولة والقطاع العام .

الدور الثاني : دور تأشيري يتصل بالقطاع الاهلي والقطاع الخاص .

وفي هذا السياق يمكن القول ان خطة التنمية الثامنة 2005 -2009 والتي يعتبر عام 2007 عامها الثالث مرحلة جديدة في مسيرة التخطيط التنموي في المملكة ، كما في الحلقة الأولى في منظومة مسار استراتيجي للاقتصاد متنوع ومزدهر ، يضمن فرص مجزية ، ويحقق الرفاهية للجميع .

والملاحظ ان الأهداف التنموية محل تركيز واضح من هذه الخطة ، وانها تعتمد على منح القطاع الخاص صلاحيات واسعة في النهوض بالتنمية الاقتصادية في الدولة ، وذلك على حساب تراجع دور الدولة لتمارس الحكومة دورا تأشيريا يضمن مصلحة المواطنين ودفع عجلة الاقتصاد ، كما انها تؤكد اتباع سياسة الاقتصاد الحر في اطار التمسك بمبادئ وقيم الدين الإسلامي . وبقراءة متأنية في خطط التنمية في المملكة ، يلاحظ ان المخطط استخدام نوعية من النماذج تتبناهل دول متقدمة ، مثل اليابان والمانيا وبعض دول الاتحاد الاوروبي ، لوضع تقديرات حقيقية عن معدلات التنمية المستقبلية ، حيث يتم الاعتماد على النماذج التالية: (وزارة الاقتصاد السعودية ، 2005-2009 :1-5)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نموذج " بعيد المدى " لدراسة الإستراتيجية بعيدة المدى .

نموذج " الخطة "لاعداد الخطة الثامنة والسيناريوهات .

نموذج " النفط والغاز " لتقدير الايرادات المتوقعة من الصادرات البترولية والغاز والطلب المحلي خلال مدة الخطة .

نموذج " العمالة" لاعداد متطلبات الخطة من العمالة والموازنة في سوق العمل .

نماذج قطاعية مثل نموذج النقل والاسكان .

نماذج رياضية تحليلة لتقييم السياسات الاقتصادية ، واجراء سلسلة من عمليات المحاماة واعداد البدائل باستخدام معايير مختلفة للتتقييم ، واختيار افضل البدائل التي تعمل في ظل الموارد المتاحة والتوجهات الإستراتيجية .

وتتعامل خطط التنمية مع التحديات التي تواجه الاقتصاد السعودي ، خاصة فيما يتعلق منها برفع الكفاءة الانتاجية ، والتنمية البشرية ، وتحسين القدرة التنافسية ، وتنمية الصادرات ، والنمو المستمر للتجارة الدولية في قطاع الخدمات ، وتقنية المعلومات ، وإدارة الطلب على الموارد المائية ، وتنويع الايرادات الحكومية وتطويرها ، كما يلاحظ أيضا ان خطط التنمية في المملكة تراعي موقع السعودية في أسواق الطاقة الدولية ، وتأخذ في الحسبان الاثار الايجابية والسلبية لتقلبات الأسعار العالمية للنفط ، كما تأخذ في الحسبان أيضا التحديات المرتبطة بالتطور التقني وابحاث تطور مصادر الطاقة وتنوعها وبدائلها الممكنة . (تقرير البنك الدولي 2010: 1-4)

كما يلاحظ أيضا بالنسبة لخطط التنمية ان هناك ربطا بين الخطط والموازنات السنوية للدولة، حيث يتم ربط اعتمادات ابواب الموازنات بالأهداف والأولويات الواردة في وثائق الخطط، كما يتم ربط البرامج والمشروعات بأهداف الخطة وأسسها الإستراتيجية .

وقد احدث نموذج التنمية ايجابيات عديدة وتغييرات شبه هيكلية في الاقتصاد السعودي ، وقد جاءت هذه التغييرات كنتيجة طبيعية للفلسفة التي يقوم عليها النموذج ، خاصة مايتعلق بالانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي ، وإعمال آليات السوق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فعلى المستوى العام ، اصبحت المملكة عضوا في منظمة التجارة العالمية في عام 2006 ، وجاء ذلك بعد قيام المملكة بادخال العديد من الاصلاحات وارساء العديد من التشريعات والاطر المؤسسية التي تجعل اقتصادها اكثر قابلية للاندماج في الاقتصاد العالمي ، وقد كانت اهم الثوابت التي انطلقت منها المملكة في ادخال هذه الاصلاحات والتشريعات هي توسيع مجال المنافسة العادلة في الاقتصاد الوطني والعمل على حمايتها ، والالتزام بمزيد من الشفافية والوضوح في مجال الاجراءات والتشريعات التي تحكم تيسير الاعمال ، سواء في مجال الاستثمار او التجارة مع العالم الخارجي ، وكذلك تطوير النظام القضائي ، وتغيير دور الدولة في النشاط الاقتصادي من لاعب رئيسي الى حكم او منظم ، وتوسيع دور القطاع الخاص ليكون شريكا أساسيا في مسيرة التنمية . وقد بدأت نتائج نموذج التنمية المتبع في المملكة في الظهور تدريجيا في العديد من المجالات ، وهي نتائج تعتبر مزيجا من الايجابيات والتحديات ، ويمكن تلخيص اهمها في الاتي : (تقرير وزارة الاقتصاد السعودي ، 2015/2014 :1-3)

في مجال تحسين نوعية الحياة :

تحسنت نوعية الحياة للمواطن السعودي بشكل ملحوظ ، وذلك بعد ان تمكنت المملكة خلال مدة وجيزة نسبيا من مسيرتها التنموية من مضاعفة دخلها عدة مرات ، وتحقيق نمو ملحوظ في متوسط دخل الفرد بمعدل سنوي متوسط قدره 3.2 % خلال المدة من عام 1974 وحتى عام 2006 ، ليصل متوسط دخل الفرد الى نحو 1560 دولار ، وكذلك تحقيق تحسن مماثل في مؤشرات التنمية البشرية بمصاحبة هذه النمو في الدخل .(وزارة الاقتصاد السعودية، 2006: 1-4)

ومع ذلك لاتزال هناك لعديد من التحديات التي تواجه المملكة في هذه المجال ، واهمها تحقيق العدالة في توزيع عوائد التنمية ، والقضاء على الفقر في المجتمع السعودي ، حيث تصنف المملكة حاليا في دليل التنمية البشرية في الشريحة العليا للدول المتوسطة الدخل ، كما ان تحسين جودة الحياة في المملكة لتضاهي نظيرتها في الدول المتقدمة يتطلب على الاقل مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، وتنمية مؤشرات التنمية البشرية الأخرى . كما تبرز الحاجة الى ضمان ان تطال فوائد التنمية جميع شرائح المجتمع وان تتم معالجة مسألة الفقر في اسرع وقت ممكن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مجال تنويع القاعدة الاقتصادية :

حقق السعودي بعض النجاحات على هذا المحور ، وقد ترجمت هذه النجاحات في تعزيز دور القاطاعات غير النفطية في التنمية الاقتصادية ، وذلك بزيادة اسهاماتها في الناتج المحلي الاجمالي من 51% الى 71.5 % خلال العقود الثلاثة الاخيرة ومع ذلك ، يجب تأكيد ان تحقيق نجاح فعلي في هذه المجال بحيث تصبح مسيرة التنمية في المملكة بعيدة عن تأثيرات النفط ومايتعلق به من ايرادات وتقلب في الأسعار ، امر لايزال بعيد نسبيا ، حيث ستبقى العائدات النفطية تقوم بدور المحرك الرئيسي لعجلة التنمية ، وتمثل معظم ايرادات الميزانية العامة للملكة ، لتغطي النفقات الاستثمارية والتشغيلية خلال عقود قادمة كما ان التغلب على ذلك يتطلب جهودا كبيرة واصلاحات اقتصادية واجتماعية وثقافية جوهرية في المملكة العربية السعودية ، وهو ماقد يتطلب بعض الوقت ، وقد يكون ذلك اهم تحد يواجه نموذج التنمية السعودي (فقيه ،2013 :1-3)

في مجال التنمية البشرية :

رغم تحسن ترتيب المملكة في المؤشر العام للتنمية البشرية خلال العقود الاخيرة ، الا ان هذا لم يواكبه تغير جوهري في اهم المفردات والمؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر ، خاصة مايتعلق منها بالتعلم وونوعيته ، وتوافرفرص العمل ، وقد ساهم ذلك في تفاقم مشكلة العمالة في المملكة ، والذي تمثل في تزايد الاعتماد على العمالة الوافدة ، ووجود صعوبات في مجال توطين العمالة السعودية محل العمالة الوافدة ، وذلك لان متطلبات عملية التنمية فاقت العرض من العمالة الوطنية المناسبة في عدد من المهن ، مما جعل توطين الوظائف احد التحديات الرئيسية التي تواجه نموذج التنمية السعودي ، وذلك في ظل تفاقم ظاهرة ضعف الموائمة بين مخرجات نظام التعليم والتدريب من جهة ، ومتطلبات التنمية من مهارات وتخصصات من جهة أخرى ، والتي ادت أيضا مشكلة ضعف توفير فرص العمل من التحديات الرئيسية التي تواجه هذا النموذج (العبد المنعم ، 2006: 1-4)

في مجال رفع القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حقق نموذج التنمية في السعودية تحسنا في القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي في العديد من المجالات، ونجحت المنتجات السعودية في النفاذ إلى العديد من الأسواق العالمية ، ولكن الملاحظ ان هذا التحسن جاء على خلفية جهود وسياسات الإصلاح الاقتصادي في جانب محدود منه ، ولكن الغالبية العظمى من هذا التحسن جاءت من طبيعة الدعم الذي تتلقاه الصناعات الوطنية مقارنة بنظيرتها في البلدان الأخرى ، وكذلك نتيجة للميزة النسبية التي تتمتع بها المملكة والمرتكزة على وفرة ورخص الطاقة ، وهو ما جعل قطاعات الطاقة والبتروكيماويات والأنشطة المرتبطة بها تحقق مستويات متقدمة في العالم ، وجعل الشركات السعودية العاملة في هذا المجال تحصل على تصنيفات دولية متقدمة على نظيرتها في الدول الصناعية .

ورغم هذه الايجابيات ، الا انها ستظل مرهونة بالنفط والغاز ، ومن ثم تبقى ضرورة خلق مزايا تنافسية جديدة في الاقتصاد السعودي من اكبر التحديات التي تواجه نموذج التنمية، وذلك لتنويع القاعدة الاقتصادية وتنمية الصادرات غير النفطية ، والخروج من هذه الدائرة المفرغة التي يتحكم فيها النفط .

في مجال تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا

رغم تحسن مستويات التنمية في المناطق المختلفة للمملكة الا انه لايمكن اغفال التفاوت الكبير بين هذه المناطق ، والذي يفسر هذه الموجة المتزايدة للهجرة الى المدن الرئيسية مثل الرياض وجدة والدمام ، وهو ماخلق ضغوطا على مرافق هذه المدن ، وخلق اختناقات مرورية ، واذا استمر هذا الوضع فقد تبرز مشكلة مركزية التنمية في المملكة بشكل كبير ، مما يخلق العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل (الحضري ، 2007 :26)

لذا يمكن القول ان اعادة التوازن بين مناطق المملكة من حيث التنمية يمثل احد التحديات الرئيسية لنموذج االتنمية السعودي نحو تحفيز النشاط الاقتصادي في المناطق الاقل نموا ، وذلك من خلال حزمة من المدن الاقتصادية التي بلغ عددها ست مدن ، من أجل تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة ، واعادة توزيع السكان على ارض المملكة وتقليل التركيز السكاني .

التوجهات الحديثة لنموذج التنمية السعودي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد ساهمت مجموعة من العوامل في نجاح نموذج التنمية السعودي في تحقيق الانجازات السابق الاشارة اليها ، وكان من أهم العوامل مايلي : (مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، 2016: 1-6)

الإمكانيات المادية الوفيرة ، حيث تتوافر للملكة الموارد المالية التي تتطلبها عملية التنمية لدى القطاعين العام والخاص ، كما ان الطفرة في العوائد البترولية كانت كفيلة بتلبية احتياجات نموذج التنمية بشكل كبير .

التجهيزات الأساسية والمرافق والخدمات المتطورة في مجال النقل والاتصالات ، والكهرباء والمياه والصرف الصحي وشبكات توزيع المنتجات البترولية . والخدمات الصحية وخدمات التعليم والتدريب والخدمات الاجتماعية .

الجاذبية للاستثمارات الاجنبية المباشرة التي اصبح يتمتع بها الاقتصاد السعودي

التطور في البيئة المؤسسية والتنظيمية ، وتركز الجهود على عملية التطوير المؤسسي والاداري ، واتخاذ العديد من الاجراءات والقرارات الهادفة الى ترشيد الإدارة العامة وتعزيز كفاءتها .

وجود قطاع خاص يتسم بالنشاط والمبادرة ، حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي نحو 44% عام 2006 .

إلا أن التحديات التي افرزها نموذج التنمية طوال السنوات السابقة تطلب من الدولة ان تجد اليات جديدة للتغلب على تحديات التنمية، وقد شجع الحكومة على ذلك الطفرة الهائلة في عوائد النفط ، وضرورة استغلالها في تدعيم توجهات التنمية والتغلب على تحدياتها الرئيسية، من هنا كان التوجه الجديد لنموذج التنمية السعودي نحو مايعرف بالتنمية المتوازنة والمستدامة المعتمدة على حزمة من المدن الاقتصادية ، حيث تم الاعلان في عامي 2006 و 2007 عن انشاء ست مدن اقتصادية في مناطق مختلفة من المملكة ، تقوم على استغلال المزايا النسبية لكل منطقة وتساعد على توطين الوظائف والسكان ، ومنع الهجرة وزيادة الصادرات غير النفطية، ومن هذه المدن مدينة الملك عبدالله الاقتصادية ، ومدينة الامير عبدالعزيز بن مساعد الاقتصادية بمنطقة حائل ومدينة المعرفة الاقتصادية بالمدينة المنورة ، ومدينة اجياد الاقتصادية بمكة المكرمة والمدينة الاقتصادية بمنطقة جازان . (مجلس الغرف التجارية 2007: 28-32)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن المتوقع ان تزيد القيمة الاجمالية للاستثمارات من هذه المدن الاقتصادية على 200 مليار دولار ، كما ان هذه المدن ستحقق احوالا معيشية وعملية مناسبة لنحو 5,2 مليون شخص ، اي لواحد من كل عشرة سعوديين ، وسوف تعزز أيضا التنمية الاقتصادية في مناطق لم تنل نصيبها من التطوير ، وتساعد على اللامركزية والتوازن في نموذج التنمية السعودي .

ويتضمن نموذج التنمية السعودي بعدا اقليميا وبعدا دوليا ، وقد تأثر هذه النموذج وسيظل يتأثر بالتطورات والمستجدات على هذين البعدين وذلك لان نموذج التنمية السعودي يعمل في اطار اقليمي ضيق هو مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ويعتبر له الأولوية في توجهات التنمية السعودية يعمل في اطار اقليمي ضيق هو مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ويعتبر له الأولوية في توجهات التنمية السعودية ويعمل كذلك في اطار اقليمي ضيق هو مجلس التعاون لدول الخليج العربية ن ويعتبر له الأولوية في توجهات التنمية السعودية ، ويعمل كذلك في اطار اقليمي اوسع هو التكامل الاقتصادي العربي ويلي البعد الخليجي في الاهمية ، اما على المستوى الدولي فيراعى نموذج التنمية وضع المملكة في النظام الاقتصادي الدولي ، خاصة دورها في استقرار أسواق النفط العالمية ، وكذلك عضويتها في العديد من المؤسسات الاقتصادية الدولية خاصة منظمة التجارة العالمية ، وصندوق النقد والبنك الدوليين.(وزارة الاقتصاد السعودية، 2015: 3-5)

وتشير الوقائع والمؤشرات الى تزايد التوجه الاقتصادي السعودي نحو الشرق ، ابتداء من الزيارات التي قامت بها القيادة السياسية للعديد من دول الشرق ، مثل الصين واليابان والهند ، وكثافة تبادل الزيارات بين رجال الأعمال مع هذه الدول خلال السنوات الأخيرة ، ومرورا باتفاقيات الشراكة التي أبرمتها المملكة مع بعض هذه الدول ، وانتهاء بتطور حجم التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة مع هذه الدول ، ومنها الصين على وجه الخصوص (مجلس الغرف التجارية والصناعية ، 2015 : 28-34)

والملاحظ ان هذه التوجه ليس مقصورا على المملكة فقط وانما هو توجه شبه جماعي لدول مجلس التعاون الخليجي وللعديد من الدول العربية ، ويمكن رصد ذلك بوضوح من متابعة نفس المؤشرات لدى هذه الدول ، ومن تصريحات بعضها بأن الصين ستصبح الشريك التجاري الأول لها خلال سنوات قليلة ، والمؤكد ان هذا التوجه كان نتاجا للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية ، وفي مقدمتها تزايد وتيرة النمو الاقتصادي في الصين والدول الاسيوية ، بما ينبئ بتحول قيادة الاقتصاد العالمي الى الصين بعد ان ظلت لسنوات طويلة بيد الولايات المتحدة الأمريكية ، ومايرتبط بهذا النمو من تزايد الطلب الصيني على النفط ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك كنتيجة طبيعية للتشدد الأمريكي في مجال مراقبة حركة رؤوس الاموال ومنح التأشيرات ، بعد ان سيطر الهاجس الامني على السياسة الأمريكية منذ احداث سبتمبر 2001 .

الى جانب ماسبق ، فقد امتد عمل نموذج التنمية السعودي للتنمية الى خارج الحدود ، حيث لم تقتصر جهود المملكة على رفع مستويات المعيشة لمواطنيها ومحاربة الفقر في الداخل فقط ، وانما تجاوزته الى المستوى الدولي ، فبالإضافة الى المساهمات الطوعية التي تقدمها المملكة الى المفوضية السامية لحقوق الانسان ، والى الاجهزة التابعة لها ، تقوم المملكة بجهود كبيرة لاعمال مبدأ الحق في التنمية ، وهو من الحقوق الرئيسية للانسان ، فقد تجاوزت المملكة تنفيذ مادعت اليه الامم المتحدة من تخصيص 0,7%من الدخل القومي الاجمالي للدول كمعونات خارجية ، حيث بلغ ما قدمته المملكة من معونات خارجية نحو 4% من اجمالي الدخل القومي ، وهو ماتجاوز نحو 76 مليار دولار خلال الاعوام العشرين الماضية ، اي بواقع 3,7 مليار دولار سنويا ، وهذه النسبة بلا شك تعتبر الاعلى في العالم مقارنة بمستوى الدخل القومي الاجمالي للمملكة ، وبالاضافة الى ذلك ، تقدم المملكة قروضا ميسرة لتمويل المشاريع الانمائية في العديد من الدول ، من خلال بعض الجهات ، وفي مقدمتها الصندوق السعودي للتنمية .(تقرير وكالة التنمية الدولية، 2015: 1-5)

والملاحظ ان هذه المعونات والقروض تقدم لدول عربية واسلامية وصديقة ، وذلك لتمويل عمليات الاغاثة ومحاربة المجاعات والفقر ، ولتمويل مشروعات التنمية نم وهي تستخدم لتنفيذ مشروعات ولشراء سلع ومستلزمات متنوعة في هذه الدول .

ورغم الضغوط والانتقادات التي تتعرض لها المملكة من بعض الجهات الدولية ، ومن بعض الدول الكبرى ، خاصة فيما يتعلق بحقوق الانسان والعمالة الوافدة والمرأة ، الا ان نموذج التنمية في المملكة قد حصل على شهادات ومراكز دولية تعكس مواصلة الاقتصاد الوطني لمسيرة الازدهار والنمو ، وكان من بين هذه الشهادات ماجاء في تقرير ممارسة الاعمال الصادر عن البنك الدولي ، فقد تصدرت المملكة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا كأفضل بيئة جاذبة للاستثمار ، حيث قفزت الى المركز ال 23 عالميا من بين 178 دولة عام 2007 بعد ان كانت تحتل المركز 38 ، وقد احتلت المملكة مراكز متقدمة في المجالات الفرعية لتقرير ممارسة الاعمال ، حيث جاءت في الترتيب الثالث عالميا في تسجيل المملكة ، والسابعة في مجال الضرائب كما جاءت المملكة ضمن افضل عشرين دولة عالميا من حيث حجم الاستثمارات الاجنبية ، متصدرة في ذلك دول الشرق الأوسط والدول العربية ، لتبلغ الاستثمارات التي استقطبتها المملكة عام 2006 نحو 18 مليار دولار بنسبة زيادة بلغت 51% مقارنة بعام 2005.(الامم المتحدة، 2014: 1-3)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لعل التقييم المنصف لنموذج التنمية في المملكة العربية السعودية يجب الا يقف فقط عند الايجابيات التي حققها هذا النموذج حتى الان ، حيث يجب عدم اغفال الكيفية التي تحققت بها هذه النتائج الايجابية ، والظروف التي ساعدت على ذلك ، والتي يعتبر اغلبها مزايا موروثة لم يخلقها نشاط القطاع الخاص او الحكومي في المملكة ، اي انها مزايا ريعية من هبة الطبيعة في اغلبها ، وان كان هذا لاينكر دور جهود القطاعين الحكومي والخاص في استغلال هذه المزايا .

والاهم مما سبق هو تقييم مدى قدرة هذا النموذج على الاستمرار في تحقيق تنمية متواصلة في المملكة مستقبلا ، بحيث تكون تنمية لها مواصفات دولية ، بمعنى تنمية تعتمد على الكيف وليس الكم، تنمية تتسم بالعدالة في توزيع عوائدها بين الفئات المختلفة للمجتمع ، وتتسم بمراعاة البعد البيئي، ومراعاة حقوق الاجيال القادمة في الثروة والرفاهية خاصة الثروات القابلة للنضوب، وفي مقدمتها النفط والمياه ، وعدم استغلالها استغلالا جائرا من أجل رفاهية الاجيال الحالية فقط ، أيضا تقييم مدى نجاح هذا النموذج في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاحتفاظ بالتوازن بين التمسك بالخصوصيات السعودية ، خاصة الهوية الإسلامية للدولة والموروث من القيم والعادات والتقاليد من ناحية ، والانفتاح الثقافي على العالم والاندماج في الاقتصاد العالمي من ناحية أخرى . ان نجاح النموج السعودي في تحقيق ذلك مرهون بالتغلب على عدة تحديات جوهرية ، اهمها مايلي : (وزارة الاقتصاد السعودي ، 2015 :1-4)

الخروج من الدائرة المفرغة لتأثير النفط على مسيرة التنمية في المملكة .

بناء قطاع صناعي وتجاري وسياحي وخدمي على اسس دولية تعمل فيها المؤسسات بدافع المنافسة الحرة ، وتحمي فيها الدولة المنافسة العادلة وتحارب الفساد الاقتصادي .

تطوير العملية التعليمية لتحقيق موائمة فعلية بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل ، والتركيز على اكساب الخريجين مهارات فعلية ، والابتعاد عن تقييم العملية التعليمية من ناحية الكم .

حسم العديد من القضايا المتعلقة بالاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمتها التخصيص وحقوق المرأة.

النجاح في احداث تغيير ايجابي في ثقافة المجتمع السعودي بشأن العديد من القضايا، خاصة قضايا العمل الحر ، والعمل في بعض المهن والحرف ، والتعليم ، وعمل المرأة، والبذخ في الانفاق والنظرة الى الآخر ، ودمج العمالة الاجنبية في المجتمع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استيعاب الدروس المستخلصة من التجارب الإقليمية القريبة من الحالة السعودية ، خاصة تجربة الإمارات وامارة دبي ، وتحديدا فيما يتعلق باجراءات تيسير الاعمال ، والانفتاح على العالم الخارجي ، ودور القطاع الخاص .

ورغم صعوبة تحقيق كل ذلك ، الا انه ليس من المستحيل التغلب على هذه القضايا ، خاصة بعد ان اصبح الاقتصاد السعودي قادرا على التعامل مع هذه التحديات ولكن لضمان التعامل مع هذه القضايا بفاعلية ، ولضمان استمرار نجاح نموذج التنمية السعودي تبقى الاهمية القصوى للحفاظ على الامن والاستقرار في المملكة ، وذلك من خلال التمكن من دحر الافكار والعمليات الارهابية ضد الدولة والمجتمع ، والتي تعتبر بمثابة النيران تحت الارضية التي يقف عليها نموذج التنمية السعودي ، وذلك رغم النجاحات التي حققتها المملكة في مواجهة هذا الخطر .

اما العوامل التي ادت الى هذا التطور الايجابي في العلاقات السعودية الإيرانية :

هناك مجموعة من العوامل الداخلية والإقليمية والعالمية قد تفاعلت معا لتدفع هذه العلاقات باتجاه هذا التطور الايجابي ، ويمكن ان نشير الى هذه العوامل على النحو التالي: (مركز دراسات الجزيرة، 2016: 1-5)

أ – العوامل الداخلية :

والتي تتعلق بالاوضاع الداخلية في كل من البلدين نوفي هذا المجال تمثل التحولات الداخلية التي شهدتها إيران عاملا هاما في تهيئة البيئة الملائمة نسبيا لتطور هذه العلاقات مقارنة بالفترات السابقة ، فلقد بدأت إيران الثورة في التحول الى إيران الدولة ، وشهد النظام السياسي الإيراني تحولا هاما حيث استطاع تيار الاصلاح المعتدل ان يثبت اقدامه بوصول الرئيس خاتمي الى السلطة ، ثم ما تلا ذلك من حصول الاصلاحيين على العدد المناسب من المقاعد في البرلمان الذي يتيح لهم وضع سياساتهم موضع التنفيذ ، ولقد كان واضحا منذ وصول الرئيس خاتمي الى السلطة ان ثمة تحولا هاما في السياسة الإيرانية تجاه البلدان العربية ، فقد اكد الرئيس محمد خاتمي بعد انتخابه مباشرة انه ينظر الى علاقات إيران مع البلدان العربية من زاوية خاصة ، مشددا على اهمية ان تسلك إيران والدول العربية طريق التفاهم والتعاون في هذا العالم المترابط والمتشابك والمعقد ، كما دعا في تصريح اخر دول الخليج الى حل خلافاتهما بكل حكمة ومن دون تدخل اجنبي ، مجددا الرفض الإيراني للوجود الاجنبي في الخليج ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما شدد خاتمي على اهمية ان تتمسك بلاده والسعودية بالحكمة منطلقا ودافعا لتطوير العلاقات بينهما ، مؤكدا تصميمه على الارتقاء بالروابط الثنائية ، وبالتعاون مع مع السعودية اقليميا واسلاميا، واكد رئيس البرلمان الإيراني اثناء استقباله لوزير الخارجية السعودي في نيسان/ ابريل 1999، على ان إيران والسعودية بلدان استراتيجيان في المنطقة قادران بفضل تعزيز علاقاتهما على تطوير وحدة العالم الإسلامي وتضامنه .

هذه الإشارات الايجابية التي خرجت من طهران وجدت صدى مناسبا لها في الرياض ، حيث انها كانت تعبر في واقع الامر عن رغبة إيرانية في البدء ببناء علاقاتهما مع البلدان العربية بصفة عامة والسعودية بصفة خاصة على اسس جديدة قوامها حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتحقيق المصالح والمنافع المتبادلة وحل المشكلات من خلال الحوار ، وهذا ماكانت تدعو اليه من قبل السعودية ، ومن ثم حدث نوع من انواع التقارب المبدئي بين الجانبين تبعه تحرك سعودي نشط باتجاه إيران من أجل تشجيعهما على تبني هذا النهج وهو ما بدأت بوادره تظهر من خلال الحرص الإيراني على التشاور المستمر مع الرياض في العديد من القضايا محل الاهتمام المشترك ، الامر الذي تؤكده تصريحات وزير الخارجية الإيراني كامل خرازي المتكررة التي تؤكد ان المشاورات المستمرة بين البلدين اصبحت ضرورية .

من ناحية أخرى فإن النظام السعودي يشهد تحولات هامة بحكم الظروف المتعلقة بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يشهدها المجتمع السعودي ، هذه التحولات التي تتطلب زيادة القدرة السياسية للنظام وتدعيم سند شرعيته المستمد من الإسلام ، كي يستطيع ان يتعامل مع الواقع الجديد بالفاعلية والكفاءة المطلوبة والتقليل من تأثير اية ضغوط خارجية محتملة تؤثر على الداخل ، وقد وجد في التحول الذي حدث في إيران احد المداخل الملائمة لتحقيق هذا الهدف ، فالتقارب مع إيران وتشجيع الاتجاه الاصلاحي المعتدل ن من شأنه ان يجفف ينابيع اي تدخل إيراني في الشئون الداخلية السعودية خاصة فيما يتعلق بالشيعة الذين يشغلون نسبة لايستهان بها من سكان ومواطني المملكة خاصة في المنطقة الشرقية الغنية بالبترول ، كما ان هذا التقارب يتوافق والسند الإسلامي للنظام السعودي . (وزارة الخارجية السعودية، 2016 : 1-2)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- العوامل الإقليمية :

وفي هذا الصدد نشير الى مستويين ، الأول المتعلق بتوازن القوى في منطقة الخليج ، حيث مثل خروج العراق من معادلة القوة في المنطقة خللا في توازن القوى وفراغا لابد من مثله لاستقرار الاوضاع النسبي في المنطقة ، هذا الوضع يمكن التعامل معه بأكثر من وسيلة ، الا ان السعودية وإيران وبحكم كونها اكبر قوتين في الخليج قد توصلتا الى ان التعاون والتفاهم هو الوسيلة الافضل والاقل تكلفة بالنسبة لمصالحهما في هذه المنطقة الحساسة من العالم .

المستوى الثاني وهو المستوى الإقليمي الاوسع في منطقة الشرق الأوسط ، حيث تشهد هذه المنطقة مخاضا صعبا للوصول الى تسوية للصراع العربي الإسرائيلي في ظل خلل واضح في توازن القوى العربي الإقليمي ، خاصة بعدد التقارب الإسرائيلي التركي ، هذا الوضع كان يتطلب تحركا باتجاه إيران بوصفها احدى القوى الإقليمية المهمة في المنطقة والتي لايمكن تجاهل مصالحها عند التوصل الى اي ترتيبات جديدة للاوضاع في المنطقة ، كما ان تحقيق قدر من التوازن في المنطقة يتطلب تقاربا عربيا إيرانيا في مواجهة التقارب الإسرائيلي التركي ، خاصة وان الدعم الإيراني للحق العربي في الصراع مع إسرائيل دعم معلن ومستمر ، ومن ثم فهذا المستوى تولدت منه دوافع لدى الجانب السعودي للتحرك باتجاه إيران . (تقرير مجلس التعاون الخليجي، 2015: 1-3)

ج- العوامل الدولية :

يشهد العالم متغيرات سريعة ومتتابعة ، الامر الذي يفرض على دول العالم اعادة ترتيب اوضاعها الإقليمية ، وفيما يتعلق بإيران والسعودية فقد واجهت الدولتان مشكلات حادة نتيجة لتدهور أسعار النفط في السوق العالمي ، وقد كان واضحا انه لايمكن التوصل الى حلول لعلاج هذا التدهور دون توافر الارضية المشتركة بين الدول النفطية الحادة كالسعودية وإيران ، وبالفعل كان لهذا العامل تأثيرا هاما في تحسن العلاقات السعودية الإيرانية ، فلقد اثمرت العلاقات المتطورة بين البلدين وفقا للبيان الصادر عن زيارة وزير الخارجية السعودي لإيران في ابريل 1999 عن التعاون في المجال النفطي في اطار اوبيك ، وقد اشار الرئيس محمد خاتمي عند استقباله للوزير السعودي بهذا التعاون، اذ اشاد بالدعم الذي قدمته السعودية في هذا الاتجاه ، مشدد على ان الاتفاق بين البلدين العضوين المهمين في اوبيك وتفاهمهما يثبت انه قادر على تحقيق نتائج ايجابية لمصلحة البلدين ، وباقي الدول الاعضاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويساهم في الحد من الاضرار ، وقد نجحت استراتيجية تخفيض الانتاج التي تبنتهما (اوبيك) في رفع أسعار النفط الذي تخطى سعر البرميل من خام برنت حاجز الثلاثين دولار لاول مرة في فبراير 2000 منذ 1991 ، وهو ما ادى الى البحث من جديد عن حل لمنع ارتفاع الأسعار ، وكانت إيران ترى ضرورة التمسك بالحصص المقررة في مارس 1999، ولكن من خلال التفاهم بين الرياض وطهران امكن تليين الموقف الإيراني في هذا الصدد ، وتم اتخاذ قرار بزيادة الانتاج ، الامر الذي اعاد قدرا من التوازن في أسعار النفط في السوق العالمي . من ناحية أخرى اثبت التجربة العملية فشل سياسة الاحتواء المزدوج التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه العراق وإيران ، وبدأت الإدارة الأمريكية تراجع موقفها خاصة بشأن إيران ، وقد بدا هذا التراجع او التغير الأمريكي بصدد إيران عبر البوابة السعودية ، اذ اعلن مساعد الرئيس الأمريكي لشئون الشرق الأوسط والمغرب العربي بروس رايدل ان إدارة الرئيس كلنتون ترحب بتحسن العلاقات بين دول الخليج وإيران وبالذات بين السعودية وإيران ، فتخفيض التوتر في الخليج هو من المصلحة القومية الأمريكية كما انه من مصلحة المنطقة ، فاذا نجحت الجهود في اقناع الحكومة الإيرانية بتبني مواقف اقل عداء وفي حضها على عدم دعم الارهاب ، فإن هذه الجهود نرحب بها ونحن لاننظر الى الجهود السعودية على انها سلبية لمصالحنا ، بل نرحب بها ونعتبرها ايجابية في تخفيف التوتر لذلك ندعمها بهدوء ، وقد تطور الموقف الأمريكي باتجاه إيران حيث اعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية عن تخفيف التوتر ولذلك ندعمها بهدوء ، وقد تطور الموقف الأمريكي باتجاه إيران حيث اعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية عن تخفيف الحظر على الصادرات الإيرانية من السجاد والفستق والكافيار ، واعتذرت عن سياسة الولايات المتحدة السابقة تجاه إيران ، وهو الامر الذي رحبت به وزارة الخارجية الإيرانية وتحفظت بشأنه وزارة النفط ، اذ اعلن وزير النفط الإيراني ان تخفيف الحظر وحده غير كاف لان الحظر النفطي لايزال قائما ، وقد رحبت السعودية في تصريح للامير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودي بهذا التوجه الأمريكي الجديد ، اذ قال اننا ندعو الى السلام ، ونأمل بأن ترد إيران بناء على مصالحها على كل الخطوات ، واضاف بأن خطوات الولايات المتحدة في هذا الاتجاه محل ترحيب السعودية وقد اكد وليام كوهين وزير الدفاع الأمريكي اثناء زيارته لدولة الخليج في ابريل 2000 لبحث مبادرة التعاون الدفاعي مع دول مجلس التعاون الخليجي ، على ان لكل دولة في الخليج قرارها في مجال التعاون مع إيران ، موضحا ان الولايات المتحدة ترغب في ان تكون لها علاقات طيبة مع إيران شرط ان تغير رؤية سياستها الخارجية . (تقرير منظمة اوبك، 2013: 3-6)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا يمكن القول بأن العوامل النابعة من البيئة العالمية كانت عوامل دافعة نحو تحسين هذه العلاقات .

وفيما يخص قضايا العلاقات السعودية الإيرانية فان :

تتعدد القضايا التي تدخل في نطاق العلاقات السعودية الإيرانية تعدد وتتداخل دوائرها بصورة واضحة، الامر الذي يؤدي الى خلق علاقات ارتباطية بين هذه القضايا ، ولاشك ان النفط هو احدى القضايا المهمة بالنسبة لهذه العلاقات بحكم كونهما من اكبر الدول ذات الثقل في هذا المجال ن وقد اوضحت الخبرة المعاصرة في هذا المجال أهمية هذه العلاقات فيما يتعلق بسياسات الانتاج والأسعار انخفاضا وارتفاعا ، إلا أن الأمر لايتوقف على هذا الجانب فقط بل يمتد الى ضمان حرية الملاحة في الخليج بما يضمن نقل النفط الى الدول المستهلكة . ومن هنا تبرز قضية امن الخليج بوصفها قضية هامة لا يقتصر تأثيرها على دول المنطقة فحسب بل يمتد الى دول أخرى خارج نطاق هذه المنطقة ، وقضية امن الخليج تتلخص في وجود نوع من انواع الاختلاف في وجهات النظر بين السعودية وإيران فيما يتعلق بوجود قوات اجنبية في المنطقة ، فبينما ترفض إيران وجود هذه القوات ، فإن السعودية تقبل بوجودها على أساس انها جاءت استنادا لقرارات الشرعية الدولية بعد الغزو العراقي للكويت ، الا ان الملاحظ ان الفترة الاخيرة قد شهدت نوعا من التقارب في وجهات النظر بين السعودية وإيران ففي تصريحات اخيرة للامير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودي ، اشار الى انه لاتوجد مخاوف لدى المملكة من العراق وإيران ، ورأت الإذاعة الإيرانية في هذه التصريحات تأكيدا على التطور الذي حدث في العلاقة بين البلدين تقوم على أساس الثقة المتبادلة والاطمئنان ، واشارت الى ان السعودية ترى طرقا جديدة لاحلال الأمن والاستقرار في المنطقة ترتكز على ازالة التوتر وتعزيز الثقة والتعاون مع إيران ، وقد تأكد هذا المعنى في كلمة الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي في افتتاح المجلس الوزاري الخليجي في جدة في ابريل 2000 ، حيث قال ان علاقات دول المجلس مع إيران تشكل ركيزة أساسية في امن منطقة الخليج ، وكانت زيارة وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني في الفترة من 24 الى 28 نيسان/ابريل 2000 مناسبة أخرى لتأكيد هذا التوجه ، اذ جاء في البيان الذي صدر بخصوص هذه الزيارة انها تأتي لبحث التعاون المشترك بين البلدين من أجل الحفاظ على الامن والاستقرار في الخليج ، واشار وزير الدفاع الإيراني في تصريحات صحفية الى ان إيران لاتستعجل التوصل الى اتفاق دفاعي مع السعودية ، وان الأولوية هي لتعزيز الثقة المتبادلة ، وذكر ان رغبة قادة البلدين تتمثل في تطوير علاقاتهما بالاستناد الى طبيعة الوضع في المنطقة ، وانطلاقا من ادراك طبيعة الظروف الدولية .(وزارة الدفاع الإيرانية، 2011 : 5-6)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والجدير بالذكر ان البحرية الإيرانية قد ازداد نشاطها خلال الفترة الاخيرة في توقيف ناقلات البترول التي تحمل نفطا عراقيا مهربا وقد بررت إيران ذلك بأنه يأتي مع متطلبات الشرعية الدولية ، ووفقا لدروس رايدل مساعد الرئيس الأمريكي لشئون الشرق الأوسط ، فإن حدة الانتقادات الإيرانية لوجود القوات الأمريكية في الخليج قد خفت ، وهو مايعني تفهم إيران لطبيعة الظروف الدولية الخاصة بوجود هذه القوات، الا ان الموقف الإيراني المبدئي من هذه القوات لازال يتردد في تصريحات المسئولين الإيرانيين بين فترة وأخرى ، وهو مايعني ان القبول الإيراني غير المعلن لهذا الوجود هو قبول مرتبط بالظروف التي ادت الى وجودها ، وبأن تغير هذه الظروف لابد وان يتبعه خروج هذه القوات ، وهي رؤية تقترب من الرؤية السعودية في هذا الصدد .

أما مواقف القوى الإقليمية والدولية بشأن هذا التحسن في العلاقات الإيرانية- السعودية

اختلفت مواقف القوى الإقليمية بشأن هذا التحسن في العلاقات الإيرانية السعودية ، وذلك تبعا لطبيعة تقدير كل منهما لاثار هذا التحسن على مصالحها ، وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة من اشد الدول الخليجية تحفظا بصدد هذا التحسن ، وذلك لوجود مشكلة الجزر الامارتية التي احتلتها إيران ، ولازالت ترفض إيران طرح موضوع هذه الجزر للحوار او للتفاوض ، على أساس انها جزر إيرانية ، ولقد كان من ابرز المواقف الامارتية في هذا الصدد تصريحات وزير الخارجية الإماراتي راشد عبدالله النعيمي في مقابلة مع قناة الجزيرة القطرية التي انتقد فيها التقارب بين دول خليجية وإيران ، وقال ان هذا التقارب مضر بمصالح الإمارات ويشكل عبئا لحقوقهما واختراقا للالتزام الجماعي داخل مجلس التعاون بأمن المنطقة وتشجيعا لإيران على احتلالها للجزر الامارتية ، وكان ذلك في الخامس من حزيران/ يونيو 1999 ، وقد رد الامير سلطان على هذه التصريحات اذ اشار الى ان البعض ينظر الى تقارب السعودية مع اي دولة إسلامية انه على حساب الاخرين وهذا غير صحيح بأي شكل من الاشكال ، مؤكدا ان السعودية لم تخرج عن موقفها تجاه امتها العربية ودول مجلس التعاون الخليجي وبخاصة دولة الإمارات الشقيقة (النعيمي، 1999)، وقد جددت القمة الخليجية التاسعة عشرة مطالبة إيران بعدم فرض، الامر الواقع على الجزر الإماراتية والموافقة على طلب الإمارات لتسوية النزاع من خلال العرض على المحكمة الدولية ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تم تشكيل لجنة ثلاثية وزارية خليجية مكلفة بوضع آلية لبدء المفاوضات المباشرة مع إيران لحل مشكلة الجزر الثلاث التنازع عليها سلميا، وقد تجنبت القمة الخليجية العشرين توجيه انتقاد الى إيران في قضية النزاع مع الإمارات حول الجزر ، وناشد وزير الخارجية السعودي إيران في تصريحات صحفية مؤخرا بالتعاون مع اللجنة الثلاثية الا انه لم يطرأ جديد حول موضوع الجزر لغاية 2017. (تقرير مجلس التعاون الخليجي، 2017: 1-3) .

والملاحظ ان باقي دول مجلس التعاون ليست لديها اية تحفظات تجاه هذا التحسن ، بل هي اقرب الى تأييده وقد اكد الشيخ ناصر صباح الاحمد الصباح المستشار الخاص لولي عهد الكويت ان الكويت والسعودية وبقية دول المجلس متحمسة للتعاون مع إيران ، وان ماهو في مصلحة السعودية في مصلحة الكويت ، وماتقبله السعودية سيكون مقبولا لدى الكويت وقد صرح وزير الخارجية القطري بعد مباحثاته مع الرئيس الإيراني ووزير الخارجية القطري بعد مباحثاتهه مع الرئيس الإيراني ووزير خارجيته في نيسان/ ابريل 1999 ان تقدم العلاقات بين قطر وإيران يساهم في تعزيز العلاقات بين إيران وبلدان مجلس التعاون ، ويبدو ان سلطنة عمان قد اتسع نطاق تفاعلاتها مع إيران بصورة ملحوظة حيث اصدرت هيئة الاركان الإيرانية بيانا في 10 ابريل 2000 يؤكد توقيع اتفاق دفاعي مع عمان ، وهو الأول من نوعه مع دولة من دول مجلس التعاون الخليجي وهو مانفته سلطنة عمان بعد ذلك ، وبصفة عامة فإن موقف دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء دولة الإمارات العربية اقرب الى تأييد التطور القائم في العلاقات السعودية الإيرانية من معارضته(هيئة الاركان الإيرانية، 2000: 1) .

وفيما يتعلق بالعراق فقد ابدى المسئولون العراقيون تحفظهم ازاء هذا التطوور ، الا ان وضع العراق القائم لايسمح له بممارسة اي تأثير خاصة وان إيران والسعودية قد نسقتا مواقفهما تجاه العراق ابان الازمة العراقية مع الامم المتحدة في ابريل 1998 ، حيث اكدتا خلال زيارة وزير الخارجية الإيراني للرياض انهما وان كانتا تعارضان قرار بغداد بوقف التعامل مع اونسكوم، الا انهما تؤكدان ضرورة تقديم الحلول السلمية في معالجة الازمة ، وانهما غير متحمسين لاستخدام القوة ضد العراق حرصا على الشعب العراقي ، كما ان استخددام القوة يترك اثار سلبية على المنطقة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والموقف السوري اقرب الى التأكيد بحكم العلاقة الإستراتيجية التي تربط سوريا بإيران ، خاصة وان إيران قد اكدت على انها سترد بعنف على اي هجومم إسرائيلي يستهدف سوريا ، وان سوريا دولة صديقة لإيران والعلاقات بينهما علاقات استراتيجية ، وكان وزير الدفاع الإيراني قد صرح من قبل بأن برنامج التسلح الإيراني لايستهدف دول الجوار الخليجية ، موضحا ان إيران تضع نصب عينيها تسلح إسرائيل النووي .

وعلى الصعيد الدولي يمكن القول بان الولايات المتحدة لا تعارض من حيث المبدأ هذا التحسن في العلاقات السعودية االإيرانية ، املا بأن يؤدي الى احداث تحول في السياسة الخارجية الإيرانية في المستقبل ، خاصة فيما تطلق عليه الولايات المتحدة دعم الارهاب ، والموقف الإيراني من عملية السلام ، وتنفيذ برنامج لامتلاك اسلحة الدمار الشامل ، وذلك وفقا لتصريحات وليام كوهين وزير الدفاع الأمريكي .

أما الآثار الناتجة عن هذا التحسن في العلاقات السعودية الإيرانية :

لاشك في ان هذا التحسن في العلاقات السعودية الإيرانية قد بدأت اثاره على الصعيد الخليجي حيث زادت كثافة التفاعلات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي باستثناء دولة الإمارات ، الا انه على الجانب الاخر فإنه قد خلق نوعا من القلق لدى الامارتين حول مدى إمكانية استمرار الدعم الخليجي للإمارات في قضية الجزر المتنازع عليها مع إيران . (وزارة الخارجية الاماراتية، 2000: 1-2)

من ناحية أخرى أدى هذا التحسن الى تهيئة الأجواء لتحسين العلاقات مع إيران وباقي الدول العربية ، كما أدى إلى التخفيف من حدة التحفظ الإيراني على الوجود الأجنبي في الخليج والى حدوث نوع من أنواع التنسيق في المواقف العربية الإيرانية بصدد النفط ، كما أدى الى إمكانية حل بعض المشكلات بالطرق الودية كما حدث عندما اعترضت السعودية والكويت على قيام إيران بالتنقيب عن البترول في منطقة الحدود البحرية بين الكويت والسعودية ، اذ بادرت إيران بالاستجابة للمطالب السعودية الكويتية ، وهي كلها مؤشرات توضح امكانية بناء مواقف إيرانية وعربية جديدة . (وزارة الخارجية الاماراتية، 2000: 1-2)

وبالنسبة للمحددات والقيود التي تواجه هذه العلاقات الإيرانية - السعودية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناك مجموعة من القيود التي تواجه هذه العلاقات واولها مسألة الجزر المتنازع عليها بين الإمارات وإيران ، وهي المسألة التي لابد وان تتعامل معها إيران بجدية ، وبروح جديدة مختلفة كل الاختلاف عن الروح السائدة في طهران حتى الان في هذا الصدد ، خاصة وان الموقف الإيراني يسبب مشكلات للمملكة السعودية على مستوى العلاقات الثنائية مع الإمارات ويخلق مشكلات أخرى لمجلس التعاون الخليجي ، والواقع ان الرؤية الإماراتية لحل النزاع رؤية موضوعية ومحددة أكدها الشيخ زايد ال نهيان رئيس دولة الإمارات في اكثر من مناسبة ، وتتلخص في استعداد الإمارات للتفاوض مع إيران جول الجزر وفقا لبرنامج زمني محدد واذا لم يتم التوصل الى نتيجة يتم اللجوء الى التحكيم الدولي او محكمة العدل الدولية ، في حين ان الموقف الإيراني يتسم بالمراوغة والاصرار على ان هذه الجزر جزر إيرانية وتقوم بين كل فترة وأخرى باتخاذ اجراءات استفزازية في هذه الجزر كإجراء مناورات بحرية ضخمة ، او رفض السماح بدخول المدرسين العرب الى هذه الجزر ، ومحاولة تغيير الاوضاع في هذه الجزر ، وقد اعترضت الإمارات اكثر من مرة لدى الامم المتحدة في مذكرات رسمية على هذه التصرفات الإيرانية واكدت ان الاجراءات الإيرانية في هذه الجزر اجراءات غير مشروعة ولا تلغي حق الإمارات في السيادة على هذه الجزر ، وقد دعت السعودية إيران اكثر من مرة للتعاون المثمر مع دول مجلس التعاون الخليجي للتوصل الى حل لهذا النزاع . (وزارة الخارجية الاماراتية، 2011: 3-4)

والواقع ان التوصل الى حل هذا النزاع يساعد على ازالة اي مخاوف محتملة من قبل دول الخليج الصغيرة تجاه تطور العلاقات بين قوتين خليجيتين كبيرتين ، ويساعد على ابراز عدم الحاجة الى وجود قوات اجنبية لحفظ الامن في الخليج .

والقيد الثاني لذي يواجه هذه العلاقات يتمثل في الصراعات الداخلية في إيران وهي صراعات لم تحسم بصورة نهائية ، الأمر الذي يثير التساؤل حول الضمانات اللازم توافرها لاستمرار التوجهات السياسية الإيرانية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبقى موقف الولايات المتحدة من إيران بوصفه عاملا مقيدا لتحسن هذه العلاقات ، خاصة وان هناك اتجاهين داخل الولايات المتحدة بصدد إيران ، الأول تتبناه وزارة الخارجية ، ويرى ضرورة تحسين العلاقات الأمريكية الإيرانية ، والثاني تتبناه وزارة الدفاع ويرى ان إيران لازالت تهدد الامن في المنطقة ، هذا الموقف الأمريكي سيتم تحديده في صورته النهائية بناء على ردود الافعال الإيرانية في المستقبل ، ومن ثم يمكن ان يتحول هذا الموقف الى عامل مقيد لتحسن العلاقات السعودية الإيرانية بحكم العلاقات الإستراتيجية التي تربط السعودية بالولايات المتحدة . (وزارة الخارجية الإيرانية، 2017: 1-3)

ثانياَ: الجانب الصراعي الاقتصادي ما بين السعودية وإيران :

الصراع الاقتصادي بين السعودية وإيران قد تم حديثا ، فقد بدأ ذلك الصراع منذ تأسيس الدولتين رسميا بسبب الصراع المذهبي ، ولكن مع بداية عام 2007 تصاعد الصراع بين المملكة العربية السعودية وإيران على المستويين السياسي وكذا الاقتصادي ، وإن كان الخلاف السياسي لا يقيق كثيرا لان نهايته لن تكون اكثر من قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين لكن مايثير الذعر هو الصراع الاقتصادي المحتدم بين الدولتين ، ولا سيما في سوق النفط الذي لا يؤثر على الدولتين فحسب بل يؤثر على المنطقة برمتها ، لا بل يؤثر على اقتصاد العالم كله ، فحتى الدول التي لا تنتج نفطا فهي تستهلك ولذلك نتأثر بالأسعار ويمكن تسجيل سمات الجانب الصراعي الاقتصادي بين السعودية وإيران على النحو الاتي : (مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 2016: 1-3)

الصراع الاقتصادي بين السعودية وإيران ناتج عن الصراع السياسي والمذهبي ، والمصالح السياسية وحاصة بعد اعدام السعودية لرجل الدين الشيعي السعودي نمر النمر الامر الذي أدى الى قطع العلاقات بين البلدين .

أساس الصراع منذ عام 1979 وحتى 2017 بين السعودية وإيران هو النفط ، حيث الدولتين يعتمد اقتصادهما عليه ، اذ ان السعودية تنتج يوميا اكثر من (10) ملايين برميل بينما تنتج إيران 2 مليون برميل يومياَ وخاصة في الفترة التي سبقت الاتفاق النووي في 20 تموز يوليو 2015 وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد عام 2015 اي بعد الاتفاق النووي لإيران مع مجموعة (5+1) زاد انتاج إيران من النفط ، ذلك أن الاستثمار في بنيته التحتية النفطية سيكون محل اهتمام وتركيز واضح ، إلا أن زيادة الولايات المتحدة من اناج النفط الصخري ، ورفع السعودية لانتاجها اليومي من النفط من (9,6) ملايين برميل في تشؤين الثاني /نوفمبر 2014الى(10,2) مليون برميل في 2015 يؤكد أن إيران ستعود الى السوق النفطية دولية تبعث على الاحباط ، إضافة إلى أن الانتاج الروسي الذي وصل الى (10،6) مليون برميل يومياوهو معدل لم تشهده الحقبة السوفياتية اواخر ثمانينات القرن الماضي .

ويبلغ حجم التداول التجاري بين السعودية وإيران بين (100) إلى (200) مليون دولار ، اكثرها سلع استهلاكية مثل الكافيار والزعفران والمكسرات والحلويات والسجاد الفاخر ، وقد وقفت السعودية حركة الطيران والعلاقات التجارية مع إيران بعد قطع العلاقات ، وقد اخذت السعودية عن عاتقها مواجهة إيران اقتصاديا وسياسيا بشكل حازم ، لتضع بذلك حداً للدور الإيراني المتنامي في المنطقة بشكل عام ، والسعودية بشكل خاص . (مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2016: 2-3)

إن العنصر الاكثر اهمية في الصراع بين السعودية وإيران هو الاقتصاد ذلك أن السعودية تفضل مواجهة إيران في الساحات التي تملك فيها ميزات كبرى ، منها سوق النفط في الأسواق رغم أن النفط سجل انخفاضاً كبيرا من 11 سنة ، وفي المقابل فإن إيران لا تستطيع الاقدام عن مثل هذه الخطوات في ظل ارتفاع مستوى التضخم والبطالة في إيران ، اللتان تبلغان على التوالي (16,2%) (10،4%) ، كما أن سعر النفط يجب أن يكون في إيران اعلى فيه في السعودية من اجل تحقيق التوازن في الميزانية (مركز روابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية (2016-2-3)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الطبيعي أن أسعار النفط ستنخفض باستمرار طالما بقي الصراع والخلاف بين السعودية وإيران ، وتسعى السعودية من خلال صراعها مع إيران احكام سيطرتها عن الامدادات العالمية وتحديد الأسعار واستعادة موقعها كمنتج رئيس للنفط بالعالم ، واستخدام النفط السعودي في صراع السعودية مع غيرها ليس بالامر الجديد ، حيث استخدمت السعودية النفط مع صراعها مع العدو الصهيوني عام 1973عقابا للولايات المتحدة ، وزيادة الانتاج في الاعوام 1977و 1985 و2008، لكن يتم احتوتء التهديد الإيراني .(مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 2016: 2-3)

وهكذا ، فإن الصراع الاقتصادي السعودي الإيراني انما يعتمد على النفط ، واعتقد ان اصل كل صراع سياسي بين السعودية وإيران هو صراع اقتصادي أو ان كل صراع سياسي بين السعودية وإيران يتحول بطبيعة الحال الى صراع اقتصادي في نهاية الامر . الامر الذي يؤثر بالنهاية ليس عن الدولتين فحسب وانما عن كل اقتصاد العالم ، فلولا حاجة الولايات المتحدة الأمريكية لنفط إيران بسبب برنامجها النووي حماية لإسرائيل وحفاظا عليها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

ماهية العلاقات السياسية السعودية الإيرانية

لقد ازدادت كثافة العلاقات والتفاعلات السعودية الإيرانية خلال الفترة من عام 1997 وحتى الان 2005 اي قبل اعلان إيران عن برنامجها النووي . ويمكن القول ان عام 1997 كان عاما فارقا في العلاقات السعودية الإيرانية ، وشهد هذه العام الرفض السعودي للمشاركة في مؤتمر الدوحة للتنمية والتعاون في الشرق الأوسط وشمال افريقيا بصفة عامة والسعودية بصفة خاصة لحضور هذا المؤتمر ، ومنذ انقضاء قمة المؤتمر الإسلامي التي شاركت السعودية فيها بوفد برئاسة الامير عبدالله بن عبد العزيز آنذاك ازداد معدل الزيارات المتبادلة بين المسؤولين من كلا البلدبن، كزيارة الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني الى السعودية في ايار مايو 1999 وذلك في اول زيارة يقوم بها رئيس إيران الى السعودية ، واعقبها زيارة رئيس البرلمان الإيراني على اكبر نطاق ثوري بدعوى من رئيس مجلس الشورى السعودي ، وقد تم خلال تلك الزيارات توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والامنية بين البلدين (وزارة الخارجية الإيرانية 2012: 1-2) .

استنادا على ما سبق تتناول الدراسة في هذا المبحث المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : عوامل التجاذب والاستقطاب في العلاقات الثنائية .

المطلب الثاني : الأسباب الصراعية في العلاقات الثنائية .

المطلب الأول

عوامل التجاذب والاستقطاب في العلاقات الثنائية

عند تحليل العلاقات السياسية بين السعودية وإيران فإن كلا من العاملين السياسي والديني يختلطان ، وخاصة بعد قيام الثورة الإيرانية عام 1979 بهويتها الاثني عشريه ، وخطابها الناقد في بداية ثمانينات القرن الماضي للانظمة الملكية ، وكانت الملفات الساخنة بين البلدين التي تعمل على الاستقطاب والجذب في العلاقات بينهما وبين الملف الديني او المذهبي ، والثاني متعلق بالتنافس على القيادة والصدارة في العالم الإسلامي ، والثالث العلاقات مع الغرب وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية ، واخيرا النفط ضمن منظمة اوبك وخاصة مايتعلق بالتسعير وكميات الانتاج ، وملف النفط مرتبط بالتطورات المتعلقة بالملفات السابقة (الزويري، 2012: 1)

وعلى ضوء ما تقدم تناول الباحث في هذا المطلب المحورين الآتيين:

أولا : المراحل التي مرت بها العلاقات السعودية الإيرانية .

ثانيا: العوامل التي أدت الى التطور الايجابي في العلاقات السعودية الإيرانية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا – المراحل التي مرت بها العلاقات السعودية الإيرانية

رغم كل الأهداف التي اتبعتها وتتبعها كل من إيران والسعودية كان يبدو واضحا ان علاقة البلدين شابها نوع من المنافسة والتضاد في عقد الثمانينات ،ن فالسعودية التي تتبع سياسة الحفاظ على الوضع القائم ومواجهة كل قوة وسلطة متجددة في المنطقة لم تستطع ان تطبع علاقاتها مع الثورة الإسلامية في إيران وأهدافها التواقة الى تغيير الوضع القائم في المنطقة ، ةمن جهة أخرى ، فإن إيران وبسبب ماتتميز به ثورتها الإسلامية ، وجهت هجومها الاعلامي وبسرعة فائقة ضد السعوددية وكل الدول العربية ، وقد قسم المتابعون مراحل العلاقات الإيرانية – السعودية الى ثلاث مراحل هي :(كاظمي، 2001: 69-70)

مرحلة الصبر والانتظار

مرحلة السياسة المزدوجة للسعودية تجاه إيران

مرحلة المواجهة والانفجار

مرحلة الصبر والانتظار (كانون الثاني / يناير 1978- تشرين الأول / اكتوبر 1982):

بعد انتصار الثورة الإسلامية ، ظلت السعودية تتابع تطورات الوضع في إيران من دون ابداء اي موقف ازاءها ، لان السعودية كانت تخاف وتحذر من نفوذ الثورة وانتشارها وتهديدها للاوضاع القائمة ، اذلك كانت السعودية وبمساعدة عدد من الدول العربية تخطط لدفع الخطر المحتمل من تغيير الاوضاع في إيران . فالاتجاه السائد آنذاك كان يحاول ان يصور طهران على انها تعمل على تصدير الثورة الإسلامية وأهدافها وتسعى الى ادانة الحكام العرب ، وخصوصا آل سعود ومن جهة أخرى كان النزاع قائما بين اعضاء الحكومة المؤقتة (الجناحين الليبرالي والثوري) ، لهذا اعتمدت السعودية سياسة الصبر والانتظار حيث كانت في انتظار ماسيترتب عليه هذا النزاع فيما اذ فازت الفئة الليبرالية التي تؤمن بمحدودية تصدير الثورة وانتشارها ، ولم تستمر سياسة الصبر والانتظار طويلا ، حيث تخلت عنها السعودية وخصوصا بعد بداية حرب الخليج الأولى تحت ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى ، ومن الطبيعي ان يتخوف العالم العربي من قيام ثورة اسلامية شعبية حقيقية ، في حين ان النخب العربية اعتادت على الانقلابات والبيان رقم واحد .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مرحلة السياسة المزدوجة للسعودية تجاه إيران (1982-1986) :

وتمثل مرحلة الموقف المزدوج للسعودية تجاه الموقف الهجومي لسياسة إيران الخارجية فصلا جديدا في علاقة البلدين وذلك ابتداء من عام 1982 ، ففي هذه المرحلة ، كانت السعودية تسعى الى لفت أنظار المسؤولين الإيرانيين ، فأجازت للحجاج الإيرانيين إقامة مسيرة البراءة ، وأيضا ساندت لجان الوساطة لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية وذلك من أجل استتباب الامن والاستقرار في المنطقة . اما الموقف الثاني للحكم السعودي فكان اشتباك الشرطة السعودية مع الحجاج الإيرانيين في مراسم الحج وتقديم المساعدات المالية والسياسية والعسكرية والامنية للنظام العراقي وذلك خلال حربه مع إيران زعما منها ان توازن المنطقة وامنها مرهونان بخسارة إيران في هذه الحرب ، ومن دوافع الموقف السعودي هذا ، سقوط نظاام الشاه عام 1979 ، وبما ان النظام السعودي كان يمثل القاعدة الإستراتيجية الأخرى للولايات المتحدة الاميركية فقد بات عليها ان تطبق وحدها مخطط واشنطن في المنطقة .

مرحلة المواجهة والانفجار (توتر وقطع العلاقات) بين اواخر عام 1985 وقبول القرار 598 عام 1989 :

في هذه المرحلة فشلت السعودية في مواجهة إيران ودفعها نحو الصلح والتفاوض ، واعلنت عداءها لهذا البلد ، ومن خلال الموقف السياسي الجديد سعت الحكومة السعودية الى اضعاف الثورة الإسلامية تدريجيا بغية احتوائها ودفع إيران الى قبول الصلح ، وماشجع الموقف السعودي هذا هو قدرتها العسكرية وتواجد الاساطيل البحرية الاجنبية في المنطقة . وفي النهاية ادت هذه الاحداث الى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ،ن وذلك في شهر نيسان / ابريل 1989 ، وفي عام 1986 حدث انفجار في السعودية ، في منطقة الخبر ، فاتهمت إيران الولايات المتحدة بالهجوم ، لكن السعودية رفضت الاتهام ، واصرت على انه شأن داخلي ، لاشأن لإيران به .(هادي، 2003: 26)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن ان نضيف مرحلة أخرى ، جاءت بعد الحرب الخليج الثانية 1990 ، التسعينات ، وخاصة بعد اللقاء الذي جرى بين ولي العهد السعودي الامير عبدالله آنذاك مع الرئيس هاشمي رفنسجاني في اسلام اباد بباكستان ، في عام 1997 ، وشكل نقطة تحول في العلاقات الثنائية واعلن السعودية عن تعاونها وموافقتها على عقد الدورة الثامنة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في طهران ، الامر الذي فتح فصلا جديدا في العلاقات الثنائية بين البلدين ، ومن ثم اللقاء بين الرئيس خاتمي والملك فهد عام 1999 ، وكان شاهدا على خلق المناخ الاكثر ملائمة في العلاقات الثنائية ، حيث رأى لملك فهد ان علاقات طهران – الرياض بلغت مستواها الافضل والاعلى ، ولكن الحالة تحولت فيما بعد الى تنافس شديد بعد حرب الخليج الثالثة 2003 . (اسري، 2002: 174-175)

وفي اطار العلاقات الإيرانية – السعودية قبل الثورة ، فإن السعودية كانت تقف بجانب نظام الشاه ، وفي شباط / فبراير 1987 ، صرح وزير الخارجية السعودي السابق الامير سعود الفيصل بقوله " ان المنجزات التي حققها الشاه ، يجب ان تكون نبراسا للتنمية في اي بلد ، واضاف ان السعودية تربطها علاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية بإيران ، لكن جاء عام الثورة 1979 حافلا بالتغيرات ، حيث ادركت السعودية ابعاد التحدي الذي تشكله الثورة الإسلامية ، وانها سوف تصبح قوة لزعزعة الاستقرار في المنطقة على حد رؤيتهم ، واستمرت تلك العلاقة بين المد والجزر ، بين حرب التصريحات الى قطع العلاقات احيانا .

على الرغم من ذلك تبنى الرئيس روحاني موقفا متزنا من دول الخليج ، حيث تحدث قبل فوزه بالانتخابات عن انه حريص على تحويل "الخصومة " مع السعودية الى احترام متبادل ن وان إيران والسعودية يمكن ان يلعبا دورا ، كما شدد الرئيس المنتخب روحاني بعد فوزه ان " اولوية الحكومة على صعيد العلاقات الخارجية هي ارساء علاقات ودية مع جميع دول الجوار تأسيسا على مبدأ حسن الجوار والاحترام المتبادل " ، واشار روحاني الى ان إيران تتطلع لان تكون لها علاقات طيبة مع جميع دول الجوار ، لاسيما المملكة العربية السعودية ن وقد اتضح ان روحاني ايجابي في التعامل مع القضايا الإقليمية الرئيسية مثل الامن في الخليج .(الشيخ، 2011: 284-285)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان هناك ترحيب بفوزه وبالتصريحات التي ادلى بها خلال حملته الانتخابية ن كمان سعت بعض الاتجاهات الأخرى الى التذكير يتاريخ روحاني ، باعتباره صديقا قديما للسعودية ، نظرا لدوره في مجال التعاون الامني معها خلال منتصف التسعينات ، وربما يكون احتفاظ روحاني بعلاقات ما مع دول الخليج وقنوات مفتوحة معها ، خاصة اثناء توليه منصب امين المجلس الاعلى للامن القومي ، لكن التخوف الخليجي واضح جدا من موضوع التقارب الاميركي – الإيراني ، على اي حال يشهد تاريخ العلاقات العربية – الإيرانية على استمرار التفاوت في مسارها وغياب الموقف العربي الموحد من إيران ، والمصالح المتباينة بين هذه الدول نفسها ، وتقديراتها المتعددة عن حجم مصالحها مع إيران ، وطبيعة مخاوفها ، لذا لايمكن ان نصف العلاقات العربية – الإيرانية بالجيدة او بالسيئة استنادا الى علاقة تلك الدول ، فهي شديدة التفاوت ، وتراوح بين العلاقات الإستراتيجية في موقفها من سورية الى الطبيعية بين لبنان والاردن وسلطنة عمان والجزائر ودول أخرى والباردة احيانا او المتوترة مع السعودية ، وتتفاوت طبيعة هذه العلاقة مع اثار الازمة السورية ، وموضوع الاحداث في البحرين ، لكن ثمة حديث اخير ، عن احتمال تقارب وجهات النظر مع السعودية فعندما قدم السفير السعودي الجديد لدى طهران عبدالرحمن بن غرمان الشهري اوراق اعتماده الى الرئيس الإيراني حسن روحاني ، اكد الرئيس روحاني ان " إيران مصممة على بناء افضل العلاقات الاخوية مع الدول الإسلامية ، وان للمملكة العربية السعودية مكانة خاصة في السياسة الإيرانية(عريس، 2012: 89) ، بدوره اكد السفير السعودي انه من الممكن بناء علاقات طيبة ومتطورة بين البلدين في ظل حكومة الرئيس روحاني ن وشدد على ان المسؤولين في السعودية ينظرون الى الحكومة الحالية في طهران نظرة ايجابية " بالمقابل نتوقع استمرار انماط تلك العلاقة في الوقت الحاضر .(Hennes, 2002: 1-2)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

الأسباب الصراعية في العلاقات السياسية الثنائية

يأتي الصراع مابين الدول أساسا من خلاف حول موقف وأهداف معينة تراه كل دولة بصورة مختلفة فحياة الدول عبارة عن صراع متصل من أجل الحفاظ على بقائها والدفاع عن مصالحها القومية ولايوجد منطق ثابت للصراع بحكم ظاهرة الصراع الدولي ، وبهذا فإن الصراع السعودي الإيراني يعود الى كثير من الاسباب والعوامل التي اجتمعت في اطار واحد ومن الجدير ذكره ان هذا الصراع يدار بالوكالة بين الدولتين على ساحات دول كاليمن وسوريا والعراق ، فاليمن تطور الصراع فيها الى ان اتخذ شكل المواجهة المباشرة بعد ان يدار الصراع بالوكالة ، وبما يشبه الحرب الباردة غير انه منذ دخول الحوثيين صنعاء في 21 ايلول- سبتمبر 2014 ، والذي اثار مخاوف السعودية مما جعلها تتخذ القرار بالتدخل العسكري في اليمن وهناك اسباب كثيرة لذلك الصراع .(عردوم ،2017 :4-5) .

وعلى ضوء ما سبق يتناول الباحث في هذا المطلب المحاور التالية :

اولا : الحضور الإيراني في المنطقة العربية .

ثانيا : الحرب الباردة بين السعودية وإيران .

ثالثا : تصاعد النفور الإيراني .

اولا : الحضور الإيراني في المنطقة العربية .

لكل طائفة امتدادها في الخارج ، وهذه المسألة تنطبق على الموارنة والمسلمين السنة والشيعة ، والامر في سوريا مختلف قليلا ، فالعلاقة بدأت بين النظامين على أساس تحالف بين من من يمكن تسميتهم بالمنبوذين من المحيط السياسي الإقليمي ، اضافة الى الخلاف البعثي العراقي – السوري ، وكذلك البعد المذهبي الطائفي مؤخرا .(الدستور الإيراني، 2016: المادة154)

في الحالة العراقية فإن نفوذ إيران هناك تطور على أساس وقائع تشكلت عبر المجتمع الدولي أيضا الذي شجع وبارك وضع دستور عراقي قائم على أساس مذهبي وعرقي ، كل هذه الامور بالطبع تم التسويق لها عبر فكرة "الاغلبية الشيعية " امام " الاقلية السنية " (Zweiri, 2009: 1-3)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما في الحالة اليمنية فالحضور الإيراني مرتبط بعلاقة لعب النظام اليمني السابق علي عبدالله صالح على تطويرها بين الحوثيين وبين إيران على أساس استخدام الحوثيين كورقة ابتزاز ضد المملكة العربية السعودية وتحالفها مع حزب التجمع اليمني للاصلاح المرتبط بجماعة الاخوان المسلمين ومن ثم وقوفها ضده ، اما بالنسبة للحضور الإيراني في المشهد السياسي البحريني فهو يعتمد على ايقاع العلاقة مع المملكة العربية السعودية ، وكذلك محاولة الاستثمار في " الهوية المذهبية " التي تخدم النظام السياسي داخل إيران ، فالنظام السياسي الإيراني منذ قيام " الثورة الإسلامية " عام 1979 كان يراهن دائما على فكرة تستند الى الدفاع عن المظلومين والمستضعفين ومنهم ابناء المذهب الجعفري الاثنى عشري ، كجزء من شرعية النظام على مستوى الداخل الإيراني . (Zweiri, 2009: 1-3)

ان الحضور السياسي الإيراني في المشهد السياسي العربي متفاوت وفق الجغرافيا السياسية او مدى القرب او الابتعاد الجغرافي عن إيران ، فالحضور السياسي الإيراني في العراق يختلف بالنسبة لإيران وجيرانها العرب عند التأثير في سوريا التي تعد غير مجاورة لإيران جغرافيا . (Zogby, 2013: 1-4)

يعد السياق الزمني للاحداث والمتغيرات السياسية عاملا حاسما في فهم الحضور السياسي الإيراني في المشهد السياسي العربي ، اذا يختلف الحضور الإيراني عام 2003 عنه بعد عام 2011 (الربيع العربي) ، فقد كان الموقف العربي منقسما من الحضور الإيراني في السياسة العربية ، قبل عام 2003 ، بين الموقف المتشدد من قبل اغلب الحكومات وبين الرأي العربي العام " الايجابي " في إيران خاصة فيما يتعلق بدعمها لمقاومة إسرائيل ومناكفتها للولايات المتحدة ، وبعد عام 2003 ، استمر الموقف الرسمي لا سيما من دول عربية مثل السعودية ومصر والاردن سلبيا نحو إيران ، لكنه اقترب هذه المرة من موقف الرأي العام العربي ، لاسيما في ظل ارتباط إيران بالبعد المذهبي بقوة في سياستها الخارجية . (Zogby, 2013: 1-4)

ولم يبق الامر على حاله ، فقد اصبح هناك رأي عام عربي ضد مواقف إيران لاسيما في مايتعلق بموقفها المتأرجح من ظاهرة مايسمى " بالربيع العربي " ، ووقوفها الى جانب النظام السوري ، مما جعل الرأي العام يتقدم خطوة في النظرة السلبية لإيران على موقف الحكومات ، حيث يبدو جليا ان الموقف الرسمي لازال يسيطر عليه التردد والاختلاف في كيفية التعامل مع إيران في ظل متغيرات متسارعة تتجاوز تبعات الربيع العربي الى الملف النووي الإيراني والعلاقات الأمريكية الإيرانية المتنامية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طبيعة المشهد السياسي الداخلي الإيراني والعسكرة التي بدأت في السياسة الإيرانية منذ عام 1991 وتزايدت بعد عام 2005 ، فتيار المحافظين التقليدي بقي على موقفه من حيث الخطاب الثوري ، وحاول ان يربط الربيع العربي بالثورة الإسلامية في إيران مستخدما مصطلح " الصحوة الإسلامية " ، في حين ان الموقف كان مختلفا تماما بل وضد رغبة المطالبين بالتغيير لاسيما في سوريا . (Startfor, 2015: 1-3)

ثالثا الحرب الباردة بين السعودية وإيران

يعد الاختلاف بين السعودية وإيران حول تفاعلات المشهد الإقليمي ظاهرة ممتدة زمنيا منذ اوائل عقد الثمانينات من القرن العشرين ، وهو اختلاف تعددت اسبابه ، لكن نتائجه كانت تشكل ظاهرة هي اقرب الى " الحرب الباردة " بين البلدين . وفيما يتعلق بطهران فإن الرياض كانت ممن ساندوا العراق في حرب السنوات الثماني 1980 -1988 بين البلدين ، كما ان الرياض بما لديها من ثقل عربي قد ساهمت في تشكيل جبهة عربية وأخرى اسلامية ضد إيران ، بل ان الرياض بما لديها من شبكة علاقات مع الولايات المتحدة واوروبا قد ضاعفت من تأثير العقوبات الاقتصادية ، لاسيما فيما يتعلق بخفض أسعار النفط وحرمان إيران من عوائد كان يمكن ان تساعدها في التقليل من اثار العقوبات الاقتصادية الاممية منها او تلك المفروضة من الاتحاد الاوروبي او الولايات المتحدة االأمريكية ، كما ان العلاقات السعودية الأمريكية والخلاف بين إيران والسعودية ازاء التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي يضاف الى عوامل " الخصومة " بين البلدين . (Startfor, 2015: 1-3)

وقد تزايدت هذه الخصومة مع القلق السعودي من التطورات العسكرية المحتملة في البرنامج النووي الإيراني ، ومدى تسامح المجتمع الدولي في التعامل مع ملف إيران النووي مقارنة بالوضع الذي كان مع العراق ، ومع تصريحات وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل في عام 2005 بأن الولايات المتحدة قدمت العراق لإيران على طاولة من ذهب ، ظهر جليا عمق القلق السعودي . (Ian, 2015: 1-3)

حيث يفسر مثل هذا القلق السياسة السعودية التي نأت بنفسها عن اي محاولة تطبيع جادة مع النظام السياسي العراقي بعد الحرب التي افضت الى احتلاله من قبل الولايات المتحدة عام 2003 ، كما واجهت السعودية إيران في ملفات أخرى مثل المواجهة بين حزب الله وتيار المستقبل في لبنان ، في المقابل استمرت إيران بالمحافظة على تحالفاتها مع حركة المقاومة الإسلامية – حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين في محاولة لابعاد شبح البعد المذهبي عن سياستها الإقليمية . (Ian, 2015: 1-3)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن القول ان العلاقات بين البلدين دخلت خريفا حقيقيا مع تولي الرئيس محمود احمدي نجاد حيث تميزت رئاسته بغلبة مؤسسة الحرس الثوري على المشهد السياسي ، وكذلك قطاعات اقتصادية هامة منها بعض الصناعات البتروكيماوية وقطاعات مرتبطة بالبنوك والتأمين . وتزامن مع ذلك التفاعلات المتسارعة للبرنامج النووي الإيراني ، ودخول الملف الى دائرة التفاوض حوله مع القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة .حيث أثار ذلك حفيظة دول اقليمية ومعها الرياض ، لاسيما وأن واشنطن لم تسع الى التنسيق مع هذه الدول التي توافقت مع واشنطن منذ البداية على التهديد الجدي والخطير الذي يمثله الملف النووي الإيراني على امن واستقرار منطقة الشرق الأوسط في حال تحول البعد العسكري . وقد اضعفت الولايات المتحدة الموقف السعودي امام إيران منذ 2003 رغم الدعم السياسي الذي حظيت به واشنطن لسياساتها في المنطقة من قبل المملكة العربية السعودية .

لم تكن السياسية الأمريكية في التعامل مع الملف الإيراني التحدي الوحيد في علاقة طهران والرياض ، ذلك أن "الربيع العربي" اضاف تحديا اخر للعلاقة بين البلدين . فطهران التي حاولت أن تؤسس لموقف اخلاقي بناء على مقولات الثورة لم تنجح على ذلك . بل كانت انتقائية ، فوصفت بشكل عام فوز الإسلاميين في بعض الدول مثل مصر وتونس وليبيا بأنه امتداد للصحوة الإسلامية التي بدأت مع الثورة الإسلامية في إيران . لكنها في ذات الوقت وقفت موقفا مستندا الى مصالحها والى واقع الحرب الباردة مع المملكة العربية السعودية لا سيما في الملف السوري ودعمها لبقاء نظام بشار الاسد ، وكذلك في الموقف من الانتفاضة في البحرين والذي ردت عليه السعودية ، ومعها مجلس التعاون الخليجي بارسال قوات الجزيرة الى البحرين في عام 2011 ، الامر ينطبق أيضا على تطورات المشهد في اليمن ومآلت اليه الامور بعد سيطرة الحوثيين على العاصمة اليمنية صنعاء ، ومحاولتهم السيطرة على المشهد السياسي في اليمن ، ومساندة إيران لذلك واعتباره امتداد للثورة اليمنية الشبابية التي بدأت في عام 2011 فيما عرف بالربيع العربي .(Zweiri, 2015: 1-3)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان موقف السعودية من الربيع العربي يعكس القلق من تزايد حضور الإسلاميين لاسيما جماعة الاخوان المسلمين في المشهد السياسي العام ، الامر الذي ساهم في تبلور تيار سمي " بالقوة المضادة " استهدف فكرة التغيير التي بدأت في تونس في كانون اول / ديسمبر 2010 وادت الى حضور الإسلاميين الواضح في المشهد السياسي العربي ، الموقف السعودي من تيار الاخوان الإسلاميين الواضح في المشهد السياسي العربي ، الموقف السعودي من تيار الاخوان المسلمين وتصنيفها ضمن الجماعات الارهابية قابلته إيران بنوع من التأييد المبطن للاسلاميين ، لكن مفهوم الصحوة الإسلامية تراجع امام المصالح الإيرانية الإستراتيجية في تحقيق مزيد من نقاط الفوز في منافستها للسعودية ، فقد تخلت إيران عن حركات الإسلام السياسي المتمثلة بالاخوان المسلمين بعد رفضهم التعاون مع إيران فيما يتعلق بالازمة السورية وفي ظل الاحتضان التركي لهم .(وزارة الخارجية السعودية، 2015: 2-4)

كل هذا التحول اعاد إيران امام الحكومات العربية او بعضها وامام قطاع عريض من الرأي العام العربي الى مربع الطائفية الذي انسجم مع تفسير المصالح السياسية لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية في هذه الفترة الزمنية ، لقد نجح الربيع العربي وتفاعلاته المتعلقة بالقوى الصاعدة في وضع السعودية وإيران في معسكر واحد – ولو لفترة مؤقتة – عندما تعلق الامر بحركات الإسلام السياسي السني ، وهي مفارقة ربما لم يتوقعها المتابعون لتفاعلات العلاقة بين البلدين . ومع تولي الملك سلمان بن عبد العزيز الحكم في المملكة العربية السعودية ، كان السؤال حول مستقبل السياسة الخارجية السعودية لاسيما المتعلق منها بإيران ، مرة أخرى فإن تصريحات وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل تعيد العلاقات للمربع الأول حيث الشكوك وعدم ثقة السعودية في سياسة إيران في المنطقة .

الفيصل تحدث عن احتلال إيراني للعراق ، مستشهدا بما يحدث في مدينة الكويت خلال عام 2005 ، وفي المقابل ترى إيران ، بأن الرياض مسئولة مباشرة ، عبر التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية ، عن الانخفاض المرعب في أسعار النفط . ولايبدو ان العهد الجديد في السعودية غادر مربع الشك والريبة حول سياسة إيران ، ولايبدو أيضا ان الرياض ترى ان ثمة نية او رغبة إيرانية في تغيير او تعديل سياستها الخارجية لاسيما المرتبطة بالمنطقة العربية وعلى الاخص ازاء الجزيرة العربية والعراق ، وإيران من جهتها لازالت عبر وسائل اعلام قريبة لها تتحدث عما تسميه " التكفيريين " وتحاول ربطهم بالوهابية السعودية . (الفيصل، 2014: 1-2)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبدو واضحا ان السعودية لاتستطيع وحدها ان تدخل في مواجهة صفرية مع إيران حول المنطقة ، كما ان إيران لاتبدو مستعدة لتقديم اي تنازلات لاسيما مع مايراه البعض من انتصارات إيرانية في العراق واليمن وسوريا ولبنان ، وتعبر الرياض وغيرها من العواصم العربية المنزعجة من سياسات إيران عن قلقها وغضبها ، لكنها لاتبدو متعددة في خياراتها او لنقل مرنة ، الداخل العربي في المناطق التي ينتمي جزء منهم الى المذهب الشيعي مفتوحة لتدخلات إيران ، في حين ان إيران التي فيها جزء كبير من شعبها (20-25%) لاينتمي الى المذهب الشيعي ويصنفون على انهم سنة تبدو مغلقة باحكام امام من يحاول اللعب بنفس الورقة .

في هذا السياق ينبغي طرح السؤال المتعلق بمستقبل اتباع المذهب الشيعي حيث كانوا : هل يرغب الشيعة العرب ان يربطوا مستقبلهم مع مستقبل إيران ؟ في هذا الاطار ينبغي التذكير بأن الشيعة في العراق جيئ بهم الى السلطة من قبل المجتمع الدولي تحت فرضية انهم غالبية ، فهل الحوثيون في اليمن غالبية حتى يحكموا اليمن ؟

ومن هنا فان مايسمى بالتفوق الإيراني ينبغي ان ينظر الى جغرافيته ، وهل يشكل مثل هذا التمدد الحالي استنزافا اقتصاديا وسياسيا لإيران ام ان طهران تمتلك مقومات الانفاق على هذا التمدد ؟ ان من المهم التذكير بأن العراق كان بالنسبة لإيران ومن يسيطر على مقاليد الامور في بغداد اشبه بصندوق الكنز، ويبدو انه انفق على الحضور الإيراني في العراق من هذا الصندوق ذاته، وليس من الخزينة الإيرانية فحسب ، واما في الحالة اليمنية فيكفي التذكير بسيطرة الحوثيين على المؤسسات .

ثانيا : تصاعد النفوذ الإيراني

وبقدر ماكان " الربيع العربي" سببا في الاستقطاب في المنطقة بين المحورين ، فقد استفادت إيران من ذلك في تعظيم نفوذها حتى اصبح واقعا تجلى في سيطرتها على القرار في اربع عواصم عربية ، كما استفادت من محاولات الغرب تحسين علاقته بها عبر تسوية قضية ملفها النووي .

وعلى الرغم من ان التدخل الإيراني كان واضحا في العراق وسوريا ولبنان ، فإن سقوط صنعاء بايدي الحوثيين شكل ذروة التمدد الإيراني حول شبه الجزيرة العربية ، ونبه ليس الى اهمية التعاون والتنسيق من أجل درء مخاطره في اليمن وحسب ، وانما أيضا في سوريا والعراق . وبقدر ما ادركت المملكة العربية السعودية خطورة هذا الوضع وتهديده لامنها القومي ، فإن تركيا استشعرت ان محاولات إيران تعزيز نفوذها الإقليمي اضحى يهدد دور تركيا ويكرس قطيعتها مع جوارها .(الفيصل، 2014: 1-2)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونتيجة لذلك ، بدأت المملكة العربية السعودية جهودا لرأب الصدع داخل مجلس التعاون الخليجي ، فقامت باتصالات مكثفة مع قطر اسفرت عن التفاهم معها بشأن معظم قضايا الخلاف ، فيما عملت أيضا على تقريب وجهات النظر بين قطر والإمارات ، ماادى الى عودة سفراء دول الخليج الثلاث الى الدوحة . واذا كان احتمال عودة العلاقات الخليجية الى سابق عهدها متوقعا ، فإن العلاقات مع تركيا بقيت تتسم بالحذر على مستوى التنسيق الإقليمي ، ولكن رغم وجود اختلافات في المواقف تجاه عدد من القضايا في الشرق الأوسط ، فإن العلاقات الثنائية السعودية – التركية مثلا ظلت بعيدة عن التوترات .

ولذلك ، كان لتولي الملك سلمان بن عبدالعزيز السلطة في المملكة العربية السعودية دور في اعادة النظر في بعض القضايا الإقليمية ، ومنها اعادة الدفء للعلاقات مع تركيا ، وتكريس المصالحة مع القطر . حيث تم عقد اجتماع قمة سعودية تركية بعد ان قطع الرئيس التركي رجب طيب اردوغان رحلته الافريقية ليتوجه الى الرياض لتقديم التعازي بوفاة الملك عبدالله بن عبدالعزيز ، ثم عاد بزيارة رسمية في غضون شهر . وهو مايعني ان ثمة ادراكا لدى الطرفين بشأن اهمية التعاون الإقليمي في هذه المرحلة ، وان لكل منهما مصالح يتعين ان يتم تجاوز الخلافات على أساس اولويتها . (Zweiri, 2015: 1-3)

وتتمثل الأولوية السعودية اقليميا في احتواء التمدد الإيراني الذي ترى المملكة ان يهددها على نحو مباشر ويتخذ سمة طائفية ، فقد اضحى نفوذ إيران حاضرا في اجزاء واسعة في شمال السعودية وجنوبها ، فضلا عن وجودها في شرق الخليج ومضيق هرمز ، وتأثيرها المحتمل غربا في حركة الملاحة في البحر الاحمر عبر تحكم حلفائها الحوثيين بمضيق باب المندب . وتدرك السعودية ان هذا النفوذ قد لا يبقى سياجا فحسب ، بل من المحتمل ان يبدأ بالاختراق والتدخل في شؤون المملكة ودول الخليج كافة في حال استمر تمدده بالوتيرة نفسها ودون صد من دول المنطقة . ومن هنا ، اصبح مع تركيا يمثل ضرورة .

اما تركيا التي لاتزال تربطها بإيران شراكة اقتصادية استراتيجية ، وعملت في السابق على تسهيل مشاركة العرب " السنة " في العراق في العملية السياسية التي تسيطر عليها الاحزاب العراقية الحليفة لإيران ، فقد اصبحت تميل ليكون لها دور مع السعودية في مواجهة النفوذ الإيراني . حيث يدرك اردوغان ان إيران تقف خلف تفويض طموحات تركيا في العالم العربي ، وبخاصة في مايسمى " بالحديقة الخلفية " لتركيا ، اي سوريا . لقد احدثت تطورات " الربيع العربي " مايشبه العزلة لتركيا في العالم العربي ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذلك بعد القطيعة مع اهم دولتين وهما سوريا ومصر وتردد موقفها في ليبيا ، ثم استثار إيران بالعراق ، وتوتر علاقاتها مع السعودية والإمارات، وهو ماتحدث عنه ابراهيم كالين ، مستشار اردوغان ، ووصفه بأنه حالة من العزلة الثمينة " التي ترفض فيها تركيا ان تتنازل عن مبادئها ولو ادى ذلك الى تراجع علاقاتها بالجوار، اما وقد وصل النفوذ الإيراني الى درجة تهديد المصالح التركية ويتخذ سمة طائفية كما تلاحظ تركيا ، فقد بدأت تركيا بمحاولة فك العزلة عن نفسها من خلال زيارة اردوغان الى السعودية، لاستعادة الثقل والنفوذ الإقليمي الذي حققته في العقد الأول من هذا القرن .(هياجنة، 2014: 49-51)

وقد كان ابرز ملفين على طاولة البحث السعودية -التركية هما سوريا ومصر (لم يكن الملف اليمني قد تفاقم كما هو اليوم) ، اذ ان الاتفاق بشأنهما قد يؤدي الى زوال الخلافات تماما ، اما الازمة السورية ، فيبدو ان البلدين يتجهان الى تجاوز خلافاتهما ، حيث اتفق الطرفإن على رفع مستوى التعاون من أجل تحقيق أهدافهما المشتركة ، ومن بينها تنحية بشار الاسد . ومع رغبة السعودية وتركيا تصطدم بالرغبة الأمريكية في سوريا والتي تعطي اولوية لحرب داعش وليس لاسقاط الاسد ، فقد ادرك الطرفإن ان وجود الاسد يعني بقاءه ركيزة لنفوذ إيران وتهديدها لمصالح الدولتين .

اما مصر ، فقد كانت حاضرة في المباحثات ، كما ان وجود الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في الرياض في الوقت ذاته الذي يقوم فيه اردوغان بزيارة السعودية يعطي مؤشرا على الطموح السعودي لبحث امكانية طي صفحة الخلاف ، خاصة وان السيسي الم‍ح الى المصالحة مع تركيا ،حيث قال لجريدة الشرق الأوسط في 28 شباط/فبراير الماضي ان نظامه لم يوجه اي تصريحات رسمية تهين تركيا ، وان علاقة الطرفين ترتكز على علاقة الشعبين ، ورغم ان رد اردوغان المشهور على احد الصحفيين عندما سأله هل سيقابل السيسي اثناء وجوده في الرياض كان حازما فقال :" لابد من انك تمزح . فلحدوث مثل هذا الامر ، لابد من ان تكون هناك خطوات جادة وايجابية :، فإن صيغة هذا الرد تتضمن أيضا اشارة ضمنية بأنه ربما تكون هناك خطوات لمعالجة هذا الملف اذا تم ترتيب تسوية ما في مصر عبر ايجاد حل بين السيسي والاخوان المسلمين ، فاردوغان يرى ان مصر وتركيا والسعودية تعد اهم ثلاث دول في المنطقة ، وان تعاونها من شأنه منع التمدد الإيراني الذي يستفيد من خلافاتهما وانقسامها ، ومع ذلك ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد ظل اردوغان طوال الزيارة يركز على ان حالة مصر يجب ان تعالج بصورة منفصلة ولاتؤثر في العلاقات بين السعودية وتركيا ، ومايعني ان بعض الخلافات الإقليمية لم تزل قائمة ، دون ان تؤثر على تطوير العلاقات في الملفات الأخرى . (وزارة الخارجية المصرية، 2015: 1-2)

أخيرا، فقد كان لحالة اليمن التي تحاكي حالة لبنان ، تأثير كبير في ادراك المخاطر الجديدة بالنسبة لدول الخليج العربية ، وبخاصة المملكة العربية السعودية ، حيث يمثل ذلك بالنسبة للسعودية نفوذا واضحا لإيران في خاصرتها وعلى تقاطع طرق نقل النفط والغاز الطبيعي. كما اضحى امنها معرضا للخطر مع تزايد الخطاب الطائفي الذي قد يثير اضطرابات داخلية في الخليج ، ولذلك ، اضحت حالة الاستقطاب التي نشأت اثر " الربيع العربي " في مابين الدول العربية والخليجية واسهمت في الابتعاد عن تركيا ، في طريقها ربما الى التلاشي لمصلحة اعادة تشكل المحاور بتفاهم تركي – عربي ، وخليجي بالأساس ، لموازنة النفوذ الإيراني ووقف تمدده .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

العلاقات السياسية والاقتصادية السعودية الإيرانية وأثرها على مسارات الأزمة اليمنية

دخل الصراع بين السعودية وإيران على المستوى السياسي والاقتصادي في اليمن منعطفا خطيرا وذلك منذ سيطرة الحوثيين على العاصمة اليمنية صنعاء في 21/أيلول سبتمبر 2014، حيث اتخذ الصراع السعودي طابعا عسكريا مباشرا وذلك بعد أن كان الصراع يدار من خلال الوكلاء، ويعتبر الصراع السعودي الإيراني احد الأسباب في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وذلك نظرا للأثر الذي تركه الصراع على اليمن، حيث كان اليمن هو الخاسر الأكبر من ذلك الصراع، فاليمن قد تأثر على جميع المستويات ابتداء من تدني الوضع الاقتصادي والإنساني إلى الأزمة السياسية إلى تدمير النسيج الاجتماعي في اليمن .(عردوم، 2017 : 1).

وعلى ضوء ما سبق يتناول الباحث في هذا المبحث المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : عوامل الدفع تجاه حل الأزمة اليمنية.

المطلب الثاني : مدى إسهام العلاقات في استمرار الأزمة وزيادة حدتها.

المطلب الأول

عوامل الدفع تجاه حل الأزمة اليمنية

إن الصراع السياسي والاقتصادي بين السعودية وإيران قد عمق الأزمة في اليمن وخلق الكثير من الهويات الجزئية داخل اليمن فظهر الولاء للطائفة والمنطقة والقبيلة، وقد أعاق أقلمة الصراع في اليمن أي حلول سياسية ممكنة وقد فشلت المفاوضات التي عقدت في (جنيف1، وجنيف2) حيث أضحت اليمن مسرحا للصراع السعودي الإيراني ذلك الصراع الذي اعاق التحولات الديمقراطية التي كانت اليمن قد بدأتها في العقد الأخير من القرن العشرين حينما توحد جنوب اليمن مع شماله(الشجاع، 2015 : 1-2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد اتخذ شكل الصرع في اليمن صراعا سعوديا إيرانيا بمعنى أما أن تكون مؤيدا للسعودية فيكون وهابي ومؤيدا لإيران فتكون رافضي مجوسي، غير أن الطائفية في اليمن لم تتبلور بسبب الطبيعة الخاصة للمجتمع اليمني او غير أنها لم تنبث شيئا فشيئا نتيجة تغذيتها سعوديا وإيرانيا، ولقد ظهر التخوين بين طرفي الصراع في اليمن وظهرت المناطقية وكأنها تابعة للسعودية وأخرى تابعة لإيران، وما بين هذه المناطق صراع صدام وتوتر، فالحرب التي تقودها السعودية في اليمن تحت ما يسمى بمواجهة التمدد الإيراني خاصة الداخلية منها قد أحدثت شروخا اجتماعية واقتصادية في كافة إرجاء اليمن وتركته ينقسم على أسس مذهبية وجغرافية فقد أدى الاقتتال في جنوب البلاد إلى تعميق الصراعات التوترات المتزايدة والمستمرة منذ فترة طويلة بين شمال البلاد وجنوبها المستقل سابقا، وهو الأمر الذي يضعف من إمكانية استمرار وحدة اليمن.(المذحجي، احمد، 2016 : 1-2). يتناول في هذا المطلب المحورين الآتيين :

أولا : دور السياسة السعودية في تحقيق الاستقرار في اليمن وموقف إيران

ثانيا : المبادرات الخليجية لحل الأزمة اليمنية.

أولا : دور السياسة السعودية في تحقيق الاستقرار في اليمن وموقف إيران

إن الدعم الإيراني للشعبه في دول الخليج العربي يعد حجر عثرة أمام تطور العلاقات بين الجانبين، وظهر ذلك جليا خلال الأزمة اليمنية ، حيث وصلت العلاقات الإيرانية الخليجية ومنها السعودية على وجه الخصوص إلى أعلى مستوياتها في ظل هذه الأزمة، فبعد سيطرة الحركة الحوثية التي تعود جذورها إلى ثمانيات القرن الماضي على العاصمة اليمنية صنعاء في أيلول /سبتمبر من العام 2014 ، وقد ازدادت المخاوف الخليجية بشكل عام والسعودية بشكل خاص من تمدد هذه الحركة إلى أراضيها ، كون هذه الحركة تمثل الثورة الإيرانية 1979 أي امتدادا لسياسة تصدير الثورة التي كانت تنتهجها إيران، في حين يرى البعض الآخر أن التطورات التي حدثت بعد أيلول / سبتمبر 2014 وحتى 2017 وفي اليمن تجعل إيران قادرة ضرب أي تجارة نفطية واقتصادية للخليج العربي عامة والسعودية خاصة دون أن يلحق بها أي ضرر كان(الزاهرة، 2015 : 46).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد كانت عدة أسباب أدت لوضع اليمين إلى حافة الهاوية كان منهم الحوثيون وادعموهم من الإيرانيين الذين تمادوا في عنجهيتهم وغطرستهم واستفزازهم للداخل والخارج على السواء، وفي استفتاء لقناة الجزيرة القطرية أن ما نسبته (90.8%) يرون أن الحوثيون وداعميهم هم من أوصلوا اليمن إلى حافة الهاوية ، بالإضافة إلى الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح الذي تعاون مع الحوثيين كان له الدور الكبير حيث أنه كان الدور الكبير في حرف مسار التسوية السياسية إلى الهاوية ، وجر ومعه الحوثيين واستخدامهم مخلبا للانقضاض على مشروع الدستور، والرئيس اليمني بوقوفه إلى جانب الحوثيين قدم اليمن لقمة سائغة للإيرانيين انتقاما من اليمنيين الذين ثاروا عليه، وقد وصف الحوثيين بأنهم قادمين من أدغال التاريخ(مركز الدراسات الجزيرة، 2015 :1).

إن دورة العنف في اليمن تغذت بالصراعات السياسية والاقتصادية المشعلة بين اليمن وإيران، والعوامل اليمنية والتنافس الإيرانية السعودي للهيمنة الإقليمية ولم يحدث هذا في اليمن وإنما في سوريا.

وكانت السعودية وحلفاؤها من دول الخليج العربي أعلنت أنها لن تتسامح مع ما تسميه " استيلاء ميليشيا الحوثي المدعومة من إيران على دولة اليمن التي تقع على حدودها الخلفية، وكانت السعودية منذ الوهلة الأولى للازمة عملت على وضع حد للتدخل الإيراني في الشؤون العربية عامة والخليجية خاصة، وأنها مصممة على مواجهة ما تعتبره طموحات إيران التوسعة في الشرق الأوسط، وقد نفت إيران أنها تقدم دعما للحوثيين، لكن الأحداث أثبتت أن طهران قدمت دعما سياسيا مكثفا للحوثيين الذين يشتركون مع إيران في إتباع المذهب الشعبي.(غادرون، 2015 : 2-3).

إن إيران حاولت منذ البداية استغلال بقاء اليمن خارج منظومة دول مجلس التعاون الخليجي والظروف اليمنية المشحونة بالصراعات وعملت على الدفع تجاه توسيع نفوذها وخلق مجال سياسي جديد من النفوذ في المنطقة إلى جانب نفوذها في العراق وسوريا وجنوب لبنان، فقدمت إيران الدعم الدبلوماسي والى حد ما إلى جماعة أنصار الله الحوثية كأقلية مذهبية لها مظالم في اليمن ولها بعض الخلافات العقائدية مع المذهب السائد في السعودية، وهذا ما آثار المخاوف الخليجية خاصة السعودية والبحرينية والكويتية التي يوجد فيها أقليات شيعية.(شمسان، 2015 : 4-5).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن إيران وعن طريق حلفاؤها من الحوثيين إنما تدفع بالأزمة اليمنية دفعا نحو صراع طائفي، من خلال انتهاك حرمات دور العبادة وذلك لأنها كانت تتحصن بدور العبادة وتتخذها مخازن للأسلحة الأمر الذي آثار استياء السعودية وقد اصدر مجلس الأمن الخليجي قراره رقم (2216) المتمثل بضرورة تسليم الانقلابيين لأسلحتهم والانسحاب من المناطق التي يحتلونها، وقد قامت جماعة الحوثي بالدفع نحو الأزمة من خلال اعتقال الصحفيين وإغلاق وسائل الإعلام وانتهاك حرمة دور العبادة، والتحالف الإيراني، والاتفاق مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح ، الأمر الذي أدى بالنهاية إلى تدخل السعودية لإنقاذ الوضع في اليمن وإعادة الشرعية له من خلال (عاصفة الحزم) العسكرية ضد المناوئين لحكم الرئيس عبد ربه منصور هادي.(السعيدي، 2015 :1).

إن الأطماع الإيرانية في منطقة الخليج العربي كانت احد الأسباب الرئيسية في الدفع نحو استمرار الأزمة والحرب في اليمن، وإذ أن دول الخليج بقيادة السعودية ومعها البلاد العربية الأخرى وقفت أمام الأطماع الإيرانية، إذ أن إيران كان لها دور سلبي في اليمن ولبنان وسوريا والبحرين والعراق بالوقوف مذهبيا مع الأقليات الدينية التي تماثلها في المذهب، ولم تترك البلاد العربية إيران تتصرف على هواها لان إفشال مشروعها أصبح مطلبا عربيا جماعيا.(ابداح، 2016، 89).

ولذا فإن السعودية قررت القيام بحملة عسكرية تحت اسم " عاصفة الحزم" وذلك بتاريخ 26/آذار مارس 2015، بهدف دعم الرئيس اليمني (عبد ربه منصور هادي) في حربه ضد الحوثيين وعندما توجهت السعودية إلى مجلس الأمن الدولي وقدمت مشروعي قرارين يهدفإن إلى وضع اليمن تحت البند السابع، والخاص باستعمال القوة لإعادة الأمور إلى مسارها الصحيح، كان هناك تعاون وتنسيق روسي إيراني بشان قضايا المنطقة على وعلى رأسها الأزمة اليمنية، فاصطدمت هذه المطالب السعودية بالفيتو الروسي، وفي الوقت الذي تنفي فيه إيران تقديمها أي مساعدات للحوثيين أكدت أكثر من جهة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بان هناك دعما عسكريا يسيرا قدمته إيران للمسلحين الحوثيين تصبح هذه الأزمة حربا بالوكالة السعودية وإيران التي تدعم هؤلاء الحوثيون.(الزواهرة، 2015 : 46).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن هناك بعض الأسباب التي جعلت السعودية تلجا إلى الحل العسكري لإقامة الشرعية اليمنية بقيادة الرئيس (عبد ربد منصور هادي) ومن تلك الأسباب : التصريحات التي أفصح عنها بعض عناصر القيادة الإيرانية التي لم تترك مجالا للاجتهاد حول أهداف في إيران في دعم الحوثيين علاوة على ذلك هناك مخطط إيراني لتحويل اليمن إلى ساحة نفوذ إيرانية لمصلحتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية أسوة بغيرها من مناطق النفوذ في العالم العربي، واستمرار إيران استضعاف البلدان العربية.(ابداح، 2016 : 90).

وهناك أسباب أخرى لعاصفة الحزم تتمثل في وقف تحرك الحوثيين وسعيهم للسيطرة على مساعي الحوثيين في السيطرة على المناطق اليمنية في الشمال والجنوب، وإجبارهم على القبول بمخرجات الحوار الوطني، وفرط تحالفهم مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح، الذي ما زال يسعى للرجوع إلى القصر، وإرجاع مؤسسات الحكم الشرعية إلى حياض الرئيس المنتخب، علاوة على ذلك فإن اليمن تشكل بالنسبة للسعودية طوق استراتيجي وكذلك بالنسبة لسلطنة عُمان الأسباب جيواستراتيجية فإضافة إلى كونها تقع في الخاصرة الجنوبية للسعودية فهي تشرف على مضيق باب المندب، وهو ممر مائي في غاية الأهمية بالنسبة إلى تجارة النفط والتجارة العالمية، وبالتالي فإن سيطرة الحوثيين على اليمن تشكل تهديدا لحرية الملاحة فيه، ويمكن لإيران بشكل مباشر أو غير مباشر أن تطوق البلدان العربية من جهات عديدة الأمر الذي كشف أبعاد مخطط مشروع التوسع الإيراني فكان لا بد من إجراء قوى كعامل ردع لأبعاد هذا الاحتمال.(ابداح، 2016 : 90).

ثانيا : المبادرات الخليجية لحل الأزمة اليمنية :

لقد سعت المملكة العربية السعودية في محاولة وقف التفتت وتحقيق الاستقرار في اليمن ولذلك سعت السعودية إلى تحقيق ما يلي :

أدركت السعودية بأنه أهم عامل لبناء إمكانية عملية لنجاح هذه سياستها في اليمن من خلال هزيمة الغرور الإيراني في موقع أساسي من مواقع نفوذه وخاصة اليمن أو احتواء الخطرفرض بالطرق السلمية والدبلوماسية (الجزيرة، 2016 : 1-4).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتوافر اليوم الدافعية لتحقيق نجاح السعودية لسياساتها الخارجية وتحقيق بعد وطني وعربي وإسلامي متميز وعلى الأخص فيما يتعلق بفشل المواجهات العنيفة وتنامي المجموعات العنيفة المتطرفة واتساع دورها، واتساع النفوذ الإيراني المناهض لتطلعات الشعوب هذه الدول ونخبها، وعلى دول المجلس وتنامي الشعور الشعبي والنخب وفي دول مجلس التعاون الخليجي لإعادة النظر بهذه السياسات والاستعداد من قبلها للتعاون مع النخبة الحاكمة الأمر الذي يوفر الدوافع بمختلف مستوياتها لاتخاذ القرارات والسياسات التي تتطلبها إستراتيجية الخروج من الأزمة، إلا أن هذه السياسة فشلت في تحقيق الأمن والاستقرار للسعودية ولدول مجلس التعاون الخليجي (علوي، 2013 : 1-2).

هناك ترحيب بدور السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي وذلك من قبل التيارات السياسات الحاملة للثورات ومشاريع الإصلاح السياسي والتي لم تتخذ أي سياسات أو مواقف كردود فعل على تدخلات وسياسات بعض دول الخليج ومنها السعودية ضدها، وضد قوى الإصلاح الأخرى في عدد من البلدان العربية، مما يجعل فرصة التفاهم مع هذه التيارات ممكنة، وهي قادرة بالفعل على مساعدة دول الخليج ومنها السعودية لتوفير جهودها وأموالها وحماية أمنها واستعادة دورها الإقليمي والدولي.(مركز دراسات الجزيرة، 2015 : 1-3).

أما ابرز السياسات السعودية محط البحث والخروج من الأزمة اليمنية الحالية : (الشاربحي، 2015 : 1-2)

استعادة روح التوافق والتضامن العربي والإسلامي وخاصة في القضايا العربية والإسلامية الكبرى في السياسة السعودية والخليجية لتقليل استهدافها أو استغلالها أو استنزافها امنيا وماليا.

الانفتاح بجدية وقوة على حركات الإسلام السياسي المعتدلة في القطاع الوطني العربي، وتحقيق تفاهمات على سياسات مشاركة لإدارة المنطقة العربية سواء كان هذه الحركات في الحكم أو المعارضة.

إعداد مشاريع استثمارية ضخمة لتنمية الأموال الخليجية ومنها السعودية،/ وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لها، وبقية البلدان العربية على حد سواء، لتوسيع دائرة التبادل التجاري العربي، واعتبار العالم منطقة تجارية حرة واحدة وفق قرارات قمة الكويت الاقتصادية عام 2013.

إعادة تعريف مصادر الخطر والتهديد الخارجي والداخلي في ظل توفير الجهود المختلفة عن الأخطار الموهومة بعد التحليل والتحرر من مصادرها المزعومة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصل إلى خارطة طريق الإستراتيجية شرق أوسطية وتطوير لغة مرنة وديمقراطية منفتحة بأشكال مختلفة حسب عمل بلد وبيئته الاجتماعية ونظام الحكم فيه.

أما ابرز ملامح خارطة الطريق التي تبنتها السعودية فيما يتعلق بالتوصل إلى الحل للازمة في اليمن والمدعومة من دول مجلس التعاون الخليجي مبادرة موسوعة تقوم على الأسس التالية : (وزارة الخارجية السعودية، 2017 : 1-2).

عقد حوارات سياسية موسعة لمؤسسات مدنية أو سياسية أو برلمانية وبمشاركة فاعلة من الحكومات للتوصل إلى مشروع وطني لإعادة الاستقرار والأمن.

عقد مؤتمر إقليمي للحكومات والقوى السياسية للإنفاق على ميثاق يعيد الاستقرار للمنطقة ويمنع التدخل في الشؤون الداخلية لكل طرف.

التوصل إلى رؤية تمنع اللجوء إلى العنف من قبل المجموعات والأحزاب وكذلك من قبل الحكومات.

الاتفاق على أهمية المواجهة الجماعية للتطرف والفكر العنفي ووضع إستراتيجية وطنية لرفع مستوى الشراكة بين مختلف الفرقاء في هذا المشروع.

توفير ضمانات المحافظة على الحريات العامة والفردية وحماية حقوق الأفراد ووضع قوانين ضابطة لسلوك الأمن مع المواطنين عبر عملية تشريعية شاملة.

سرعة العمل على وقف تنامي النفوذ الإيراني وخاصة في اليمن والبحري كمقدمة نحو تحجيمه في العراق وسوريا.

وقد كان هناك عدة مشاريع على الأزمة اليمنية ومن تلك المشاريع :

الوساطة العُمانية : كانت سلطنة عُمان مؤهلة للقيام بوساطة عُمانية بين أطراف الصراع اليمني، وذلك لعدة أسباب منها :) أشقر، 2015 : 1).

علاقة سلطنة عُمان الجيدة مع كل الأطراف بما فيها الطرف الإيراني.

أسلوب عُمان (الحيادي) في التعامل مع الأزمة.

عدم مشاركة سلطنة عُمان في عاصفة الحزم، ومساعدتها في علاج مئات الجرحى اليمنيين بما فيهم الحوثيون وإشادة عبد الملك الحوثي بالدور الإنساني الذي لعبته سلطنة عُمان، ،مساعدتها في خروج الرئيس اليمني الشرعي عبد ربه منصور هادي عبر سلطنة عُمان .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كل تلك الظروف تجعل عُمان مؤهلة للقيام بوساطة للوصول إلى حلول للنزاع، فهي قادرة على الدفع بالحوثيين نحو تقديم تنازلات.

لقد دأبت سلطنة عُمان على لعب دور الوسيط في الكثير من الأزمات الإقليمية والدولية كان أبرزها الملف النووي الإيراني التي انتهت بالتوصل إلى اتفاق بين طهران ومجموعة 5+1 في تموز /يوليو 2015 ومن الطبيعي التأكيد على أهمية هذا الدور في تعزيز الأمن والاستقرار في عموم المنطقة التي قدمتها الحروب والاضطرابات وأثره في عكس صورة مشرقة لعُمان باعتبارها دولة متحضرة ومحبة للسلام، وقد لعبت سلطنة عُمان دورا مميزا وفاعلا لحل الأزمة في اليمن قبل وبعد عاصفة الحزم ، حيث اتخذت لنفسها موقعا محايدا تجاه أطراف الأزمة لتكتسب نفوذا كوسيط سلام موثوق فيه من كافة الأطراف مع بعض التحفظ من جانب دول مجلس التعاون الخليجي، وكانت عُمان قد دعمت المطالب العادلة لشعب اليمن منذ انطلاق الثورة عام 2011 ودافعت عن حقوقه المشروعة لنيل الديمقراطية والسلام. (مركز الجزيرة للدراسات، 2016 : 1-2).

لقد ساهمت عُمان في الدفع نحو اتفاقية السلم والشراكة الوطنية، في بداية الحوار اليمني – اليمني، واقترحت اليمن كذلك مؤتمرا دوليا لمساعدة اليمن اقتصاديا لمواجهة آثار الحصار البري والبحري والجوي المفروض عليها بسبب عاصفة الحزم ، وكان لعُمان دور بارز في عقد المباحثات السياسية التي تهدف إلى حل الأزمة اليمنية في كل من الكويت وجنيف، وكذلك عقد محادثات مباشرة بين السعودية وحركة أنصار الله والتي أفضت في بعض مراحلها إلى عدد من التوافقات بين الطرفين.(الجزيرة للدراسات، 2016 : 2).

وبهذا إن عُمان وضعت الأسس الكفيلة على الأزمة اليمنية ولكن إصرار السعودية على مواصلة حربها على الحوثيين وعدم الاستجابة لافتراضات سلطنة عُمان حال دون نجاح هذه الحلول حتى هذه اللحظة.

هناك ستة أسباب رئيسية وراء انخراط السعودية في مفاوضات مباشرة مع الحوثيين في أيلول/ سبتمبر 2016، وتلك الأسباب هي : (عطوان، 2016 : 2-3)

فشل عاصفة الحزم وغاراتها المكثفة في فرض الاستسلام على تحالف الحوثي صالح ، وتصاعدا أعداد الخسائر في صفوف القوات السعودية سواء على الحدود اليمنية أم في ميادين القتال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تصاعد الانتقادات للغارات السعودية في اليمن والحصار الموازي لها في أوساط الدول الغربية واتهام البرلمان الأوروبي للمملكة بارتكاب جرائم حرب، ومطالبته حكومات بلاده بفرض حظر على بيع أسلحة للسعودية.

تصاعد حالة التململ في الداخل السعودي من جراء إطالة أمد الحرب في اليمن، وتحولها إلى حرب استنزاف عسكري ومالي وبشري، وتصاعد مشاعر الكراهية للمملكة في أوساط الرأي العام العربي والعالمي، وانهيار التحالفات التي يتم إنشاؤها لتوفير الغطاء الإسلامي والعربي لهذه الحرب، قبل أن تنشا.

النفقات المالية الضخمة على هذه الحرب، والتي تقدرها بعض الأوساط بمليارات الدولارات شهريا، تشمل تغطية نفقات القوات العربية المشاركة فيها، وتعويض المعدات والذخائر والغارات الجوية لأكثر من مئتي طائرة، وبلغ عددها ثمانية آلاف طلعة جوية، وتقديم مساعدات مالية لحكوماتها، ودول أخرى مثل مصر وباكستان والصومال وجيبوتي وجزر القمر لكسب ودها، أو حيادها على الأقل.

ظهور تنظيمي الدولة الإسلامية داعش والقاعدة كقوتين رئيسيتين في الساحة اليمنية خاصة في المناطق الواقعة خارج سيطرة قوات التحالف الحوثي الصالحي، في جنوب اليمن فمدينة عدن باتت تعيش حالة من الفوضى الدموية بعد تحريرها، وانسحاب قوات الحوثي منها، والرئيس عبد ربه منصور هادي بات معتقلا في قصر المعيشق الذي يقع على قمة تلة في عدن، وقد وصلت التفجيرات إلى مدخله، وبات أطول عمر لمحافظ عدن لا يزيد بعضة أسابيع، بسبب الاغتيالات والعمليات الانتحارية والسيارات المفخخة، وكذلك الشيء يقال عن قادة الشرطة والأمن، مضافا إلى ذلك صفوف الولايات المتحدة الأمريكية من قيام دولة أو إمارة إسلامية عند مدخل مضيق باب المندب تهدد الملاحة الدولية التجارية والعسكرية.

تصريحات الجنرال مسعود جزايري نائب رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الإيرانية مع وكالة تسنيم للأنباء التي قال فيها أن إيران قد تدعم الحوثيين بنفس أسلوب دعمها للرئيس السوري بشار الأسد أي إرسال مستشارين عسكريين وهذا يعني تحول اليمن إلى سوريا ثانية.

أما الأسباب التي جعلت الحوثيين للقبول بالمفاوضات المباشرة مع السلطات السعودية فيعود ذلك إلى حصوله على اعتراف وشرعية سعودية كقوة رئيسية في الساحة اليمنية ويكون الدعوة وصلته من الرياض، وإجراء المفاوضات على أراضي سعودية ولأنه يدرك جيدا أن الحرب تنتهي بحل سياسي في النهاية.

والاستمرار في الحرب في ظل لجوء الطرف الثاني إلى السلم تكتيك ذكي لتقليص الخسائر وتجنب معركة صنعاء طالما أن هذا الحل السياسي يحقق مطالبة في أبعاد الرئيس هادي وتأسيس مجلس رئاسي، وحكومة وحدة وطنية ومرحلة انتقالية (عطوان، 2016 : 3).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن ضمن مشاريع حل الأزمة اليمنية أن تم عقد مؤتمر الأطراف الصراع في اليمن في الكويت في شهر نيسان /ابريل عام 2016 تحت رعاية الأمم المتحدة وهو المؤتمر الثالث الذي ترعاه الأمم المتحدة منذ سقوط العاصمة اليمنية بيد الحوثيين وأنصار صالح، حيث شهد العام 2015 جولتين من المفاوضات كانت أولاهما في مدينة جنيف في 6 حزيران /يونيو 2015، والثاني في مدنية بال السويسرية في شهر آب أغسطس 2015 ولكن الحوثيين لم تحرز أي تقدم يذكر وذلك لعدة عوامل كان أهمها ارتفاع سقف شروط ومطالب الحوثيين وأنصار صالح آنذاك على إطلاق تعاطي الحوثي مع متطلبات مؤتمر الكويت بعد أن أنهكت قوتها العسكرية ودب الخلاف بينهما، ولو بصورة خفية، (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2016 : 1-2).

وكان من المقرر في مؤتمر الكويت أن تكون محددات مباحات الأطراف الصراعية في الأزمة اليمنية كما يلي (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات : 2016 : 1-2)

انسحاب المليشيات والجماعات المسلحة من المدن.

تسليم السلاح الثقيل للدولة.

الترتيبات الأمنية الانتقالية.

استعادة مؤسسات الدولة، واستئناف الحوار السياسي الشامل.

إنشاء لجنة خاصة للسجناء وإطلاق سراحهم وطلاق أسرهم.

وقد وافقت كافة الأطراف على تلك المحددات كمنطلقات للحوار الوطني، غير أن جماعة الحوثي ترفض أي شروط مسبقة في إثارة هذه الشروط ولكن المباحثات التي كان من المقرر إجراؤها فشلت بسبب تمسك كل طرف بمواقفه.

ورغم دور الأمم المتحدة منذ بداية الأزمة اليمنية في عام 2011 إلا أن ملف الأزمة اليمنية ليس بالأمر السهل، وبعد أن تحط الحرب أوزارها يجب استئناف الحوار والبحث عن ترجمة ملموسة لمخرجات الجوار الشامل الذي كان معتقدا لأكثر من عام وهو يدرس أهم القضايا الرئيسية في اليمن وطرح حلولا واليات تنفيذية لكل القضايا الشائكة وقد قام الجميع بالتوضيح عن مخرجات الحوار الوطني مثل اندلاع الحرب وقد تم الاتفاق والتوقيع على أوراق مصوغة ذات بنود والتزامات حول شكل الدولة ومستقبل الدولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بما في ذلك مسودة الدستور ووضع الحلول لأهم المشاكل الرئيسة التي تساعد استقرار اليمن، كما تخفف العبء على المواطن في مواجهة تدهور الأوضاع الاقتصادية، فتم اعتماد نظام الأقاليم التي تتمتع بكامل الصلاحيات الواسعة في الأقاليم ولكل إقليم سلطته التشريعية والتنفيذية والقضائية والمستقلة، تماما عن السلطة المركزية كما تم التطرق إلى ملف العقبات الاقتصادية بالتفصيل ووضع حلول ورؤى لها عن طريق التنمية المستدامة . (الاصبحي، 2016 : 56).

وكما يجب على الدولة فرض هيبتها على القبلية ومحاربة العادات القبلية السيئة مثل الثار والتعصب القبلي ويجب تقديم الولاء للدولة ثم للقبلية وإعطاء الفرصة لأبناء المنطقة المحلية في تولي المناصب(العليا بالدولة وذلك ينمي روح المسؤولية الاجتماعية تجاه الدولة الواحدة وتسهيل اطر التعاون المشترك السياسي والاقتصادي ما بين القبائل ومساعدة المجتمعات المحلية في تنفيذ مشاريع البنية التحتية.(احمد، 2016 : 1-2).

إن تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لليمن سينعكس تدريجيا على الثقافة الشعب لان العائق الرئيس للجانب الثقافي كما يرى الفقر والجهل، وعندما يواجه المواطن البسيط معاناة شديدة في ظروفه المعيشية ينعكس عليه بثقافة سلبية ويتولد سخط مجتمعي فالتدهور الاقتصادي والاجتماعي يترتب عليه قصور في مجال التنمية الثقافية والحضارية، والعكس أي كلما تطور وازدهار اقتصادي وتنموي ينعكس ذلك مباشرة بالتمدن العمراني والحضاري ويزداد في التعامل بين شرائح المجتمع (شطيف، 2009 : 75).

والملاحظ أن كافة مشاريع التصالح بين الأطراف اليمنية قد فشلت لأسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية تم ذكرها آنفا .

وتعقيبا على مشاريع المصالحة في اليمن فإنه من الواضح أن السعودية ودول الخليج العربي كانت خلال السنوات الثلاثة الماضية تفكر في إعادة ترتيب مصادر الحظر والتهديد في المنطقة الإشكالية الكبيرة انه تم تنصيف حركات السلام السياسي والحراكات الشعبية بوصفها مصدر بتهديد أول على دول الخليج ، وفي المرتبة الثانية حركات الإرهاب المتطرفة المتشددة، والمرتبة الثالثة المشروع الإيراني وحلفاؤه في البلدان العربية، ومن الممكن أن يكون المشروع الصهيوني في المرتبة الرابعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وما يحصل لان بعد التغيرات الايجابية التي حصلت على التوجهات والسياسات السعودية اعتقد أن تصنيف مصادر التهديد أصبح في التعامل مع الوضع في اليمن والمشروع الإيراني كأولوية، وفي المرتب الثانية الحركات المتشددة والممارسات الإرهابية، وابرز التحديات التي تواجه المنطقة والخليج بشكل خاص هو الانزلاق نحو الطائفية والتمدد الإيراني والمشروع الصهيوني والتطرف والإرهاب وكل تلك التدخلات في اليمن.

وفيما يتعلق بالسعودية فأرى أن سياستها تنحنو نحو الهدوء البعيد عن الاندفاع مع الحزم وعدم التردد، واعتقد أن ما حصل في اليمن هو مؤشر واضح على العلاقة مع الآخرين، وأولوياتها التعامل مع الحزر على الحدود اليمنية، والخروج من حالة الفوضى التي أضرت بالسعودية ومصالح المنطقة، وإعادة ترتيب البيت الخليجي، وإعادة تفعيل الأطر التعاونية والتضامنية العربية المشتركة بإعادة تأهيل جامعة الدول العربية وقد تتجه لتحقيق التعاون والتضامن الإسلامي من خلال تعزيز العلاقات مع تركيا جارة إيران الغربية وباكستان وسيكون لهذا الأمر اهتمام في السياسة السعودية التي قد يعطيها مصدر القوة .

المطلب الثاني

مدى إسهام العلاقات في استمرار الأزمة وزيادة حدتها

إن ما حدث في اليمن بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران لا يخرج عن كونه (تنافس) لوصف العلاقات الإيرانية السعودية، وجعل إيران ساحة صراع بما فيها من تناقضات سياسية واقتصادية هوة تنافس على فضاءات النفوذ وحجم القوة الذي تتنافسان عليه كقوتين إقليميتين كما هو تنافسهما على إظهار قويتهما في تنافسهما على الشرق الأوسط ككل، لذلك فإن تباين مواقف الدولتين حول قضايا وأزمات الشرق الأوسط، والمنافسة لا تعني بالضرورة الصراع المفتوح، ففي تاريخ العلاقة بين الدولتين منافسة غير محدودة في الشرق الأوسط منذ 1979 ، وتجدد ذلك عام 2003 بعد احتلال العراق وازدادت حدة المنافسة لتصل الصراع نفوذه 2005، وهي الفترة التي شهدت بروز المحوران المسمين (محور المقاومة) ومحور الاعتدال ومع دخول الشرق الأوسط فترة الربيع العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومنذ مجيء الرئيس حسن روحاني للسلطة تغير الخطاب الإيراني تجاه دول الجوار ومنها الدول الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية فقد بدأت إيران استعدادها للعمل معا من اجل الأمن الاستقرار في المنطقة، ومن سبيل ذلك خاطب وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف السعودية عبر صحيفة الشرق الأوسط معبرا عن أولوية الجمهورية الإيرانية في العمل مع الجيران وخاصة السعودية قائلا : " برهنت الاضطرابات في المنطقة على انه لا يمكن لأي بلد أن يعيش منعزلا ولا يمكن الوصول إلى الرفاهية على حساب فقر الآخرين، ولا يمكن تحقيق الأمن على حساب انعدام امن الآخرين، أما أن نربح أو نخسر معا) (serfnews , 2016) .

ونتيجة لذلك، إرسال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف مساعدة أمير عبد اللهيان لسعودية دون أن تأتي الزيارة بأي مقابل وبالرغم من صعوبة التحرك عمليا للارتقاء بالتفاهم في ظل تضارب المصالح إلا بحكومة الإيرانية بدت واضحة في تعويلها على الجوار الاستراتيجي طريقا لحلحة الخلافات أو لجم العداوات على الأقل، وعبر محمد جواد ظريف عن هذا التوجه مرات عدة عند لقائه وزير الخارجية الأردنية. في طهران آذار /مارس/ 2015 . (archive aaweat, 2016 : 1-3) .

إن العلاقات السعودية الإيرانية تسهم في استمرار الأزمات في الشرق الأوسط واليمن خاصة وذلك لعدة أسباب تتعلق بالأسباب الرئيسة للصراع السعودي الإيراني حيث ينبع ذلك الصراع أساسا من خلاف حول موقف معين يراه الطرفإن بصورة مختلفة، محباة الدول عبارة عن صراع متصل من اجل الحفاظ على بقائها والدفاع عن مصالحها القومية ولا يوجد منطق ثابت للصراع والتنافس في فكر كلا من السعودية وإيران يحكمهما.

ويعود ذلك الصراع والتنافس ما بين إيران والسعودية إلى الكثير من العوامل التي اختلفت من مرحلة إلى أخرى، من تاريخ ذلك التنافس والصراع طابعا طائفيا وأخرى طابعا سياسيا وأحيانا تجتمع هذه العوامل في إطار واحد، ومن الجدير بالذكر أن هذا الصراع يدار بالوكالة عن طريق حلفاء لكلا الدولتين في اليمن بوجه خاص، وفي سوريا والعراق وباكستان بوجه عام، وفي اليمن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد تطور الصراع واحتدم التنافس حيث اتخذ بشمل الحرب، مما أدى بنهاية الأمر إلى دخول الحوثيين العاصمة اليمنية صنعاء في 21أيلول /سبتمبر 2014، مما استدعى تدخل السعودية حفاظا على مصالحها الإستراتيجية.(الزنداني، 2014 : 2).

وبهذا يتضح لنا أن الدور السعودي الإيراني لهما دورا كبيرا في الصراع في اليمن، لكن الدور السعودي له تأثير كبير على الوضع في اليمن باعتبار أن اليمن جارة للسعودية، لذلك خاضت السعودية حربا مع الحوثيين عام 2009، وأسوة بالثورات التي حدثت فهي عدد من البلدان العربية اندلعت الثورة في اليمن في عام 2011 مطالبة سقوط نظام علي عبد الله صالح الذي وافقت السعودية على هذا المطلب تلبية لمصالحها في اليمن.(بدوي، 2016 : 1-3).

إن الدول التي تمارس عددا من الأدوار المختلفة وفقا لمصالحها، وعلى الجانب الآخر افترض البعض وجود دور واحد في السياسة الخارجية على اعتبار أن الدور بمثابة رؤية وطنية مستقرة عبر السياق والظروف بحيث يتم اكتشاف الأفكار المشتركة داخليا حول الدول القرض منه، وتصوير مفهوم الدولة والغرض منه وتصوير مفهوم الدور إلى انه يشير لمجموعة الأدوار التي تقوم بها دولة معينة تجاه الجهات الفاعلة الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

يتضح لنا مما سبق ، الدور السعودي في اليمن حيث يتم تناول محدداته وتبين أن كلا من العاملين الاقتصادي والطائفي كان لهما الدور الرئيس في تجذير وإطالة أمد الصراع في اليمن، وما الحوثيين وغيرهم لا عابرة عن أدوات تستخدم من قبل إيران والسعودية لتحقيق المصالح الخاصة بالدولتين وكان أكثر ما يقلق السعودية هو العامل الطائفي، أما عن المحددات الإقليمية فكانت الثورات العربية التي أقلقت السعودية من ناحية تصدير الثورة إليها، والدور الإيراني الذي ازداد بعد توقيع الاتفاق النووي الإيراني مع الدول العظمى في شهر تموز /يوليو 2015، والمحددات الدولية مثل رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تقليل التزاماتها بالشرق الأوسط.

أولا : النتائج : ومما سبق فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

إن الدور السعودي في اليمن يواجه صعوبات وعقبات منها صعوبة استمرار الحل العسكري، ووجود الأدوار الأخرى حيث يوجد خلاف محتدم حول مستقبل اليمن، بالإضافة إلى الدور الإيراني وتراجع أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد السعودي.

المشروع الإيراني كبير والمليشيات إحدى أدواته، والرؤية هي دولة عالمية تحت حكم الفقيه، وقد استغل الإيرانيون التناقضات ووظفوها لمصلحتهم وزرعوا أنفسهم في لبنان والعراق وسوريا باعتبارهم في مواجهة المشروع الصهيوني كما يدعون ذلك.

ومتنوا علاقاتهم ما سوريا لتحقيق امتداد إيران إلى البحر الأبيض المتوسط، وهذا عامل مهم جدا لا يمكن أن تحقق لنفسها حضورا عالميا إلا بهذا الامتنان .

لقد جاءت عاصفة الحزم بمبادرة من السعودية لأنها معنية باليمن أكثر من غيرها ولان اليمن ربما يشكل في وضعه الحالي خاصرة ضعيفة في الجزيرة العربية، وبالتالي صحيح أن دول الخليج ساهمت في قوات درع الجزيرة لكن ليمن اخطر انطلاقا من أن عدم الاستقرار فيها يؤثر أكثر ومن هنا فإن مجلس التعاون الخليجي معني باليمن أكثر لان انتصار الحوثيين يعد هزيمة للمبادرة الخليجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السعودية لن تستطيع العمل بفاعلية كبيرة مريحة إلا بعد أن تستقر اليمن والدول المحيطة التي تلعب فيها إيران دورا صراعيا وتنافسيا مع السعودية.

إن العلاقات السعودية الإيرانية محكومة بالجغرافيا والديمغرافيا والاقتصاد، وقد اقترنت تلك العوامل التي سببت حالات الصراع، والمحكومة بأطماع إيرانية واضحة في اليمن خاصة والخليج عامة الأمر الذي فرضت على ضياع القرار في السعودية والخليج من انتهاج سياسة أحكام السيطرة، ومن ثم أخذت هذه العلاقات طابع العدائية بين إيران والسعودية منذ 1979م.

رغم وجود عوامل تقارب وتباعد بين السعودية وإيران وعلاقتيهما فقد انعكست تلك العلاقات بشكل مباشر على طبيعة التفاعلات والصراع في اليمن.

إن ما تريده إيران من خلال صراعها مع السعودية هو تحقيق مصالحها الإستراتيجية وخاصة الاقتصادية وتحقيق الرؤية الأيديولوجية لها وسعيها إلى تحديد الصورة الأمر الذي آثار مخاوف السعودية خاصة ودول الخليج عامة، وآثار شكوك مخاوف الإقليم الذي يتعارض فكره السياسي مع هذه الأيديولوجية.

إن ما ذكر اظهر عدم استقرار في مسيرة العلاقات السعودية الإيرانية حيث أن إدراك السعودية لدور إيران السلبي في زعزعة امن اليمن والخليج عامة، وذلك من خلال إيمان إيران بأهمية تصدير الثورة، واستمرار احتلالها لأراضي عربية في العراق والإمارات، والتدخل في شؤون الخليج والدول العربية وتبنيها سياسة دعم حلفاؤها من الحوثيين في اليمن، والنظام السوري، وحزب الله اللبناني، والحشد الشيعي في العراق، إنما يدل على هدف إيران تصدير الثورة وقلب المعايير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : التوصيات :

بناء على نتائج الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي :

يتحتم على صناع القرار في إيران والسعودية واليمن الالتزام بالقرارات الدولية فيما يتعلق بالأزمة والصراع اليمني للوصول إلى حلول للازمة اليمنية.

على الدولتين السعودية والإيرانية أن توظف أدوات الصراع في بناء اليمن والخليج من خلال طرح مبادرات لها انعكاسات ايجابية على دول الخليج العربي والدول العربية الأخرى.

على السعودية وإيران استثمار الأزمة اليمنية من خلال بناء مستقبل مشرق لليمن والمنطقة والالتزام ببنود المعاهدات والاتجاه نحو العدو المشترك وهو العدو الصهيوني.

تستطيع إيران أن تحقق أهدافها دون اللجوء إلى الصراع ودعم الحوثيين وغيرهم وذلك من خلال إبداء حسن النية في علاقاتهما مع السعودية ودول الخليج العربي.

على السعودية وإيران تبني إستراتيجية واضحة وموحدة بشان حل للازمة اليمنية وأزمات المنطقة الخليجية بشكل عام والعمل على مواكبة التطورات العالمية في تحسين علاقاتهما.

على السعودية أن تطور خطابها السياسي والاقتصادي المبني على مفهومي التنافسية والتكامل الإقليمي، وإعادة تعريف مجلس الأمن التي يجب أن يضم أطرافا غنية وفقيرة كاليمن، ولو كانت اليمن عضو في مجلس التعاون الخليجي كما استطاعت إيران أن تتحرك أكثر في اليمن وتدعم الحوثيين لان وجود نادي تعاون خليجي يضم الأغنياء والفقراء يضع فكرة التكافل والتكامل والتضامن.

إجراء مزيد من الدراسات والأبحاث ورسائل الماجستير والدكتوراه حول هذا الموضوع لأهميته العلمية والسياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مراجع الدراسة

الكتب العربية

ابراهيميان، اروند(2014)، تاريخ إيران الحديث، ترجمة صبحي مجدي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الكويت.

الاصبحي، احمد محمد((2016)، مسار التسوية السياسية في اليمن أنموذج لحل النزاعات الداخلية، (ب.ت) (ب.م) الرياض.

الأمم المتحدة (2016)، توقعات التوسع الحضري في العالم، شعبة السكان، الأمم المتحدة، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الأمم المتحدة(2016)، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، خطة الاستجابة الإنسانية لليمن للعام 2016، الأمم المتحدة ، نيويورك ، كانون الثاني/يناير.

البحراني، عماد جاسم(2011)، موحد عُمان السلطان قابوس بن سعيد، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

جامعة الدول العربية، (2016)، التوقعات السكانية، في العالم، شعبه،السكان، بالتعاون مع الأمم المتحدة، القاهرة، مصر، .

الجهاز المركزي للإحصاء(2016)، أعداد السكان وفئاتهم، والناتج الوطني، والبطالة، الجهاز المركزي للإحصاء ، صنعاء، اليمن.

الحسيني، محمد صادق(1999)، الخاتمية المصالحة بين الدين والحرية، دار الجديد، بيروت، ط1.

الرمضاني ، مازن(1994)، السياسة الخارجية دراسة نظرية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، العراق.

الزنداني، احمد (20149، السياسات الدولية، مكتبة الأمين للخدمات الطلابية، عدن، اليمن، ط1.

صندوق النقد الدولي (2016)، الناتج المحلي الإجمالي، صندوق النقد الدولي، الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

عبد الصادق، علي (2003)، إيران تركيا والحرب الأمريكية العراقية، مركز زايد للتنسيق، والمتابعة، أبو ظبي، ط1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العبد المنعم، عبد المنعم بن إبراهيم (2006)، اقتصادات التنمية البشرية بالمملكة العربية السعودية، كلية الاقتصاد والإدارة ، جامعة الملك سعود، فرع القصيم، المملكة العربية السعودية، .

فريق الأزمات العربي nct(2015)، الأزمة اليمنية، مركز دراسات الشرق الأوسط، شباط، فبراير، 2015.

مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني(2006)، اللقاءات للحوار الوطني، الرياض1، السعودية.

المركز الوطني للمعلومات (2014)، نظام الحكم بجمهورية اليمنية، رئاسة الجمهورية، صنعاء، 22/أيار/مايو 2014.

منظمة العمل الدولية(2016)ـ الصادرات والواردات والبطالة في اليمن، إحصاءات، منظمة العمل الدولية، الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

الهيتي، (1978)، الخليج العربي : دراسات في الجغرافيا السياسية ، دار الورق، بغداد، العراق، ط1.

وزارة الاقتصاد ، والتخطيط(2006)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأهداف التنموية للألفية، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض، السعودية.

وزارة الاقتصاد والتخطيط(2005)، الإستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد السعودي، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض، السعودية.

وزارة الاقتصاد والتخطيط(2006)، خطة التنمية الثامنة (2005-2009) ، وزارة الاقتصاد التخطيط، الرياض، السعودية.

وزارة الخارجية السعودية(2017)، مشاريع حلول الأزمة اليمنية، وزارة الخارجية السعودية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

حتي، ناصيف(1985)، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت ط1.

الدراسات والأبحاث :

احمديان، حسن(2015) الموقف الإيراني من تطورات الأزمة اليمن وجهة نظر إيرانية، مركز الجزيرة للدراسات قطر(الدوحة، الخميس 25/ حزيران، يونيو ، 2015.

بدوي، احمد موسى(2016) التفكيك والبناء سيناريوهات إعادة الأمل في اليمن المركز العربي للبحوث والدراسات ، 2016/4/26.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحمد، جواد(2011)، دلالات التحول الديمقراطي في العالم العربي، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان، الأردن، السنة 15، العدد 57، خريف2011.

الحوثي، عبد الملك بدر الدين(2015)، نص خطاب الحوثي حول مخرجات الحوار الوطني،20/كانون الثاني /يناير 2015، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث ، الدوحة، قطر.

سالم، سيد احمد بن احمد (2004)، الأحزاب السياسية اليمنية، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث ، قطر، الدوحة، 3/تشرين الأول، أكتوبر 2004.

الصلاحي، فؤاد(2011)، المجتمع والنظام السياسي في اليمن، مركز دراسات الجزيرة، للدراسات والأبحاث السياسية والإستراتيجية، تقرير الدوحة، قطر، 27/آذار/مارس 2011.

عبد الله جمال(2016) السعودية وإيران صراع الأدوار وانعكاساته الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات الشؤون الخليجية، قطر الدوحة، 13/شباط/فبراير/2016.

علوي، هدى علي(2014)، نظام الحكم في اليمن وخلفيته السياسية (مدونة)، صنعاء اليمن، 2014/6/13.

فقيه، عادل محمد (2012) العناصر الأساسية لتنويع القاعدة الاقتصادية في المملكة، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي، الرياض، 23 تشرين أول / أكتوبر.

الفقيه، عبد الله(2009)، التطور السياسي في الجهورية اليمنية، 1990-2009، صنعاء الجمهورية اليمنية، 25/آذار /مارس 2009.

مردوم، احمد (2017)، الصراع السعودي الإيراني وأثره على اليمن، قسم الدراسات السياسية، المركز الديمقراطي العربي، العدد الثاني / آذار /مارس 2017.

مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث(2015)، جماعة الحوثي، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث السياسية والإستراتيجية، قطر، الدوحة، 11/كانون الأول / ديسمبر 2015.

مركز الخليج للدراسات الإيرانية(2016)، التوغل الإيراني والصراعات اللامتناهية في سوريا، سلسلة تقارير إيران المارقة والصراعات اللامتناهية في المنطقة، مركز الخليج للدراسات الإيرانية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 11 تموز /يوليو 2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية(2016)، الاقتصاد سلاح السعودية في وجه إيران، دراسات مركز الروابط، بغداد، 11/كانون الثاني، يناير 2016.

المودع، عبد الناصر(2015)ـ الأزمة اليمنية حلقة نقاشية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، شباط /فبراير/2015 ز

النعيمي ، راشد(1999)، التقارب بين دول الخليج وإيران، قناة الجزيرة، قطر، الدوحة، 5حزيران ، يونيو 1999.

هياجنة ، عدنان (2014)، التنافس على الهيئة الإقليمية، في الشرق الأوسط في ظل الربيع العربي،ـ 2011-2014، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان، السنة 18، العدد 67، ربيع 2014.

هيئة الأركان الإيرانية (2000)، بيان حول العلاقات العسكرية والأمنية بين إيران ودول الخليج العربي 10/نيسان، ابرايل ، 2000 .

وزارة الخارجية الإيرانية (1997-2008) تقارير عن العلاقات السعودية الإيرانية، وزارة الخارجية ، طهران إيران، .

اليوسف، عبد الله(2004) الأمن مسؤولية الجميع، رؤية مستقبلية ورقة عمل مقدمة لندوة الأمن والمجتمع، الرياض المملكة العربية السعودية، 21-24 صفر 1425هـ.

رسائل جامعية :

الزواهرة ، شاكر عبد الكريم (2015) السياسة الخارجية الإيرانية تجاه مجلس التعاون الخليجي(2003-2013) رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية، جامعة آل البيت ،ـ المفرق الأردن.

سطيف، خالد صالح علي (2009)، اثر الفقر على المشاركة السياسية في الجمهورية (1995-2007) قسم العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدوريات :

الخضيري، عبد العزيز بن عبد الله(2007)، التنمية في المملكة بين مدن تختنق ومدن تحتضر، جريدة الاقتصادية السعودية العدد 26، تشرين أول /نوفمبر.

الزبيدي، عمر(2001)، السعودية تسعى لإزالة المعوقات التبادل التجاري مع إيران وتسهيل التصدير بينهما من دون بلد وسيط، صحيفة الشرق الأوسط ، الرياض، العدد (8084)، الاثنين شوال 1421 هـ، 15/كانون الثاني /يناير 2001.

سعد ، أسماء طارق فتحي، (2016)، الدور السعودي في الصراع اليمني(2011-2016) ، قسم الدراسات والعلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي، القاهرة، مصر.

سلامة، معتز (2015)، موقف السعودية من الأزمة : توازنات الضعف الداخلي، صحيفة الأهرام القاهرة، الثلاثاء 13 كانون الثاني /2015، السنة 139، العدد (46789) صحيفة الأهرام، القاهرة، مصر.

مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية (2007) المدن الاقتصادية والمشروعات الكبرى، والدور المرتقب للقطاع الخاص، التقرير الاقتصادي للمجلس، العدد 6ايار /مايو، 2007.

مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية 2007، استنساخ التجربة الاقتصادية الصينية في المملكة التقرير الاقتصادي للمجلس العدد 7، آذار / مارس 2007.

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية (2016)، تداعيات الصراع الاقتصادي بين السعودية وإيران، جريدة أخبار الخليج، البحرين، العدد 14409 ، الاثنين 4/أيلول سبتمبر 2017.

مواقع انترنت :

احمد نافيز(2016)، الأزمة اليمنية تهدد بحدوث انهيار اقتصادي عالم جديد، مقال علمي على نون بوست انظر الرابط : http://www.noonpost.net/content/55711/15/7/2016/4:43

احمد،نافيز(موقع نون بوست) 24 شباط / فبراير 2015، انظر الموقع :

www.noopost.org/24/2/2015/13:00

أشقر، طارق(2015)، الأزمة اليمنية تنتظر وساطة عُمانية، مركز الجزيرة للدراسات الدوحة، قطر، 9نيسان/ابريل /2015 انظر الموقع www.lajazeera.net/9/4/2015/14:24

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإعلان الدستوري للحوثيين (2014)، الإعلان الدستوري للحوثيين يضع اليمن على شفير الهاوية، انظر الموقع : http://wwwswissinfo.ch/17/2/2015/13:15

بحران يمن ودبلماسي فعال إيران أزمة اليمن والدبلوماسية الفعالة لإيران، فارس نيوز / 19/نيسان / ابريل انظر الرابط : http://archive.aawsat.com/teader.asp?article/19/4/2015

حول العلاقات الإيرانية السعودية انظر الرابط : http://www.serafnews.ir/fa/news/23456!

زيدان، ناصر(2017)، الجيوبولتيك اليمني وعاصفة الحزم، 2/نيسان/ابريل /2015 ، انظر الموقع : www.lebanon.files.com>news/2/4/2015/06:48

الزيري، محجوب(2012)، العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة بالمنطقة، 2012/5/9/ انظر الموقع : stydies.aljazeera.net/9/5/2012/11:40

ساعاتي، أمين(2007)، الاقتصاد السعودي من الملك عبد العزيز إلى الملك عبد الله جريدة الاقتصادية، الثلاثاء، 6/تشرين الثاني، نوفمبر، 2007، انظر : www.Economic.Newpaper.com/6/11/2007/13:23

الشايجي، عبد الله (2015)، في الشرق الأوسط الجديد نحن في قلب العاصفة صحيفة الوطن السعودية، 5/آب /أغسطس، 2015، انظر الرابط،

http://www.alawatan.com/viewnews.aspx?5/8/2015/10:10

شتوي ، بثينه، (2015) ابرز الأحزاب والجماعات السياسية في اليمن وموقفها من التطورات الجارية، انظر الموقع : www.sasapost.com/8/4/2015/4:44

الشجاع ، عادل (2015)، الصراع السعودي الإيراني وأثره اليمن، قراءة منشور، على موقع عربي 21/انظر الرابط : www.arabi.21.com/30/12/2015/8:36

شمسان، رياض طه(2015) تفاصيل الأزمة اليمنية ومساراتها 2015/11/8 انظر الموقع : m.al.tagheera.com/18/11/2015/11:35

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الصمادي ، فاطمة، (2015)، لماذا توصل إيران المأزومة اقتصاديا، دعم حلفائها؟ مركز الجزيرة للدراسات ، قطر الدوحة، 22/شباط/ فبراير 2015، انظر الموقع : http://cutt.ust.wgfla.

الطبش، هيثم، (2016)، العلاقات الاقتصادية السعودية الإيرانية 5/كانون الثاني يناري /2016، انظر الموقع : elaph.com/5/8/2016/6:00

العالم (2015)، أهمية الموقع الإستراتيجية لليمن في الصراع الدولي، 27/آذار /مارس 2015، انظر الموقع : www.alaam.ir/27/3/2015/4:30

العزي، خالد ممدوح(2015) أهمية الرسالة الروسية للعرب، 6/نيسان، ابريل، 2015، انظر الموقع : www.beriutobserver.c/6/4/2015/13:15

عطوان عبد الباري(2016)، ستة أسباب وراء انخراط السعودية في مفاوضات مباشرة مع الحوثيين بعد رفض مطلق، صحيفة اليوم الإخبارية ، 9/آذار/ مارس /2016 ، انظر الموقع : www.raia/lyoum.com/9/3/2016/4:55

علوي،مصطفى (2013) التأثير المتردد : السياق الدولي للسياسات الخليجية تجاه الربيع العربي مجلة السياسة الدولية، القاهرة 1 نيسان ابريل / 2003 : انظر الرابط : http://daigital.agran.org.eg/articler.aspx?secual1284754andeid=1498

غاردنر فرانك (2015)، أزمة اليمن : لماذا شنت دول الخليج حربا على الحوثيين، قسم الشؤون الأمنية، BBCالرياض السعودية : www.BBC.com/3/5/2015/13:30

الفقيه، عبد الله (2011)، أزمة اليمن الحالية : الجذور التطورات الاحتمالات، 25/نيسان/ابريل، 2011، انظر الموقع : araa.sa/25/4/2011/22:13

كابلي، سعود(2015)، الجغرافيا السياسية تفرض شروطها في اليمن، صحيفة الحياة، الالكترونية، 27/أيار /مايو/2015، انظر الموقع : www.alhayat.com/27/5/2015/3:32

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كيونش، بانفشيه، (2016() للغارديان السعودية وإيران تحتاجان إلى بعضهما البعض، ترجمة وتحرير فتحي التريكي، انظر الموقع : thenewkalij.org/07/01/2016/17:59

المذحجي، ماجد(وأسيلا احمد فارعا المسلمي(201 6)، ادوار الفاعلين الإقليميين، في اليمن وفرصا صناعة السلام، ورقة سياسات منشورة مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية ، صنعاء، اليمن كانون الثاني / يناير ، 2016 .

مركز الجزيرة للدراسات (2016) نمر باقر النمر، مركز الجزيرة للدراسات الجزيرة ، قطر، الدوحة، 2016/1/2، انظر الموقع : www.aljazeera.net/2/1/2016/16:22

المركز الكردي للدراسات (2012) الاقتصاد الحقيقي لإيران ما وراء الأرقام المركز الكردي للدراسات طهران، انظر الموقع : www.nl-k.net/29/2014/12:08

مركز دراسات الجزيرة (2015) إيران أم السعودية من المسؤول عن أزمات اليمن، مركز دراسات الجزيرة، قطر، الدوحة، 1نيسان، ابريل، 2015، انظر الموقع: www.ajazeera.net/1/4/2015/11:43

عوض محمد (2017) نسب التبادل التجاري بين إيران والخليج، وخبراء دعمها لقطر سلاح ذو حدين، 2017/6/8، مصر العربية : m.maslarabia.com/8/6/2017/18:34

نص المبادرة الخليجية(2012)، المبادرة الخليجية المعدلة 3نيسان ابريل /2011، انظر الموقع : wwwlajazeera.net/3/4/2011/16:25

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كتب أجنبية :

Krebs, Ronald and levy Jack(2011) Demographic change and the sources of International conflict in : my Ron wiener and Sharon Bergham Russell, ends Demography and National security Bergh am Books, New York U. S . A .

Haseeb, Khair, Eldin (2011) On the Arab Democratic springs Lessoned Derived contemporary Arab affairs Rutledge Vo 14 No2 April -Jun 2011.

Kaplan, marton, (1957) system and process in international politics Jhon wiley and sons New York U.S.A `

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Saudi – Iranian Political and Economic Relation and it's Impact on The Yamani cries: 2011-2017

Preparation
Khaled Omar Al Nuaimi
supervision
Dr. Sayel Falah Al – Sarhan

Abstract

The study aimed to discuss the political and economic relations between Saudi Arabia and Iran and the impact of those relations on the tracks of the Yemeni crisis in the period 2011-2017 and shed light on the nature of the Saudi-Iranian relations in the period leading up to the Yemeni crisis before 2011, as well as the impact of regional developments on Saudi- With regard to the Yemeni crisis, especially after the receipt of President Hassan Rowhani and King Salman bin Abdul Aziz to power in their respective countries.

The study has reached the following conclusions: The Saudi role in Yemen is facing difficulties and obstacles, including the difficulty of continuing the military solution, the existence of other roles, and heated disputes over the future of Yemen, in addition to the Iranian role And the decline in oil prices and their impact on the Saudi economy and the Iranian project in the Gulf and the region is large and militias is one of its tools, and the vision is a global state under the rule of the rule of the Faqih, and therefore we see that the Iranians used the contradictions and employed for their benefit and established themselves in Syria, Lebanon and Iraq to Yemen and the indirect role in Bahrain, as they claim that they face the Zionist project, and therefore diversify their relations with the Syrian regime to achieve access to the Mediterranean because of its great political and economic importance.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

This study recommended that decision-makers in both Saudi Arabia and Iran must abide by the resolutions of international legitimacy in relation to resolving the Yemeni crisis and work to employ the tools of the conflict to build Yemen and its future and Iran and Saudi Arabia adopt a clear and unified strategy on solving the Yemen crisis and the Gulf crises in general, For her political and economic discourse on the concepts of competitiveness and regional integration.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com